عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

تقييم الآليات المتبعة في تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين من وجهة نظر المستفيدين

أيمن محمد خليل موسى

رسالة ماجستير

القدس- فلسطين

1430هـ/ 2009م

تقييم الآليات المتبعة في تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين من وجهة نظر المستفيدين

إعداد:

أيمن محمد خليل موسى

بكالوريوس زراعة / جامعة النجاح الوطنية – نابلس

المشرف الرئيس: الدكتور أحمد شويكه

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة – بناء المؤسسات والتنمية البشرية– معهد التنمية المستدامة – جامعة القدس

1430هـ/ 2009م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة– بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية

إجازة الرسالة

تقييم الآليات المتبعة في تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين من وجهة نظر المستفيدين

إعداد الطالب: أيمن محمد خليل موسى

الرقم الجامعي: 20511760

المشرف الرئيس: د. أحمد شويكه

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / / 2009 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: التوقيع:.....

2. ممتحنا داخليا: التوقيع:.....

3. ممتحنا خارجيا: التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1430 هـ– 2009م

الإهداء

أقدم هذا العمل خالصا لله سبحانه وتعالى ومن بعد:

إلى من شجعاني في صغري وسهروا على راحتي في طلب العلم والمعرفة
والدي ووالدتي.

إلى من صبروا على راحتي في إنجاز هذه الرسالة إخوتي وأخواتي وزوجتي وابنتي
لهم مني كل التقدير والاحترام

إلى جميع أصدقائي

إلى كل هؤلاء.. أقدم هذه الرسالة،،،،

أيمن محمد خليل موسى

إقرار

اقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد أخر.

التوقيع:.....

أيمن محمد خليل موسى

التاريخ: / / 2009

شكر وعرفان

الحمد الله حمد الشاكرين أولا الذي انعم علي بإنجاز هذه الرسالة.

أما بعد؛

أتقدم بجزيل الشكر إلى أسرة جامعة القدس التي افتخر بأنني احد طلبتها ممثلة بإدارتها وكافة العاملين فيها مع حفظ الألقاب والمسميات، كما وأتقدم بالشكر للأساتذة الأكارم أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

أتقدم بالشكر والعرفان والتقدير إلى الدكتور احمد شويكه، المشرف الرئيس على هذه الرسالة، والذي كان لإرشاداته وتوجيهاته بالغ الأثر في دقه و موضوعية نتائج الدراسة متمنيا له التقدم لخدمة العلم والبحث العلمي.

كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى محكمي الاستبانة على ما قدموه من إرشادات وتوجيهات وكذلك إلى كل من أجاب على أسئلة الاستبانة مني كل الشكر.

وأخيرا أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة.

أيمن محمد خليل موسى

التعريف بالمصطلحات

الأمن الغذائي: هو تمكن كافة أفراد المجتمع في كل وقت من الحصول على غذاء كاف لحياة حيوية وصحية على أن تكون آمنه ومغذية، مع توفر الإمكانية المؤكدة للحصول على غذاء مقبول شخصياً واجتماعيا دون المس بالكرامة الإنسانية أو التقاليد المتبعة. (حمدان، 1999)

الآليات المتبعة: هي الشروط والأسس التي تتبعها المؤسسات العاملة في الأمن الغذائي والتي من خلالها يمكن تحقيق الأمن الغذائي. (نويهض، 2005)

البرامج: هي مجموعة من الخطط الموضوعة والمحددة والتي يتم من خلالها طرح رؤية المؤسسة في سبيل تطبيق نظام وأمن غذائي في منطقة جنين. (تعريف إجرائي)

المستفيد: هو متلقي المساعدة بمختلف أنواعها في منطقة جنين. (تعريف إجرائي)

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقييم الآليات المتبعة في تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين من وجهة نظر المستفيدين ، تبعا لمجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة، وذلك من خلال السؤال عن واقع المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين من حيث: طبيعة هذه المؤسسات وطبيعة عملها، عدد المشاريع المنفذة والمنتهية، طبيعة المشاريع المنفذة، مدى مراعاة هذه المؤسسات لخطة السلطة الوطنية للتنمية، مستوى التنسيق ما بين هذه المؤسسات والمؤسسات الرسمية والآليات التي تتبعها هذه المؤسسات عند تنفيذ برامجها.كما هدفت إلى التعرف إلى درجة تقييم الآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك من وجهة نظر المستفيدين ومن خلال التعرف على الفروق في درجه تقيم الآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظه جنين من وجهة نظر المستفيدين وذلك بحسب كل من متغير الجنس، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، عدد الدورات، عدد أفراد الأسرة، عدد المشاريع، و نوع العمل للمستفيد.

أجريت الدراسة في الفترة الواقعة ما بين شهري نيسان (2008) ونيسان (2009)، حيث تكون مجتمعها الدراسي من جميع مدراء/ رؤساء المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين والبالغ عددهم (7) مدراء/رؤساء، إضافة إلى جميع الأفراد الذين استفادوا من البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات والبالغ عددهم حوالي (900) مستفيدا، في ثلاث قرى في شرق المدينة وثلاث قرى أخرى في غربها، و القرى في المنطقة الشرقية هي الزبابدة، رابا، والمغير. أما القرى الغربية فهي زبوبا، الطيبة، ورمانة. وهي القرى الأكثر استهدافا من مشاريع الأمن الغذائي في جنين. وذلك في الفترة الممتدة ما بين 2000–2007، وبسبب صغر حجم أفراد المجتمع من المدراء/الرؤساء للمؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين، فقد قام الباحث بإجراء مسح شامل لجميع أفراد المجتمع والبالغ عددهم (7) مدراء/رؤساء، كما تم اختيار عينة عشوائية منتظمة بلغ حجمها (182) مستفيد، بما نسبته (20%) من مجتمع المستفيدين من البرامج التي تقدمها المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين.

اتبع في البحث المنهج الوصفي الميداني وتم بناء استبانة لجمع البيانات والتي تكونت من قسمين؛ تضمن الأول منها البيانات الشخصية للمبحوثين، وتضمن القسم الثاني فقرات الاستبانة وذلك لتقييم الآليات المتبعة في تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين من

وجهة نظر المستفيدين، والتعرف إلى مدى اختلاف وجهات نظرهم تبعا لكل من: جنس المستفيد، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، الدورات التدريبية التي شارك فيها، عدد البرامج التي تم الاستفادة منها، عدد أفراد الأسرة الذين يعيلهم، ونوع العمل للمستفيد. وتضمنت الاستبانة (44) فقرة، وزعت على أربعة مجالات هي مجال ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين، ومجال معايير اختيار المستفيدين، ومجال البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي، ومجال قدرة البرامج المقدمة على الاستدامة.

وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية المنتظمة واستخدم برنامج التحليل الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من أجل تحليل البيانات.

كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الدرجة الكلية لتقييم المستفيدين للبرامج المقدمة من قبل المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين كانت جيده ومقبولة بشكل كبير،.كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين بحسب كل من متغير الجن س للمستفيد، عدد أفراد الأسرة المعالين، عدد الدورات التدريبية التي شارك فيها المستفيد، متغير عدد البرامج التي استفاد منها المستفيد، ومتغير الحالة الاجتماعية للمستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية وعلى مستوى كل مجال من المجالات الفرعية باستثناء المجال المتعلق بمدى قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية وذلك لصالح المستفيدين المتزوجين.

تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha =0.05$)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين بحسب متغير المؤهل العلمي، ونوع العمل للمستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من المجالات الفرعية باستثناء المجال المتعلق بمدى ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين. كما تبين أن عدد المؤسسات التي تعمل في مجال الأمن الغذائي في منطقة الدراسة قليل بحيث لا يتجاوز السبع مؤسسات، كذلك فان عدد المؤسسات المنفذة منها هو خمسة مؤسسات، والباقي منفذة وممولة، وهذه النسبة قليلة.

Evaluation of the used mechanisms for the implementation of food security projects by the active institutes in the Jenin District, from beneficiaries' perspective

Abstract

This study aimed at evaluating the mechanics followed in implementing food security programmes by institutions working in Jenen governorate, from the point of view of the beneficiaries, according to a group of dependent and independent variables.

This was carried out through, asking about; the reality of these institutions working in the field of food security in the Jenen governorate. In terms of the nature of these institutions and the nature of their work, number of projects completed, nature of the implemented projects, and to how much these institutions observe the Palestinian National Authority plan for development, level of coordination between these institutions and the national institutions and the mechanics implemented by these institutions in executing their programmes. In addition, to identify the degree of the evaluation mechanism implemented for achieving food security by these institutions working in the Jenen governorate. From the point of view of the beneficiaries, and through finding out the differences in the degree of evaluating mechanism implemented for achieving food security by these institutions working in Jenen governorate. In addition to the point of view of the beneficiaries according to the following variables : sex, social status, qualifications, number of training programmes , number of family members, number of projects and the nature of the beneficiary work.

The study was conducted in the period between April (2008) and April (2009). The population of the study included all managers/heads of institutions working in the area of food security in the Jenin governorate, and they were (7) in number. In addition to all individuals who benefited from the programmes of these institutions and they were (900) beneficiaries. From three villages in the east of the city and three other villages in the west, and villages in the eastern part are Al Zababda, Raba, Al Maghir, where as the Western villages are Zboba, Altaybah, Rommana and these are the most targeted villages, for food security projects in Jenen governorate, in the period between 2000 and 2007. Moreover, because of the small size of the members of society from managers/chairpersons of the institutions working in the area of food security in the Jenin governorate, the researcher conducted a comprehensive survey of all members of society who were seven managers/heads. A regular random sample was selected reaching up to 182 beneficiaries which comes up to (20%) of the community of the beneficiaries from these programmes that provided by institutions working in the area of food security in the Jenin governorate. The field descriptive research was followed in this study.

A questionnaire with two sections was constructed to collect the data. The first section was devoted to the personal data of the population of the study where as the second section was devoted to items of the questionnaire in order to evaluate the mechanics followed in implementing the food security projects by the institutions working in Jenen governorate from the point of view of the beneficiaries. And to find out the differences in their point of view regarding the sex of the beneficiary, social status, qualifications, number of training programmes he participated in , number of projects he benefited from and the number of the family supported by him and the nature of the beneficiary work.

The questionnaire consisted of 44 items distributed into four domains. The first domain is the suitability of the programmes to the actual needs of the beneficiaries, the second domain is the criterion of the selection of the beneficiaries, the third domain is the variant programmes and their ability to achieve food security, and the fourth domain is the ability of the provided programmes to continue. The regular random sampling process was chosen to select the sample, and the statistical package for social sciences (SPSS) was used to data analysis. The most important findings of the study was the total degree of the beneficiaries evaluation of the programmes provided by the institutions working in the field of food security in Jenen governorate was good and acceptable to some extent.

There were no statistical differences at the (0.05 =a) between the degrees of the beneficiaries evaluation of the mechanism implemented for achieving food security by the institutions working in the Jenen governorate; according to the variable of the sex of the beneficiary, number of the family members supported by the beneficiary, number of the training programmes attended by the beneficiary. The variable of the number of the programmes the beneficiary benefited from, and the variable of the social status of the beneficiary, and that is at the level of the total degree. And on the level of each domain of the secondary domains except the domain concerned with the ability of the programmes to continue and that was to the benefit of the married beneficiaries.

There were statistical differences at the statistical level (0.05=a) between the degree of the beneficiaries evaluation of the mechanisms followed in achieving food security by the institutions working in the Jenen governorate. According to the variable of educational qualification, the type of the beneficiaries work at the level of the total degree , and the level of each secondary domain except the domain concerned with the suitability of the programmes for the actual needs of the beneficiaries. It was indicated also that the number of the institutions working in the field of food security in the region of the study was little and , and it does not exceed more than seven , and the number of provider institutions were five institutions only, and the others were provider and executors and they t are very few.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة

يعرف الأمن الغذائي بأنه تمكن كافة أفراد المجتمع وفي كل وقت من الحصول على غذاء كاف لحياة حيوية وصحية على أن تكون آمنه ومغذية، مع توفر الإمكانية المؤكدة للحصول على غذاء مقبول شخصياً واجتماعيا دون المس بالكرامة الإنسانية أو التقاليد المتبعة. (شحاتيت، 1992)

ويعود الاهتمام بالأمن الغذائي إلى أسباب عدة منها الإنسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فحصول الإنسان على الغذاء المطلوب حق من الحقوق الأساسية للإنسان حفظاً لإنسانيته وكرامته وصوناً لنظامه الأخلاقي، إذ لا تستوي كرامة الإنسان حفظاً لإنسانيته وكرامته مع تعرضه لحالات الجوع وحرمانه من حق الغذاء، ولا يتوقع من إنسان أو مجتمع جائع أن يطور أو يصون نظاماً أخلاقياً يقوم على الأمانة والعفة والشرف وقوة الضمير ووضوح الموقف والشعور بعزة النفس.

وإذا نظرنا إلى وضع الأمن الغذائي على مستوى فلسطين فإننا نجد أن فلسطين كانت وما زالت محط أطماع الصهيونية العالمية منذ بدء الصراع ولوقتنا الحاضر، متمثلا في محاربة القطاع الزراعي إبتداءاً من الانتداب البريطاني على فلسطين، وقد تجلت هذه الظواهر مع بداية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ولدى الاحتلال العسكري الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية في أعقاب حرب 1967، حيث ركزت سياسة الاحتلال على إفقار المزارع الفلسطيني بشتى الوسائل القمعية والاقتصادية من مصادرة للأراضي وإجراءات الإغلاق العسكري للمناطق المحتلة ومع إعاقة التصدير وإغراق الأسواق الفلسطينية إضافة إلى غياب الخدمات المساندة للقطاع الزراعي من

إرشاد وإقراض وتعاون وخدمات بيطرية الأمر الذي عزز تبعية السوق الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي.

وعلى مدى سنين الاحتلال لم يعد المزارع الفلسطيني قادرا على الاستثمار الزراعي، ولم تعد الحيازة الزراعية قادرة على إعالة الأسرة الفلسطينية، مما دفعها للبحث عن فرص عمل خارج القطاع الزراعي وخصوصاً داخل الخط الأخضر مما عمق آثار الأزمة الزراعية الفلسطينية على الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني.

ولما كان الأمن الغذائي معتمداً أصلاً على هيكلية الميزانية الغذائية الواقعة ما بين الإنتاج الزراعي والاستهلاك فقد تدنت نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في غياب المؤسسات الفلسطينية، وتفاقمت التبعية المطلقة للقطاع الزراعي والغذائي الفلسطيني للسوق الإسرائيلية، وما رافق ذلك من تعطيل للموارد الزراعية وحرمان القطاع الزراعي من الاستفادة من القيمة المضافة للمنتجات الزراعية واستنزاف الميزانية الغذائية للأسرة الفلسطينية.

وبعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية عام 1993، عملت جاهدة بكافة قواها وإمكانياتها للحد مما خلفه الاحتلال من آثار مدمرة على كافة الأصعدة، وخصوصاً على صعيد القطاع الزراعي من خلال إقامة مشاريع حيوية تخدم القطاع الزراعي من خلال وزارة الزراعة لتمكين المزارع من النهوض لاستئناف أعماله الزراعية، وكذلك من خلال مجموعة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية والدولية الداعمة والتي تمثلت من خلال نوعية البرامج والمشاريع والمساعدات التي تقدمها للسكان الريفيين للتخفيف من الأعباء الاقتصادية عنهم، ولغرض دعم الشعب الفلسطيني وقطاعاته المختلفة بما فيه القطاع الزراعي فقد نشطت العديد من المؤسسات الدولية والمحلية في مختلف المناطق الفلسطينية، وقد تباينت أساليب الدعم وحجمه من مؤسسة لأخرى كما كان هناك اختلاف بين هذه المؤسسات في اختيار الفئة المستهدفة من المزارعين. (حمدان، 1999)

ويحتل القطاع الزراعي مكانة مميزة في حياة المجتمع الفلسطيني، حيث تبلغ مساهمة القطاع الزراعي25% من الناتج القومي الإجمالي، كما يشغل هذا القطاع حوالي ثلث العمالة الفلسطينية، وتنبع أهمية القطاع الزراعي من كونه بشكل أو بآخر يساهم في دخل أكثر من 60% من السكان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001).

وتقوم المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية بجهود كبيرة لتحسين وتطوير العمل الزراعي ليحقق هدفه الأسمى وهو الأمن الغذائي في فلسطين، حيث أن هذه الجمعيات منتشرة على امتداد شقي الوطن في الضفة الغربية وقطاع وغزة، ولكون محافظة جنين محافظة زراعية فإن هذه المؤسسات تقوم بمجموعة من الآليات لتنفيذ برامجها من أجل تحقيق الأمن الغذائي فيها.

2.1 مشكلة الدراسة

على الرغم من الدعم المالي المقدم من خلال البرامج والأنشطة المختلفة لتحقيق الأمن الغذائي في فلسطين خلال السنوات الأخيرة إلا أن هذا الهدف لم يتحقق بالشكل المطلوب. فما زالت هناك فئات كثيرة من الشعب الفلسطيني تعاني من الفقر والانكشاف لحاله الأمن الغذائي، خاصة في المناطق الريفية، فقد أشارت دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في فلسطين ونشرت نتائجها عام 2004 إلى أن حوالي 40% من سكان الضفة الغربية وقطاع غزه هم غير آمنين غذائياً وأن حوالي 30% من باقي السكان معرضون لخطر غياب الأمن الغذائي إذا ظلت الظروف على ما هي عليه، وتضيف الدراسة أنه بالرغم من أن غياب الأمن الغذائي منتشر في الضفة وقطاع غزة غير أنه من المتوقع أن يؤثر الموقع الجغرافي في نسبة هذا الخطر، حيث لوحظ أن المناطق الأكثر عرضة للخطر تقع بالقرب من الخط الأخضر وجدار الفصل العنصري والمستوطنات. وتؤكد دراسات أخرى أنه بالإضافة للمناطق السابق ذكرها فإن 16.4% من العائلات الفلسطينية التي تعيش في فقر مدقع تعيش معظمها في مخيمات اللاجئين والمناطق الريفية.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)

لذا تأتي هذه الدراسة للإجابة على أسئلة مهمة حول تقييم الآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي في منطقة من أهم مناطق الريف الفلسطيني وعلى ذلك يمكن صياغة مشكلة هذه الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما تقييم الآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين من وجهة نظر المستفيدين؟

3.1 مبررات الدراسة

استندت الدراسة على المبررات التالية

- ندرة الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع، حيث نجد أن هنالك كثير من الباحثين تحدثوا عن موضوع الأمن الغذائي دون التطرق إلى الآليات المتبعة في تنفيذ البرامج لتعزيز الأمن الغذائي، وعدم إجراء مثل هذه الدراسة عن منطقة جنين بالرغم من أهميتها واستنادها إلى المنهجية العلمية في مواجهة المشكلات التي تعيق عمل المؤسسات الزراعية، وبالتالي الوصول إلى حلول لتحسين الآليات المتبعة في تنفيذ برامج الأمن الغذائي على أسس علمية وعملية سليمة.
- تقييم مدى رضا المستفيدين عن الآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين للوصول في المشاريع اللاحقة إلى درجة كبيرة من رضا المستفيدين.
- اختلاف الآليات والمعايير في تنفيذ برامج الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين.
- الوقوف على أهم المؤسسات والبرامج المقدمة للمستفيدين لتحقيق الأمن الغذائي.
- قياس مدى فعالية البرامج في تحقيق الأمن الغذائي ومدى قابليتها للاستدامة.

4.1 أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة هو تقييم الآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين من وجهة نظر المستفيدين، ويتضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في:

- التعرف إلى واقع المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين.
- معرفة طبيعة هذه المؤسسات وطبيعة عملها.
- إلقاء الضوء على عدد المشاريع المنفذة مقابل عدد المشاريع المنتهية.
- الكشف عن طبيعة المشاريع المنفذة .
- التعرف إلى مدى مراعاة هذه المؤسسات لخطة السلطة الوطنية للتنمية، ومستوى التنسيق ما بين هذه المؤسسات والمؤسسات الرسمية.
- إلقاء الضوء على الآليات التي تتبعها هذه المؤسسات عند تنفيذ برامجها.
- التعرف إلى درجات تقييم الآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظه جنين من وجهة نظر المستفيدين في كل من مجال التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لهذه البرامج.

5.1 أسئلة الدراسة

سعت الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما واقع المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين من حيث:

- طبيعة هذه المؤسسات وطبيعة عملها.
- عدد المشاريع المنفذة والمنتهية.
- طبيعة المشاريع المنفذة .
- مدى مراعاة هذه المؤسسات لخطة السلطة الوطنية للتنمية، ومستوى التنسيق ما بين هذه المؤسسات والمؤسسات الرسمية.
- الآليات التي تتبعها هذه المؤسسات عند تنفيذ برامجها.

السؤال الثاني: ما درجة تقييم الآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك من وجهة نظر المستفيدين؟

السؤال الثالث: هل هناك فروق في درجه تقيم الآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظه جنين من وجهة نظر المستفيدين وذلك بحسب كل من متغير الجنس, الحالة الاجتماعية, المؤهل العلمي, عدد الدورات, عدد أفراد الأسرة, عدد المشاريع و نوع العمل؟

6.1 فرضيات الدراسة

تمثلت فرضيات الدراسة فما يلي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين إجابات المستفيدين فيما يتعلق بدرجة تقييم الآليات المتبعة في تنفيذ برامج الأمن الغذائي في محافظة جنين وذلك بحسب متغير الجنس، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، عدد الدورات، عدد أفراد الأسرة، عدد البرامج التي استفاد منها، ونوع العمل للمستفيد.

7.1 حدود ومحددات الدراسة

أجريت هذه الدراسة ضمن حدود بشرية ومؤسساتية ومكانية وزمنية كما يلي:

- الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من المستفيدين في منطقة جنين.
- الحدود المؤسساتية: واقتصرت على المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين .
- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على محافظه جنين، حيث تم اختيار عدة مناطق توزعت على ثلاث قرى في شرق المدينة، وشملت الزبابدة ورابا والمغير وثلاث قرى أخرى في غربها، وشملت زبوبا والطيبة ورمانة وهي القرى الأكثر استهدافا من مشاريع الأمن الغذائي في جنين.
- الحدود الزمنية: اقتصرت هذه الدراسة على المشاريع المنفذة ما بين سنة 2000–2007 ميلادي.

8.1 مسلمات البحث

قام البحث على عدد من المسلمات كما يلي:

- الموارد الزراعية رغم تواضعها قادرة على الإنتاج في حالة وضع آليات جيدة لتحسينها.
- الأسرة الفلسطينية تحقق أمنها الغذائي عن طريق تقوية مساهماتها في الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي ضمن الإمكانيات المتاحة .
- هنالك مؤسسات عاملة في القطاع الزراعي في فلسطين في مجال تحسين وتعزيز الأمن الغذائي.
- إن وجود آليات واضحة في تنفيذ برامج الأمن الغذائي يخفف من مشاكل عملية التنمية والتطوير.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مفهوم الأمن الغذائي

يعتمد مفهوم الأمن الغذائي على مستويين رئيسيين: الأول مطلق والثاني نسبي ، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرّف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. وبناء على هذا التعريف فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية, بل يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين. وينبغي أن يؤسس مفهوم الأمن الغذائي على ثلاثة مرتكزات هي وفرة السلع الغذائية ووجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم ، وأن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين. (الدواوي, 1993)

إن البحث عن الاكتفاء الذاتي الغذائي لا يعني المقاطعة الاقتصادية مع العالم الخارجي، بل يعني تنمية الإمكانيـــات المتاحة، حيث أنه يوجد احتياطي إنتاجي من الممكن تعبئته في الدول المعنيـــة. (توزاني وآخرون، 1986)

2.2 خلفية تاريخية لمشكلة الأمن الغذائي

في المجتمعات القديمة كان الغذاء ميسراً لجميع البشر، حيث كان من الهبات الجاهزة في الطبيعة على شكل ثمار ونباتات، ومع ارتفاع الإمكانات باقتناء بعض الأدوات البدائية التي استخدمت في صيد الحيوانات تطورت نوعية الغذاء، كما أدى استقرار الناس وإقامة الزراعة حول تجمعاتهم وتدجين بعض الحيوانات التي قصدت هذه التجمعات لتعيش على فضلاتها إلى إحداث طفرة جديدة في نوعية الأغذية، وبدأ تقلص اعتماد الإنسان على الغذاء الجاهز في الطبيعة، بعدما استطاع ابتكار طرق لإنتاج المواد الغذائية. إلى أن بدأت الحياة تتركز في نظام اقتصادي اجتماعي يقوم على الزراعة، وكان الواقع الحياتي بما يسوده من ظروف ومقتضيات معيشية صعبة في حينه يتطلب تكاتف وتآزر أبناء العائلة الواحدة والقبيلة، وكنتيجة طبيعية لهذا الواقع الذي شارك الجميع في تحمل أعبائه، كان الغذاء والكساء والسكن بالرغم من البساطة مؤمناً للجميع. (بيضون، 2001)

ولم يستمر هذا المنهج المعيشي فقد بدأ بالتراجع والانهيار وخصوصاً منذ الثورة الصناعية التي قلبت المفاهيم المختلفة للنظم الاقتصادية والاجتماعية، فالنظام الاقتصادي الذي كان في محتواه اقتصادياً وعائلياً تحول إلى نظام أساسه السوق العالمية، وتكوينات العائلة الممتدة بدأت تشهد تفسخاً وتصدعاً عميقاً في مرتكزاتها، مع ظهور ميل شديد نحو البناء الأسري المستقل والتعاون الذي كان قائماً في السابق بين أبناء العائلة الممتدة أو القبيلة أو القرية الواحدة أخذ بالتلاشي ليحل مكانه العمل المأجور، وبدأ عدد السكان بالتنامي السريع، وأخذت المناطق الريفية تشهد حركة نزوح غير طبيعية أفرغت الريف من سكانه لمصلحة نمو المدينة وأجهضت فيه الزراعة بعدما كانت بمثابة خزان للمدينة. وبالرغم من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت مجتمعات البلدان العربية في غذائها بفضل ما حملته الثورة الصناعية، فإن أخطر ما حملته هذه الثورة هي بذور التوجهات الاستعمارية للدول الصناعية. (بيضون، 2001)

وإن الدول العربية بشكل عام، ودول الشرق الأوسط بشكل خاص تواجه مشكلة الأمن الغذائي منذ عدة سنوات، وتتعدد أسباب العجز الغذائي ويختلف الوزن النسبي لها حسب الدول، فنجد مثلاً الظاهرة السكانية (زيادة عدد السكان وانتشار الحضر)، بالإضافة إلى الأولوية المعطاة للتصنيع في

عملية التنمية وهذين عاملين أساسيين ساعدا في زيادة حالة التبعية الغذائية. ويتطلب الإقلال من حالة التبعية عدة إجراءات داخلية وخارجية حسب ظروف كل دولة، إلا أن زيادة الإنتاج والتحكم في سير المبادلات هما في المحل الأول أعمدة الأمن الغذائي. وإن تشجيع الزراعة من الناحية الفنية والمؤسسية يفتح آفاقاً أمام مقاومة العجز الغذائي وسوء استخدام العمالة، إلا أن زيادة الحاجات الغذائية الناتجة عن زيادة السكان يجعل من الضروري اللجوء للواردات الغذائية لفترة طويلة قادمة. (توزاني وآخرون، 1986)

وقد برزت مشكلة تأمين الغذاء العربي من الموارد الذاتية في مطلع السبعينات، إذ أن البلدان العربية بصورة عامة ظلت تتمتع بتوازن مقبول بين احتياجات السكان من الغذاء وبين ما تنتجه من مواردها الذاتية خلال عقد الستينات، وتتلخص المشكلة في تطور خلل كبير عبر السبعينات، انعكس في اتساع الفجوة عاماً بعد آخر بين تزايد الطلب على المواد الغذائية وبين ما تنتجه البلدان العربية من هذه المواد من مواردها الذاتية، ومما زاد من قلق الناس من هذه المشكلة كون العجز الذي صارت البلدان العربية تعاني منه هو في المواد الغذائية الأساسية، التي تمثلت في الحبوب واللحوم الحمراء والحليب والزيوت. (القاسم، 1998)

ومع ارتفاع أسعار النفط في السبعينات وما رافقه من ارتفاع حاد بأسعار المواد الغذائية من بلدان المنشأ، فقد أصبحت مشكلة الغذاء إحدى القضايا الملحة التي حازت على اهتمام الناس جميعاً، وهكذا شهدت فترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات نشاطاً كبيراً في جميع الأوساط العربية والشعبية والرسمية وعكست قلق الناس من تفاقم المشكلة وتحولها إلى أزمة حادة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وساد شعور عام من أن مشكلة الغذاء قد تكون أفضل قضية مرشحة لمعالجة جادة على المستويين الوطني والقومي خلال عقد الثمانينات. وشهدت الساحة العربية اهتمامات خاصة بمشكلة الغذاء تمثلت في قرارات مؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي انعقد في عمان عام 1980، وفي الإستراتيجية الاقتصادية العربية، وفي دراسات وقرارات مؤتمرات عدة شملت وزراء الزراعة العرب ومنظمات جامعة الدول العربية. (القاسم، 1998)

وما يمكن استنتاجه هنا هو أن الدول العربية لم تتمكن، من خلال توجهها لخيار الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية على إطلاقها، من حل مشكلة العجز الغذائي، سواء على المستوى المحلي أو في مساهمتها لحل المشكلة على المستوى القطري أو الإقليمي أو القومي.

3.2 العناصر الإستراتيجية للأمن الغذائي

هناك مجموعة من العناصر تعطي الأمن الغذائي أبعاده الإســـتراتيجية وتحدد مدى اقتراب أو ابتعاد أي قطر من تحقيق أمنه الغذائي ومن أهمها:

1.3.2. الموارد الزراعية:

حيث يعتبر مدى توفر الموارد الزراعية في بلد ما من العناصر الهامة المحددة للأمن الغذائي، وتأخذ هذه الموارد معنى إضافياً في حالة توفر الموارد المالية أو عدمها. إن توفر أو عدم توفر الموارد لا يعني بالضرورة توفر الأمن الغذائي أو انعدامه.

2.3.2. الإنتاج الغذائي:

إن درجة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وهي نسبة مشاركة الإنتاج الغذائي المحلي في تغطية الاحتياجات الغذائية الفعلية للمستهلكين لها علاقة بالأمن الغذائي. وحتى يصبح الإنتاج الزراعي عنصراً فاعلاً في إطار الأمن الغذائي فإنه ينبغي استغلال الموارد الزراعية المتاحة في إنتاج المواد الزراعية والغذائية الضرورية لاستهلاك المواطنين. (صبيح، 2002)

3.3.2. التجارة الخارجية:

تعتبر حركة التجارة الخارجية عنصر توازن مهم للسوق المحلية فإذا كان الإنتاج المحلي عاجزاً عن تغطية الطلب المحلي على المواد الغذائية يأتي الاستيراد من الخارج ليغطي العجز، مما يعيد السوق إلى حالة التوازن، أي تطابق العرض مع الطلب، حيث تعتدل الأسعار ويحول ذلك دون إحداث ضرر بمصلحة المستهلك، وفي حالة زيادة العرض عن الطلب ووجود فائض في السوق فإن ذلك يعني انخفاض الأسعار مما يحدث ضرراً في مصلحة المستهلك وهنا يمكن التخلص من الكمية الفائضة في السوق عن طريق الصادرات فتقل الكمية المعروضة وتعود السوق إلى التوازن وتعتدل الأسعار لصالح المنتجين. ويجب ضبط حركة التجارة الخارجية بضرورات السوق المحلية من جهة ومصلحة الإنتاج المحلي من جهة ثانية ومعطيات السوق الخارجية من جهة ثالثة من أجل خدمة قضية الأمن الغذائي. (سليمان، 1989)

4.3.2. السياسة الغذائية العامة:

وهي النظام الذي يشـــكل الأهداف والوسائل والإجراءات التي تتعامـــل الدولة من خلالها مع قضية الأمن الغذائي لتحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على الموارد الذاتية، وفي حالة تعذر تحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على القدرات الوطنية فإنه يجب العمل على رفع درجة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية. (العناني،2003)

5.3.2. البيئة الجيوسياسية:

في حالة عجز الموارد الوطنية عن تحقيق الأمن الغذائي في بلد ما فإنه سيضطر إلى تأمين غذائه عن طريق الاستيراد، فإذا سمحت الظروف الإقليمية والدولية بتحقيق ذلك فإنه لا خوف على الأمن الغذائي من ذلك تحت الظروف الطبيعية، إلا أن الخطورة في ذلك في حالة غياب الجو السياسي السلمي وغياب التعاون الدولي مما يهدد الأمن الغذائي للبلد المعني. (حمدان، 1999)

6.3.2. الوضع الغذائي :

حيث أنه إذا تمتع المجتمع بأمن غذائي قوي فإن ذلك يعني حصول أفراده على الأرقام الموصى بها من الطاقة الغذائية والعناصر الغذائية الأخرى، وإذا افتقر المجتمع للأمن الغذائي فإن ذلك ينعكس بتدني استهلاكه من هذه العناصر، بمعنى أن الحالة السليمة للأمن الغذائي تنعكس على المستهلكين سلباً أو إيجاباً بالوضع الغذائي لهم. (العناني، 2003)

4.2 الأبعاد الإستراتيجية للأمن الغذائي

يمكن تفصيل الأبعاد الإستراتيجية للأمن الغذائي كما يلي: (حمدان، 1999)

1.4.2. البعد الزمني:

يمكن لأي بلد يتمتع بأمنه الغذائي أن يغطي احتياجاته باستمرار سواء كان ذلك على المدى القريب أو على المدى البعيد، وقد اعتمد هذا التوزيع الزمني على اختلاف أساليب التعامل مع المشاكل المرتبطة بضرورات الأمن الغذائي، حيث تختلف الأساليب والسياسات والإجراءات لمعالجة تبعات انعدام أو عجز الأمن الغذائي للمجتمع وفق البعد الزمني الذي يحدد إطار الأزمة. فعلى المدى

القصير يتوقع المجتمع من الدولة أو الحكومة أو الوزارة المعنية أو من نظام أمنه الغذائي أو يوفر للمستهلكين الغذاء المطلوب بغض النظر عن طبيعة التمويل ومصدره.

2.4.2. البعد الكمي:

يعني الأمن الغذائي حصول المستهلك على الكمية الصحيحة من المواد والعناصر الغذائية والتي تغطي احتياجاته بالمعنى الكمي حسب المقررات من الطاقة والعناصر الغذائية المبنية على الاحتياجات الفردية للمستهلك. ويجد الباحث هذه الاحتياجات في مصادر مختلفة مثل المقررات الصادرة عن منظمة الغذاء والزراعة الدولية FAO وعن مجلس الغذاء الأمريكي وعن السوق الأوروبية المشتركة، وكلما كانت هذه المقررات ذات صلة بالمنطقة المعنية كانت الأرقام أقرب للواقع وأنسب. ويتمتع المستهلكون بالأمن الغذائي إذا ما تناولوا طعاماً يمدهم بالأرقام المفروض الحصول عليها والتي تغطي احتياجاتهم، وإذا ما حصل المستهلك على أقل من 80% من هذه المقررات فإنه يعاني من فقدان الأمن الغذائي في مثل هذه الحالة.

3.4.2. البعد النوعي:

إضافة إلى توفير البعد الكمي فلا يكتمل الأمن الغذائي للمستهلكين إلا بتوفـر البعد النوعي أيضاً، أي حصول المستهلك على الغذاء بنوعية معينة، وترتبط النوعية بمصدر الغذاء من أصول نباتية أو حيوانية، فلا نستطيع الحكم على نوعية الاستهلاك لفريقين من المستهلكين يتناولون نفس الكمية من العناصر الغذائية والطاقة إلا بمعرفة مصادر هذه العناصر، وكلما كانت العناصر الغذائية ذات أصول حيوانية كانت أعلى بقيمتها الغذائية لأن القيمة البيولوجية للبروتين الحيواني أعلى منها في حالة كونه من أصول نباتية. فليس كل الغذاء ذا قيمة واحدة حتى ولو كانت الكميات متشابهة معتمداً بذلك على نوعية الطعام.

4.4.2. البعد الاقتصادي:

حتى ولو توفر الغذاء المطلوب دائماً وبالكميات النوعية المطلوبة لا نستطيع القول بتوفر الأمن الغذائي إلا إذا كان بمقدور الناس الوصول إلى الغذاء مدعومين بقدرة شرائية تمكنهم فعلاً من الحصول على الغذاء وتناوله، ولذلك كان الدخل الكافي الذي يضمن للمستهلك حصوله على الغذاء المطلوب ركناً أساسياً من أركان الأمن الغذائي.

ومن أجل فهم مشكلة الفقر فقد تم تقسيم الفقر إلى نوعين حددا بخطين اثنين للفقر:

- خط الفقر المدقع: وهو ذلك المبلغ من المال الكافي لتغطية تكاليف الغذاء للأسرة.
- خط الفقر المطلق : وهو ذلك المبلغ من المال الذي يغطي احتياجات الأسرة من الكساء والسكن والصحة والتعليم والتنقل بجانب الغذاء.

5.2 سياسات الأمن الغذائي

تهدف سياسة الأمن الغذائي إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تأمين الغذاء المطلوب للمستهلكين من كافة طبقات المجتمع.
- تنمية الموارد الزراعية ورفع درجة الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية الغذائية للأسواق العالمية.
- دمج القطاع الزراعي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى لرفع درجة الاستجابة لاحتياجات الاستهلاك. (قظام، 1984)

وتحقيقاً لهذه الأهداف فإن هناك مجموعة من الأدوات الاقتصادية والزراعية يمكن توظيفها في خدمة الأمن الغذائي الوطني يذكر منها ما يلي:

1.5.2. السياسة الزراعية:

يمكن من خلال السياسة الزراعية تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وذلك عن طريق التوزيع الأمثل للسلع الاستهلاكية الزراعية بين المستهلكين وكذلك التوزيع الأمثل للموارد الإنتاجية، حيث يؤدي غياب التوزيع الأمثل للسلع الزراعية الاستهلاكية إلى تدني إشباع بعض مستهلكي هذه السلع كما يتسبب في غياب التوزيع الأمثل للموارد الزراعية ما بين النشاطات الزراعية المختلفة في انخفاض المستوى الإنتاجي للوحدات الإنتاجية. وتتحقق رفاهية المجتمع من خلال تعظيم إشباع مختلف المستهلكين وكذلك تعظيم ربحية مختلف المنتجين في المجتمع وذلك من خلال توجيه الموارد الإنتاجية وتوزيع عوائدها. (حمدان، 1999)

2.5.2. سياسة التسويق الزراعي:

يجب أن يوظف التسويق الزراعي في خدمة كل من الإنتاج والاستهلاك مع عدم إهمال الوسيط في المرتبة الثالثة على اعتبار أنه يقدم خدمات مرتبطة بتكاليف مادية عليه أن يغطيها وأن يكافأ عليها، أما أن ينفرد الوسيط بالمنفعة والربح العالي على حساب المنتج والمستهلك فإن ذلك يشكل خطراً حقيقياً على الأمن الغذائي. وإذا أيقن المنتج بأن العملية الإنتاجية تصب في مصلحته فإن ذلك سوف يمنحه الحافز للاستمرار في نشاطه الإنتاجي وتوسيعه فيزداد حجم الإنتاج الذي يقدم للمستهلك بأسعار معقولة الأمر الذي يضمن مستوى غذائي معقول. ومن أجل أن يفي نظام التسويق بهذا الشرط فإنه يجب إعادة هيكلته والعمل على تقليل عدد الحلقات التسويقية، مما يقلل التكاليف التسويقية ويعود على المنتج بسعر أعلى وعلى المستهلك بسعر أدنى. (حمدان، 1999)

3.5.2. سياسة الاســـتثمار:

هناك إستراتيجيتان اثنتان في تحقيق الاستثمارات:

- إستراتيجية الاستثمار المتوازن حيث توزع الميزانية على القطاعات المختلفة بقدر نسبة نمو الطلب على سلعها .
- إستراتيجية الاستثمار غير المتوازن حيث يتم التركيز على قطاع معين دون غيره في الاستثمار على اعتبار أن هذا القطاع هو قطاع رائد يمكن أن يقود الاقتصاد الوطني إلى التطور والنمو فيعطي هذا القطاع النصيب الأكبر من الاستثمارات.

ومن أجل أن يخدم الاستثمار قضية الأمن الغذائي فإنه ينبغي إعطاء القطاع الزراعي أولوية واضحة في الاستثمار حيث أن الطلب قادر على استنفاذ العرض من المواد الغذائية في حالة نمو الإنتاج الزراعي. ولتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي فإنه يجب تشجيع القطاعات الصناعية ذات العلاقة في القطاع الزراعي حيث أن القطاع الزراعي يعتبر مصدراً للمواد الخام بالنسبة لكثير من الصناعات من جهة مثل الصناعات الغذائية والملابس والأخشاب ويعتبر مستهلكاً لناتج صناعات متعددة كالآلات والأسمدة والمبيدات والعلاجات وأنظمة الري والمواصلات وغيرها من جهة أخرى مما يعزز قدرة القطاع الزراعي على الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي. (سليمان، 1989)

4.5.2. التعاون الزراعي:

إن المزارع الصغير لا يستطيع أن ينفذ أعماله الزراعية بكفاءة بسبب ضعفه الاقتصادي إلا أن العدد الكبير من صغار المزارعين ضمن جمعية تعاونية يجعل منهم قوة اقتصادية تستطيع تأمين المدخلات الزراعية لأعضائها بشكل مناسب. وهناك عدة مشاكل تجعل من العمل التعاوني ضرورة ملحة لصغار المزارعين فهناك المشكلة التمويلية كما ذكر والتي لا يمكن التغلب عليها بالأسلوب الفردي وهناك مشكلة تفتت الملكية التي أفقدت الأرض قيمتها جراء هذا التفتت ولا يمكن استثمارها إلا بتجميع مثل هذه الحيازات في جمعيات تعاونية تعمل تحت ظروف الكفاءة.

وهناك المشكلة التسويقية التي تعود عوائدها بشكل رئيسي لصالح نظام التسويق على حساب المنتج والمستهلك وفي حالة القيام بعملية التسويق بالأسلوب التعاوني فإن ذلك سيعود على هذين الطرفين بالمنفعة الكبيرة. (حمدان، 1999)

5.5.2. الإقراض الزراعي:

حيث تظهر أهمية التمويل الزراعي في مجالي التنمية الريفية والأمن الغذائي، وهناك مشاكل كثيرة منها ضرورة تقديم المقترض ضماناً يعجز الكثيرون منهم عن تقديمه حيث يبقى التمويل حكراً على القادرين على تقديم الضمان المطلوب، وهكذا يقوى الأقوى ويضعف الأضعف على غير مقصود التمويل أصلاً. وإن قيام الدول بتقديم قروض مدعومة للمزارعين يشجعهم على الاقتراض واستثمار مواردهم وتحسين ظروفهم المعيشية إلا أن مؤسسات الإقراض الحكومية لاقت كثيراً من المصاعب المالية في كثير من أقطار الدول النامية مما دفع إلى إعادة النظر في عمل هذه المؤسسات لتقديم خدماتها بسعر السوق وكباقي المؤسسات المالية الخاصة، وينعكس هذا التحول سلباً على القطاع الزراعي وعلى صغار المزارعين لكون القطاع الزراعي ما زال غير منافس للاستثمار في باقي القطاعات الاقتصادية. (عبد الهادي، 2004)

6.5.2. السـياسة الصـحية:

فإذا لم يتمتع الإنسان بالصحة الجيدة فإنه لا يستفيد من الغذاء الذي يتناوله حيث أن الإنسان بصفته عامل إنتاج لا يستوي دوره الاقتصادي إلا بتوفر الصحة الجيدة، وينبغي تزويد الإنسان بالغذاء المطلوب ليبقى قادراً على العمل والإنتاج، وفي حالة تعرض الإنسان إلى مشاكل صحية ومرضية فإن تكاليف هذه المشاكل أكبر بكثير من تكاليف توفير الغذاء المطلوب، ولذلك يجب إسناد جهود

الأمن الغذائي بالخدمات الصحية للحفاظ على المستهلك كمنتج ومستهلك عن طريق تطوير برامج غذائية تشمل الأطفال والقطاعات المهددة بسوء التغذية وتوظيف البحث العلمي لخدمة هذا الجانب. (نويهض، 2005)

7.5.2. التشـــريع:

هناك بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تؤثر على الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي تأثيراً مباشراً لا يمكن إدارتها وتوظيفها لخدمة الأمن الغذائي إلا بالتشريع ومن هذه المشاكل التي تحتاج إلى الجهد التشريعي هي:

- حجم الحيازة الزراعية وتوزيعها.
- نظام استغلال الأراضي الزراعية.
- التسويق الزراعي.
- استخدام التكنولوجيا المتطورة.

وفي حالة تنظيم هذه العوامل تشريعياً فإنه من المتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على القطاع والإنتاج الزراعيين وعلى الأمن الغذائي بشكل عام. (حمدان، 1999)

6.2 الأمن الغذائي من منظور إسلامي

كلف الله الإنسان بالسعي في الأرض حتى يحصل على قوته ويعيش كريماً. لذا يجب على الإنسان الأخذ بالأسباب عن طريق العمل الجاد، مع الاهتمام بشؤون التجارة والزراعة والصناعة، وقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم كل مسلم على ذلك حتى لا يصبح عالة على أحد يسأل الناس، فإذا اجتمع المسلمون على هذا، تستقل الأمة الإسلامية بتوفير ضرورات الحياة كالمواد الغذائية وتحقق درجة مناسبة من الاكتفاء الذاتي منها، وتتجنب الاعتماد على الدول الأخرى في إمدادها بالمواد الغذائية الضرورية. (السريتى، 2000)

كفلت الشريعة الإسلامية لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي الحق في أن تتوافر له ضرورات الحياة الأساسية، فهي تلزم أولى الأمر في الدولة بتوفير ذلك للمواطنين وفي الحديث النبوي الشريف ما يؤكد حق الإنسان في الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة.
(السريتى،2000)

1.6.2. مستويات الأمن الغذائي من المنظور الإسلامي:

من وجهة النظر الإسلامية يوجد للأمن الغذائي ثلاثة مستويات متدرجة بدءاً من المستوى الضروري للأمن الغذائي، ومروراً بالمستوى الحاجي للأمن الغذائي ثم المستوى الكمالي للأمن الغذائي، ويتوقف مستوى الأمن الغذائي الذي يحققه المجتمع وطبقاته على الحالة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الإسلامي، وعلى مستوى دخل كل طبقة من طبقاته. وفيما يلي شرح لكل مستوى من هذه المستويات:

- المستوى الضروري للأمن الغذائي: ويتمثل هذا المستوى في ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الحلال التي لا يمكن الاستغناء عنها لأي فرد.
- المستوى الحاجي للأمن الغذائي: ويتمثل هذا المستوى في ضمان استمرار تدفق مستوى الاحتياجات الغذائية الحلال، والذي يرتفع عن الحد الأدنى الضروري للكفاف، ولكنه يقل عن المستوى الكمالي، والذي يمكن التخلي عنه بلا أية أضرار للصحة العامة.
- المستوى الكمالي للأمن الغذائي: ويتمثل في ضمان استمرار تدفق مستوى الاحتياجات الغذائية الحلال التي ترتفع عن الحد الأدنى وتصل إلى المستوى الكمالي.(السريتى، 2000)

7.2 الأمن الغذائي في فلسطين

قبل الحديث عن الأمن الغذائي في فلسطين نتطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي في الإطار الفلسطيني:

1.7.2. مفهوم الأمن الغذائي في الإطار الفلسطيني:

لقد اعتمدت الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي تعريفاً لمفهوم الأمن الغذائي يقترب كثيرا من التعريف الذي اعتمدته الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة والتي تؤكد أن الأمن الغذائي يتحقق عندما تتوفر للناس إمكانية الحصول على كميات كافية من الغذاء الآمن والمغذي لضمان نموهم وتطورهم وتمتعهم بحياة نشطة وصحية، ويتضمن هذا التعريف مجموعة من المركبات كما يلي:

- وفرة الغذاء وتعني توفر كميات كافية من الغذاء وبشكل متواصل على المستويين الوطني والمنزلي ويتأثر هذا العامل بأوضاع السوق وكذلك بقدرات الإنتاج في القطاع الزراعي.
- الوصول إلى الغذاء وهو عام يتعلق بقدرة الدولة والمنزل على الحصول على كميات كافية من الغذاء والحصول عليها بشكل دائم. وتؤثر في هذا العامل القدرة الشرائية وأنماط الاستهلاك.
- استخدام الغذاء و يعني استعمال واستهلاك غذاء آمن ومغذ ويفي بالاحتياجات اليومية للفرد من السعرات والبروتين. (أبو علي، 2006)

من التعريف السابق لمفهوم الأمن الغذائي يتبين أن الأمن الغذائي مرتبط بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك بقطاعات الصحة والصناعة والتجارة والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم والتخطيط... الخ. كما يبدو أن توفير الأمن الغذائي مهمة تتطلب تضامن العديد من الجهود التي تشمل موارد القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق أقصى حالة من الأمن الغذائي على المستويين الوطني والمنزلي.

2.7.2. تطور الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية:

لقد تدهور حال الأمن الغذائي في أوساط الأسر الفلسطينية إلى درجة مقلقة للغاية منذ اندلاع الانتفاضة الثانية. مع كل ما رافقها من إجراءات قمع وحصار إسرائيلي. وأظهر مسح دولي جرى في أيار 2007 أن نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً في الأراضي الفلسطينية وصلت إلى 38% وأن النسبة ترتفع إلى 56% في قطاع غزة. (ماس، 2008)

وقد جرى أول تقييم للأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية عام 2003م من قبل ثلاث منظمات دولية (منظمة الأغذية وبرنامج الغذاء العالمي والأنروا). وشكل هذا المرجع الأساس لتقييم تطور (أو تدهور) الأمن الغذائي في الضفة القطاع. بعد ذلك التاريخ خلص التقييم إلى أنه على الرغم من أن الأغذية متاحة عموماً، إلا أن إمكانية الوصولية الفيزيائية والاقتصادية تشكل عقبة كأداء. وأشار التقييم إلى أن العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية هي القيود الإسرائيلية المشددة ليس فقط على الحدود الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة وإنما على حركة الأفراد الداخلية بين القرى والبلدات والمدن، وقد أثرت هذه القيود بصورة سلبية على إمكانية الحصول على الغذاء، إذ حالت دون القدرة الاقتصادية للحصول على الغذاء بسبب فقدان الوظائف

ومصادر الدخل، تم تحديث ذلك التقييم في كانون الثاني 2007 وجاءت النتائج لتدعم التقييم الأول: أن الأراضي الزراعية المنتجة تأثرت إلى حد كبير بإجراءات الإغلاق والعزل عن الأسواق في المراكز الحضرية الآهلة، وأن المساعدات الغذائية أصبحت أكثر أهمية كمصدر لغذاء السكان. وأوضحت الدراسات أن هناك تغيير طفيف في نسبة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية، إذ انخفضت النسبة في عام 2006 إلى 34% مقارنة ب 40% في العام 2003. ومن الواضح أن الأمن الغذائي لم يتحسن في الفترة بين عامي 2006 و2007 على الرغم من أن قطاع الأمن الغذائي قد دعم بمبلغ 158 مليون دولار في عام 2007.(ماس ، 2008)

وقد أظهر مسح المنظمات الذي قام به معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007 أن هناك 669 منظمة وهيئة تقوم بتقديم المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية (400 في الضفة الغربية و 269 منظمة في قطاع غزة) يمكن تصنيف هذه المنظمات في ثلاثة أنواع من المؤسسات: هيئات رسمية، منظمات فلسطينية غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني وأخيراً منظمات دولية.ومن بين أهم برامج الإغاثة التي توفرها السلطة الفلسطينية "برنامج الحالات الصعبة" الذي ترعاه وزارة الشؤون الاجتماعية، ويوفر هذا البرنامج مساعدات نقدية وعينية شهرية للمواطنين المحتاجين.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)

وتأتي معظم المساعدات الغذائية التي توزعها المنظمات غير الحكومية والهيئات الرسمية من المساعدات الغذائية من الدول المانحة، وأهم منظمتين دوليتين لتقديم المساعدات الغذائية هما: برنامج الغذاء العالمي (الجهة الرئيسية التي تقدم المساعدات الغذائية إلى غير اللاجئين)، والأونروا التي تغطي الاحتياجات الإنسانية لنحو 1.7 مليون لاجئ في الضفة والقطاع. .(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)

3.7.2. خصائص الأسر غير الآمنة والمعرضة لانعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية:

يستعرض هذا الجزء ملامح الأسر غير الآمنة غذائياً والمعرضة لنقص الأمن الغذائي في الضفة الغربية حسب نوع التجمع (الريف والحضر) وقد تم استثناء الأسر التي تقطن المخيمات نظراً لعدم وجود عدد كافي من الحالات لإجراء التحليل على هذا المستوى.

لقد كانت الحالة العملية عاملاً حاسما لتحديد مستويات الأمن الغذائي للأسر في التجمعات الحضرية في الضفة الغربية حيث بلغت نسبة البطالة 31 % بين أفراد هذه الأسر. بينما نسبة البطالة بين أفراد الأسر في التجمعات الريفية في الضفة الغربية حوالي 17% إلا أن معدلات العاطلين عن العمل لكل أسرة تساوت في كل من الأسر غير الآمنة والمعرضة لانعدام الأمن الغذائي في كلا نوعي التجمعات. (ورقة عمل، ملامح الأسر غير الآمنة غذائياً، 2008)

بالنظر إلى العاملين حسب القطاع، تشير البيانات إلى أن أعلى مستويات لنقص الأمن الغذائي أو التعرض له ظهرت ما بين الأسر التي تعمل أربابها في القطاع الخاص (44% في الحضر و 31% في الريف) مما يتفق مع المؤشرات على المستوى الوطني، وفي نفس الوقت أظهرت البيانات أن نسبة ضئيلة من غير الآمنين والمعرضين لنقص الأمن الغذائي يعملون في القطاع العام (حيث يعمل معظم الآمنين) فقد بلغت نسبة العاملين في القطاع العام 9% فقط من المناطق الحضرية و 7% في المناطق الريفية مقابل 22% على المستوى الوطني. وقد شكل العمل للحساب الخاص والعمل في السوق الإسرائيلي المصدر الثاني للعمل في كل من المناطق الحضرية والريفية على التوالي لفئة غير الآمنين والمعرضين لانعدام الأمن الغذائي.

وأظهرت الإحصاءات أن الوضع المالي للأسر غير الآمنة والمعرضة لانعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية أسوأ من الوضع المالي لتلك الأسر في المناطق الريفية والذي يمكن تفسيره بالنظر إلى معدلات البطالة. حيث ترتفع معدلات البطالة بين هذه الأسر في المناطق الحضرية مما ينعكس أيضا على مستويات الدخل والإنفاق، فقد كان متوسط الدخل والإنفاق الشهري للأسر غير الآمنة والمعرضة لانعدام الأمن في المناطق الحضرية أقل بحوالي 19, 13% على التوالي من مثيلتها في المناطق الريفية، كذلك فقد كرست هذه الأسر في المناطق الحضرية 71 % من إجمالي إنفاقها على الطعام (مقابل 66 % للأسر في المناطق الريفية) .

وتشير السمات الاجتماعية والديمغرافية إلى أن الأسر غير الآمنة غذائياً والمعرضة لنقص الأمن الغذائي (في كلا نوعي التجمع) تشترك في السمات الخاصة بالتركيبة العمرية والتوزيع الجنسي لأفرادها (نسب الأطفال إلى البالغين، نسب الذكور إلى الإناث) إلا أن الأسر الريفية أكبر حجماً مع ارتفاع متوسط العمر ومستوى التعليم فيها أيضا.

وأشارت البيانات أيضاً إلى أن 35% من الأسر قيد الدراسة في المناطق الحضرية تلقت مساعدات خلال الثلاثة الأشهر الماضية بينما تلقتها 25% من ذات الأسر في المناطق الريفية بينما بلغ المتوسط في الضفة الغربية 23% فقط. (ورقة عمل، ملامح الأسر غير الآمنة غذائياً، 2008)

4.7.2. أهداف الأمن الغذائي في الإطار الفلسطيني

يهدف الأمن الغذائي في الإطار الفلسطيني إلى تحقيق الأهداف التالية:

1.4.7.2. تحسين القدرة على الوصول إلى الغذاء والحصول عليه:

يلعب القطاع الزراعي الفلسطيني دوراً مهماً في حياة الفلسطينيين على الرغم من تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج الإجمالي المحلي وتشغيل الأيدي العاملة، حيث ما زالت الزراعة تمثل حقلاً إنتاجياً هاماً من حقوق الاقتصاد الفلسطيني. والسبب في تراجع مساهمته يعود إلى زيادة مساهمة القطاعات الأخرى، وتحديداً قطاع الخدمات بعد مجيء السلطة الفلسطينية. وهناك حاجة لأن يضع المختصون خططاً واستراتيجيات لجعل زراعة مصدر رزق ثابتاً لمن يلجأ إليها. لأهمية القطاع الزراعي ومدى تأثيره في الاقتصاد الوطني تبرز الحاجة إلى العمل لخدمة هذا القطاع، الذي أثبتت التجارب أنه الملجأ وقت الأزمات.ولعل تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، والتي كانت تشكل عام 1970 5. 42% إلى 1. 14% 1999 يعود في الأساس إلى الزيادة في التوظيف في قطاع الخدمات وقد انخفضت توظيفات الزراعة بشكل متطرف من حوالي 30% عام 1990 إلى 1. 14% عام 1999، مع ارتفاع ملحوظ في الخدمات من حوالي 43% إلى أكثر 54% هذا وكان قد بلغ عدد الموظفين في القطاع الزراعي عام 1999 44371شخصاً. (أبو علي، 2006)

ويرى الباحث أن هناك عدداً كبيراً من أبناء شعبنا يعتمدون على القطاع الزراعي بشكل أو بآخر، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن 65% من شعبنا إنما هم من سكان الريف، وعلى علاقة مباشرة بالزراعة التي تسهم في دخلهم. وإن الاهتمام وإعادة الاعتبار إلى القطاع الزراعي يجب أن تشكل أهم الأولويات الوطنية التي تتبناها الحكومة والمؤسسات الأهلية بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

ومن المشاريع الزراعية التي تساعد في تحسين القدرة على الوصول إلى الغذاء وتعزز إنتاج الغذاء المنزلي ما يلي:

- الحديقة المنزلية: حيث أن مساحة 100 متر مربع من الأرض يمكنها أن توفر الخضار في موسمها لأسرة مكونة من 5 أفراد على مدار العام خاصة إذا تكامل الإنتاج النباتي مع تربية الحيوانات.
- تربية النحل: وهو مشروع بسيط وقليل التكاليف واقتصادي وسهل الإدارة في حال توفر الخبرة الفنية، وله عوائد كثيرة تسهم في تحسين فرص الوصول إلى الغذاء ويمكن البدء بـــ 5-4-3-2 خلايا، تتزايد باستمرار في حال توفر الظروف المناسبة وعدم حدوث خلل.
- إنتاج الفطر: وهو مشروع يوفر مادة غذائية على درجة عالية من القيمة الغذائية وتحتاج إلى مكان صغير فقط. ويمكن بسهولة أن تتحول إلى مشروع اقتصادي لأن الإنتاج المحلي الحالي ضيئل للغاية.
- زراعة المحاصيل الشتوية: هذه المحاصيل تحتاج إلى القليل من الجهد والمصاريف، وتزرع بالاعتماد على الأمطار وهناك طلب دائم على منتجاتها وقابلة للتخزين لفترات طويلة للاستهلاك الذاتي ولبيع الفائض حين تتوفر الأسعار المناسبة. ومن الأمثلة على تلك المحاصيل الحمص، الفول، القمح، البصل، الثوم والبطاطا.
- إنتاج السماد العضوي: الذي يتشكل من المخلفات الحيوانية من مزارع الأبقار والأغنام والطيور.
- زراعة الأعشاب الطبية: الزعتر من النباتات التي يتزايد عليها الطلب باستمرار ويمكن ان يزرع بالاعتماد على مياه الأمطار. ويسوق الزعتر بأشكال مختلفة بالإضافة إلى الميرمية والنعناع والبابونج وغيرها كثير يمكن أن تكون مشروعاً إنتاجياً ذا عائد كبير.
- إنشاء مشاريع للزراعة العضوية: إن إنشاء مشاريع زراعية عضوية أو التحول من الزراعة الكيماوية إلى العضوية) يمكن أن يشكل فرصة رائدة لتحسين الدخل خاصة إذا ما ترافق ذلك مع أسلوب جديد للترويج للإنتاج.
- مشروع إنتاج البذور البلدية: إن تخصيص بعض المزارعين في إنتاج البذور البلدية ذات النوعية العالية يمكن أن يكون مشروعاً مدراً للدخل خاصة إذا ما تم التعاقد مع محلات بيع المواد الزراعية والمؤسسات المعنية.
- التقليم: هناك تراجع عام في المعرفة بالكثير من العمليات الزراعية كالتقليم وتركيب الأشجار وبناء الجدران الاستنادية وإنتاج البذور البلدية وغيرها. وإن إتقان بعض هذه العمليات يمكن أن يسهم في تحسين فرص الوصول إلى الغذاء. (شحاتيت، 1992)

2.4.7.2. زيادة فرص العمل في القطاع الزراعي:

إن القطاع الزراعي يستطيع استيعاب الأيدي العاملة وتوفير فرص العمل لصفوف العاطلين عن العمل الذين يساهمون في زيادة معدلات الفقر في بلادهم وهم بأمس الحاجة لعمل يزيح عنهم الفقر، ويحسن من قدراتهم على الوصول إلى الغذاء. ويمثل القطاع الزراعي أحداً من أهم القطاعات الإنتاجيّ في واقعنا الفلسطيني، وفرص العمل فيه كبيرة ومتاحة، ومن أهمها بناء الجدران الاستنادية وحفر الآبار. (شحاتيت ، 1992)

3.4.7.2. الوصول إلى إنتاج غذاء صحي ومتوازن:

يرتبط الأمن الغذائي بتوفير الغذاء للإنسان وقدرته على الوصول إليه والحصول عليه. والهدف هو تغذية الإنسان وتزويده بالاحتياجات اللازمة لنموه وبقائه. ومن هنا يأتي الحديث عن التغذية والغذاء المتوازن الذين يضمنان تزويد الجسم بالاحتياجات الأساسية اللازمة للقيام بوظائفه الحيوية. وهذا الغذاء يجب أن يخلو من الملوثات الكيميائية والفيزيائية والميكروبية التي تنتقل للغذاء بسبب الممارسات الخاطئة عبر سلسلة مراحل الإنتاج المختلفة من الحقل إلى المائدة مما يتطلب تبني الممارسات السليمة في التعامل مع الغذاء سواء من خلال عمليات إنتاج المواد الأولية مروراً بعمليات التصنيع وعمليات التعبئة والنقل وصولاً إلى منافذ التسويق وحتى كيفية تعامل المستهلك مع الأغذية عبر طرق وعادات التحضير والطهي والتخزين وحظ الطعام في البيوت. (شحاتيت، 1992)

5.7.2. أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي على المستوى الفلسطيني:

أجمعت مختلف الدراسات التي جرت في فلسطين تحت عناوين الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية على أن الاحتلال الإسرائيلي يمثل العائق الأول لتحقيق الأمن الغذائي في فلسطين حيث تظهر وبما لا يدع مجالاً للشك بأنه ومنذ توقيع الاتفاقيات المرحلية فان العلاقة السياسية مع إسرائيل وآثارها على التنمية الاقتصادية تظل العامل الحاسم في تحديد مدى الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني. فجدار الفصل العنصري والذي سيمتد طوله ليبلغ 670 كم عند اكتمال بنائه يمر في أفضل وأخصب الأراضي الزراعية في الضفة وتمت حتى نهاية أيار 2004 مصادرة أكثر من 107 كم مربع لمصلحة الجدار وتعرض حوالي 53 تجمعا سكانيا في طولكرم وجنين وقلقيلية (يبلغ عدد سكانها 141800 نسمة) لآثار هذا الجدار المباشرة. وشمل ذلك تدمير حوالي 33700 دونم من الأراضي المزروعة بالزيتون والفواكه واقتلاع 320. 102 شجرة مثمرة، وكذلك تدمير 246 دونما من

الأراضي المروية (وتشمل البيوت البلاستيكية و 37 كلم من خطوط المياه بالإضافة إلى حوالي 238 كلم 2 ستكون معزولة بين الجدار والخط الأخضر منها 57% مزروعة بأشجار الزيتون والمحاصيل الحقلية كما يؤكد البنك الدولي أن تأثير الجدار المدمر كان واضحا بشكل خاص في جنين وطولكرم اللتان تساهمان في 20% من الإنتاج الزراعي الفلسطيني. (أبو علي، 2006) وفي دراسة أجراها برنامج الغذاء العالمي عام 2004 أظهرت بان 2% فقط من المستفيدين من مساعدات البرنامج لم يضروا إلى تقليل توعية طعامهم المستهلك، وهذا يتطابق بشكل عام مع دراسة قامت بها جامعة القدس بالتعاون مع جامعة جون هوبكيز والتي أظهرت أن 55% من مجموع الأسر في الضفة و 99% من الأسر في غزه قد قامت وبشكل عام بتقليص كمية الغذاء المستهلك. كما أشارت هذه الدراسة إلى أن مظاهر غياب الأمن الغذائي قد أثرت بشكل خاص على أفراد العائلة الأكثر عرضه للخطر وبخاصة النساء والأطفال من ناحية وجود مؤشرات على سوء التغذية ونقص الحديد وبطء النمو العقلي والجسدي. (أبو علي، 2006)

وان كانت هي التحدي الأكبر الذي يواجه الأمن الغذائي الفلسطيني، فإن هناك عوامل ذاتية تلعب دورها في تفاقم المشكلة وتوسيع آثارها ومن بين هذه العوامل :

- عدم وجود فهم مشترك وواضح المفهوم بين وزارات السلطة الوطنية ولدى المجتمع ككل ففي حين أن إقرار الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي قد شكل خطوة هامة للغاية على هذه الطريق فان وضع الآليات لتنفيذ هذه الاستراتيجية يشكل تحدياً مركزياً يتطلب التنسيق والانسجام وتفادي الازدواجية وإهدار الموارد. كما انه يتطلب تطبيق مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.
- عدم كفاية شبكات الحماية الاجتماعية التي تعنى بالفئات الأقل حظاً فالتحدي على المستوى الوطني هو خلق ظروف اقتصادية موائمة للفقراء وبخاصة العائلات غير الآمنة غذائيا وهذا يعني مأسسة التغيير بطريقة تشجيع في النشاط الاقتصادي وبالتالي تقليل اعتماد العائلات الفقيرة على المساعدات الإنسانية للسلطة والدول المانحة.
- غياب سياسة اقتصادية موجهة للنمو تجعل من مكافحة الفقر هدفها الأساسي، حيث يجب أن تقود هذه السياسة قطاعات إنتاجية قادرة على استيعاب الأيدي العاملة بالترافق مع سياسات زراعية تخدم النمو الموجه لمصلحة الفقراء وفي سياقنا الفلسطيني فان تحقيق هذا الهدف بعيد المنال في ظل استمرار سياسة الحصار والإغلاق وفقدان السيادة على حركة السلع والصادرات والواردات ورؤوس الأموال والأرض والموارد والحدود.

- غياب نظام معلوماتي حول الأمن الغذائي، حيث أن واضعي السياسات وصانعي القرار بحاجة إلى قدر كبير من المعلومات حول احتياجات الأمن الغذائي عند تطوير سياسات جديدة وتنفيذ برامج الأمن الغذائي، ويمكن استخدام هذه المعلومات لتحديد المناطق الأكثر عرضه للخطر من حيث الوصول إلى الغذاء واستخدامه. (أبو علي، 2006)

6.7.2. الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في فلسطين:

أقرت هذه الإستراتيجية من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 2005/4/1، وترمي الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي إلى:

- توفير إطار عمل لإيجاد حل دائم ومنسق لحالة انعدام الأمن الغذائي في فلسطين.
- تقديم رؤية واضحة للسلطة الوطنية الفلسطينية مع توفير أداة إدارية لماهية وكيفية الإشراف على تنفيذ سياسات الأمن الغذائي وإدارتها.
- عرض رؤية واضحة لممولين لضمان التزامهم الأمر الذي من شأنه أن يؤمن الموارد اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية.

تتألف الإستراتيجية من مقدمة وأربعة أهداف ذات علاقة بمكونات مفهوم الأمن الغذائي، وتلخص المقدمة حالة انعدام الأمن الغذائي في فلسطين من حيث: مسبباته وسياقاته وأبعاده المختلفة وعلاقته الوثيقة مع الفقر، أما الأهداف فهي: تحسين وفرة الغذاء وسبل الوصول، الحصول عليه وتحسين استهلاك الغذاء، سلامة الغذاء مع تحسين جودته، ويتعلق الهدف الإستراتيجي الرابع بالهيكلية المؤسسية اللازمة لتطبيق الإستراتيجية. وإن التحدي الأكبر الذي يواجه هذه الإستراتيجية هو وضع الآليات والخطط والبرامج والموارد اللازمة لوضعها موضع التنفيذ وعدم إبقاءها مجرد حبر على ورق.

8.2 محافظة جنين

مدينة جنين ورد اسمها في آثار المصريين القدماء والبابليين والآشوريون، ووفقا لعلماء الآثار فالمدينة أسسها الكنعانيون, ويبلغ عدد سكانها حاليا ما يقارب 35,760 نسمة, في المحافظة مخيم للاجئين الفلسطينيين وتبلغ نسبة المحافظة 9,7 % من مساحة أراضي الضفة الغربية . (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007)

1.8.2. الموقع :

تقع محافظـــة جنين شـمال الضفة الغربيـة وتبعد عن نابلس 43 كم، وتبلغ مسـاحتها 583 كم، والخارطتان التاليتان تبينان موقع مدينة جنين وحدودها وقراها. (فلسطين في الذاكرة، 2006)

شكل 1.2: خارطة فلسطين تبين موقع مدينة جنين

شكل 2.2: خارطة مدينة جنين وحدودها وقراها

2.8.2. السكان والنشاط الاقتصادي:

يبلغ عدد سكان محافظه جنين حوالي 261756 نسمة حسب إحصائية عام 2006. وتتكون المحافظة من (84) مدينة وقرية وخربة، ويبلغ عدد سكان مدينة جنين أكثر من 33 ألف نسمة، ومخيم جنين حوالي 12 ألف نسمة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007)

3.8.2. الزراعة في محافظة جنين:

تشرف مدينة جنين على سهل مرج ابن عامر ، ولغزارة مياهها تكثر فيها الجنان والبساتين، وربما من هنا جاء اسمها القديم "جانيم " بمعنى جنان، وتعد منطقة جنين منطقة زراعية، وأهم محصولاتها الزراعية القمح، الشعير، السمسم، الزيتون، البطيخ، واللوز، ويعد قضاء جنين من أشهر المناطق في زراعة الزيتون في فلسطين. كما تتمتع محافظة جنين بميزة وثروة نادرة فهي تضم 85% من

حراج الضفة الغربية، ومنطقة طوباس لوحدها تقدر أحراجها ب (185) ألف دونم، ومنطقة يعبد (6840) ألف دونم. أما بالنسبة للأراضي الزراعية في محافظة جنين فهي تمثل 75 % من أراضي الضفة الغربية موزعة على النحو التالي:

- 400000 دونم، مزروعة بالخضار .
- 150000 دونم، مزروعة بأشجار الزيتون.
- 200 دونم، مزروعة بأشجار الحمضيات.
- 5000 دونم، مزروعة بأشجار اللوزيات.
- 700 دونم، مزروعة بيوت بلاستيكية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)

4.8.2. المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظه جنين:

هناك العديد من المؤسسات الأهلية العاملة في محافظه جنين وفيما يلي نبذة عن كل واحدة منها وعن مساهمتها في مجال تحقيق الأمن الغذائي:

1.4.8.2. مؤسسة كوبي الدولية:

وهي مؤسسة تعاونية إيطالية غير ربحية تعمل في المجال الإنساني، تم تأسيسها في العام 1965م. وتشمل مناطق عملها: الشرق الأوسط، أفريقيا، أمريكا اللاتينية، آسيا وأوروبا. وتعمل مؤسسة كوبي على تحسين الدخل المادي للفقراء ومساندتهم وتحقيق الأمن الغذائي لهم وتحسين أوضاعهم الصحية والتعليمية والبيئية. كما أنها تطبق برامج الطوارئ في المناطق التي تعاني من حروب أهلية و كوارث طبيعية. (كوبي، 2008)

2.4.8.2. الإغاثة الزراعية:

تأسست لجان الإغاثة الزراعية عام 1983 كإطار تطوعي متخصص داخل الحركة التطوعية الفلسطينية. وكانت الفكرة وراء تأسيسها الاستفادة من طاقات المتطوعين في حقول اختصاصهم. ولعبت دوراً رئيساً في تقديم العون والمساعدة للناس. و يتميز عمل الإغاثة عن غيرها من المؤسسات، حيث عززت مفهوم الاقتصاد البيتي وأهميته في المرحلة التي كان فيها المجتمع

الفلسطيني يسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي فعملت على زراعة الأشجار وشجعت مشاريع الحدائق المنزلية ووزعت المواد الغذائية على الأسر المحتاجة وغيرها من النشاطات.

ومن الأولويات الأساسية للإغاثة تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل ، حيث تركز مشاريع وخدمات الإغاثة على تعزيز قدرة المزارعين على تأمين المتطلبات الغذائية الأساسية ووقف سياسات المصادرة الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية عبر تحسين التقنيات الزراعية وتشجيع المزارعين على استصلاح أراضيهم واستخدام أساليب الزراعة المستدامة بالإضافة إلى إيجاد مصادر جديدة للمياه والطاقة وخلق فرص عمل ذات علاقة بالزراعة. (الإغاثة الزراعية،2005)

3.4.8.2. اتحاد لجان العمل الزراعي:

تأسس اتحاد لجان العمل الزراعي في العام 1986 استجابة لظروف المزارعين الاجتماعية والاقتصادية الهشة في تلك الفترة والتي اتصفت بهشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين بسبب سياسات الاحتلال في مصادرة الأرض والمياه التي تعززت في بداية الثمانيات لتضر في مصالح المزارعين والفلسطينيين ، تأسس الاتحاد كمؤسسة أهلية من قبل مجموعة متطوعين ومهندسين زراعيين. تمحورت أولويات الاتحاد في مرحلة البداية في إطار سياسة مقاومة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي لتهميش الزراعة وتدمير البنية التحتية للزراعة الفلسطينية. وقد اعتمد الاتحاد في مرحلته الأولى على كوادر متطوعة بشكل كامل إضافة إلى تشكيل لجان زراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف تحديد أولويات المزارعين ومساعدة الاتحاد في تنفيذ برامجه وأنشطته المجتمعية. وتستهدف المؤسسة بصورة عامة تحسين العائد من الزراعة للمجتمعات الزراعية، فيما تستهدف في المدى القصير زيادة المساحة الزراعية وذلك من خلال استصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية وتوفير مصادر مياه جديدة، كما تستهدف في المدى القصير تحسين تسويق المنتجات الزراعية من خلال تنظيم عقود تسويق للمزارعين محلية وخارجية ومن خلال تدريب المزارعين وإقامة مراكز خدمات تسويق. وتقوم بمشروع حماية صغار المزارعين و تحقيق الأمن الغذائي في جنوب الضفة الغربية عن طريق تطوير وتحسين الإنتاج الزراعي، ويشتمل المشروع على إنشاء حدائق منزلية وحفر آبار و تربية النحل، بالإضافة إلى توزيع أشتال وبذور . (اتحاد لجان العمل الزراعي، 2006)

4.4.8.2. مؤسسة العمل التنموي معاً:

مركز العمل التنموي/ معا، مجموعة من الفلسطينيّين أرادوا أن يساهموا بشكل ملموس في تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني. معا مؤسسة فلسطينيّة مستقلة غير ربحية تعمل في مجالي التنمية والتدريب، أُسست وسُجلت في العام 1989 ولديها مكاتب في كل من رام الله وغزة ومقاطعة سلفيت. يعمل مركز معاً على التنمية البشرية المستدامة من خلال تنمية الموارد البشرية الفلسطينيّة وبناء المؤسسات وإجراء أبحاث تنموية لإنشاء نماذج زراعية مستدامة. ويتبنى مركز معاً تنفيذ مشروع الأمن الغذائي للعائلات الفقيرة بهدف النهوض بواقع تلك العائلات ومساعدتها على إيجاد مشروع تنموي يساهم في توفير دخل بسيط. حيث يقوم المركز بتوزيع وحدات إنتاج حيوانية للعائلات الفقيرة وتشغيل أيد عاملة من المزارعين الذين تكبدوا خسائر فادحة جراء الحصار الإسرائيلي بهدف توفير الأمن الغذائي لها وإبعادها عن شبح الحاجة والعوز، بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية التي انعكست على المجتمع الفلسطيني بصورة عامة والعائلات الممتدة والفقيرة بصورة خاصة.(معاً، 2008)

5.4.8.2. مؤسسة كير الدولية:

منظمة (CARE) الدولية هي واحدة من أضخم المؤسسات الدولية الخاصة في مجال المساعدات الإنسانية، حيث يتركز نشاط (CARE) في المجتمعات الفقيرة، في أكثر من (60 دولة) في أرجاء المعمورة، وإن الهدف الرئيسي لمنظمة (CARE) هو الحد من مشكلة الفقر ووضع حلول لهذه المشكلة. وقد بدأت نشاطات منظمة (CARE) المتعددة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1948 وحتى يومنا هذا، وخلال هذه الفترة تطورت نشاطات (CARE) من مجرد مشاريع ذات طابع خدماتي إلى مشاريع لتطوير البنى التحتية للمنظمات غير الحكومية، والمجالس المحلية، والهيئات الحكومية وقد تمكنت منظمة (CARE) الدولية، وبالدعم المالي المقدم من الهيئة العامة للعون الإنساني في الاتحاد الأوروبي، من تنفيذ العديد من المشاريع التنموية في شمال الضفة الغربية، حيث كان لهذه المشاريع الأثر البالغ في تطوير الظروف المعيشية للكثير من الأسر الفقيرة والمعوزة. وتنوعت نشاطات (CARE) لتشمل التعاون مع المنظمات المحلية في تنفيذ العديد من النشاطات المختلفة، كمساعدة النساء في مجال تنمية القدرات والمهارات، وتطوير الوعي للقضايا المتعلقة بالديمقراطية، وتطوير المجتمعات المدنية، وتطوير البنى التحتية، وتقديم المساعدات الغذائية والطبية وتطوير مصادر المياه، وإن أهم البرامج التي تقدمها المؤسسة، التركيز على مجال الأمن الغذائي، ومشاريع المياه والصحة، والتطوير المجتمعي، وبناء القدرات، وإن هذه البرامج المقدمة

ذات طبيعة تنموية طارئة خاصة في مناطق الأزمات ويختلف مقدار التمويل من مشروع إلى أخر، حيث يتراوح من (2) مليون يورو إلى (7) ملايين يورو. ومن أهم الجهات الداعمة للمؤسسة، الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) الاتحاد الأوروبي (EU) الحكومة الأسترالية. وتركز المؤسسة في برامجها على النساء، وصغار المزارعين والعمال، وتعتمد آلية تنفيذ البرامج على الشراكة مع المؤسسات الفلسطينية، كالتنسيق وتجنيد الدعم من وزارات السلطة الوطنية وتشكيل اللجان الداعمة من المؤسسات المجتمعية الفاعلة، إضافة إلى إعطاء منح وتوقيع عقود مع مقدمي الخدمات في المجتمع الفلسطيني المحلي، وإن أهم الأهداف التي تحرص المؤسسة على تحقيقها تتمثل في تعزيز مفهوم الأمن الغذائي. (كير، 2005)

6.4.8.2. مؤسسة العمل ضد الجوع (ACH):

العمل ضد الجوع هي منظمة غير حكومية، وغير دينية إضافة إلى كونها مؤسسه غير ربحية، تأسست هذه المؤسسة عام (1979) بهدف القضاء على الجوع من خلال توفير الأمن الغذائي حيث تعمل ضمن العديد من المؤسسات الغربية العاملة في أنحاء العالم الثالث، ولها مراكز رئيسية في عواصم دول عديدة مثل فرنسا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، وأسبانيا، وقد عرفت عبر العالم من خلال العنوان الذي تحمله وهو: عمل ضد الجوع (Action Against Hunger) في أكثر من 40 دولة، ولا سيما في الحالات الطارئة كالحروب والصراعات والكوارث الطبيعية، وأن مساعداتها طويلة الأجل للناس الذين يتعرضون للخطر.بدأت هذه المؤسسة تعمل في فلسطين، وتحديداً في منطقه جنين منذ عام (2002)، وذلك بهدف مساعدة السكان المعرضين للخطر ليصلوا إلى حالة الاكتفاء الذاتي من خلال برامجها الطويلة الأجل.

ومن أهم مبادئ المؤسسة العمل مقابل الغذاء وفق المواثيق والمبادئ الإنسانية المتمثلة في الاستقلال والحياد، وعدم الانحياز والحرية، والوصول المباشر للضحية، والتخصصية والشفافية، كما تعمل المؤسسة على إنقاذ حياة الأطفال المعوزين، والاهتمام بتغذية الطفولة، كما تقدم برامج في قطاع الصحة العامة، تدريب الطواقم الطبية، تأهيل مراكز الصحة، وصحة الطفولة، أما بالنسبة للموارد الطبيعية فإن للمنظمة برامج تعنى بمجال المياه، كزيادة مصادر المياه، وتأهيل مصادر المياه، وحفر الآبار، ومعالجة المياه، وطرق تزويد المياه، وتدريب المجتمع المحلي على إدارة المياه.

الأمن الغذائي من أهم البرامج التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، خاصة عند حدوث الأزمات والصراعات، وذلك من خلال محاربة الفقر، ولتحقيق الأمن الغذائي على المدى البعيد فإنه من

الضروري دعم الزراعة المحلية والاقتصاد المحلي، بالولوج إلى مصادر جديدة، لهذا يتضمن عملها مساعدات غذائية، تأهيل الزراعة، وتوزيع البذار، وأنظمة الري، وبناء القدرات المجتمعية، وإتباع حالة الأمن الغذائي، والفئات المستهدفة استناداً على معايير المؤسسة هم السكان الأكثر حاجة، والذين لا يستطيعون الوصول إلى الاحتياجات الضرورية مثل حقهم في المأكل والمياه النقية، والعناية الصحية، وذلك من خلال هذه الهيكلية، عادة نجد المؤسسة نفسها مستهدفة الأطفال، والنساء واللاجئين والمصابين بالإيدز.

إن الموارد والطاقات البشرية هي مصدر قوة المتخصصين والتقنيين والمتعلمين واللجان الإنسانية وهم مفتاح العديد من برامج المؤسسة. تمول المؤسسة من خلال طريقتين: الأولى خاصة والثانية حكومية، وأن حوالي 80% من التمويل عبارة عن تمويل من منظمات وحكومات، في حين تنظم حملة التمويل الخاص عادة في الظروف الطارئة، بالمشاركة مع المؤسسات الأخرى من خلال زيادة الاتصالات التي هي أحد استراتيجيات المؤسسة الرئيسية خلال السنوات الأخيرة، عبر المشاركة في تبادل المعلومات مع المانحين، كما تحاول المؤسسة إشراك الصحافة وإطلاعها على البرامج وطبيعتها (مؤسسة العمل ضد الجوع، 2005).

9.2 الدراسات السابقة

ومن الدراسات التي تناولت موضوع الأمن الغذائي ما يلي :

دراسة يوسف(2008): وكانت بعنوان "الدور التنموي لبرنامج العمل مقابل الغذاء الممول من قبل منظمة الغذاء العالمي".

استهدفت الدراسة معرفة الدور التنموي لبرنامج العمل مقابل الغذاء الذي تموله منظمة الغذاء العالمي وتنفذه منظمات أهلية مثل الإغاثة الزراعية والإغاثة الكاثوليكية، واشتملت حدود الدراسة المكانية جميع التجمعات في محافظة الخليل التي تستفيد من البرامج من عام 2003-2006، وتمثلت مشكلة الدراسة الرئيسية في معرفة الدور التنموي لمشروع العمل مقابل الغذاء ودوره في التقليل من انعدام الأمن الغذائي في التجمعات، أما عن مبررات الدراسة فهو أن هناك حجم ضخم من المساعدات للغذاء مقابل العمل وهو متزايد والمعاناة في زيادة وكذلك سوء الأحوال المعيشية، والإنتاج المحلي من السلع الغذائية والحبوب التي تعتمد على مياه الأمطار لا تكفي ولا تسد الاكتفاء الذاتي، وإذا توافر الغذاء فإنه يعتمد على الاستيراد من الخارج والذي بدوره يعتمد على الأحوال

السياسية مثل إغلاق المعابر للسماح بدخول وخروج المنتجات الغذائية، فكثير من مناطق الضفة الغربية تتمتع بفرص زراعية جيدة لكنها تتأثر بالإغلاق بشكل كبير مما يؤدي إلى عزلتها عن السوق، فالمصدر البارز في ظل الظروف السائدة هو المساعدات الغذائية الخارجية،ولكن إلى متى سوف تتم هذه المساعدات بالتدفق إلينا وبدون جدوى من الحد من انعدام الأمن الغذائي. وقد تم استخدام المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة، وتم تصميم وصياغة استبانه لهذا الغرض، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أن 2% من المستفيدين من المساعدات البرامج لم يضطروا إلى تقليل نوعية طعامهم المستهلك، إن الحصة الغذائية التي يقدمها البرنامج من الطحين والزيت والحمص والسكر لا تكفي لسد الحاجات الأساسية اللازمة من العناصر الغذائية، ولا تحقق الوصول إلى الغذاء حيث أن المستفيدين لا يمكنهم الوصول إلى كميات كافية.

دراسة منظمة الأغذية والزراعة – FAO(2007): وكانت بعنوان "الأمن الغذائي الشامل وتحليل الضعف (الضفة الغربية وغزة – 2007)".

أشارت الدراسة إلى أن وضع الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية لعام 2000 في تدهور بسبب سياسة الحصار الإسرائيلي على تحركات البضائع من الضفة إلى إسرائيل والحصار على تحركات الناس مما كان لذلك الحصار أثر سلبي على حياة السكان الفلسطينيين، وأدى إلى الزيادة في البطالة في عام 2002 حتى وصلت 31% ثم انخفضت بعد ذلك لتصل 24% واستمر الكساد في الاقتصاد إلى عام 2006 حيث تبعها انتخاب حماس للحكومة، وتأثرت بها غزة أكثر من الضفة، فكثير من العائلات قامت بتقليص مصاريفها بما في ذلك الغذاء حتى وصل دخل الفرد 2.1 دولار يومياً. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشكل عام هو سياسة الممولين كما جاء في وثائق البنك الدولي تغيرت نتيجة الطلب المتزايد، إن المساعدات القصيرة الأجل والغير مخططة تعرض للخطر المشاريع طويلة الأجل عن طريق تكرار قنوات المساعدة، التوسع في المساعدات الإغاثية تخلق مهن مؤقتة، عدم توازن في الفئة المستهدفة، هناك قيود عالمية واسعة على المساعدات وذلك بسبب عزلة السلطة الوطنية الفلسطينية. أما بالنسبة للنتائج الخاصة بالأمن الغذائي فقد توصلت الدراسة إلى أن 34% من السكان الفلسطينيين هم أمنين غذائياً، 20% أمنين حدياً، و 12% عرضة لانعدام الأمن الغذائي، 34% غير أمنين غذائياً. إن السكان اللاجئين هم أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي ومعظمهم في الضفة الغربية وأن 40% منهم يعتمدون على المساعدات الغذائية. كما جاء في النتائج أن السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي معظمهم يسكنون المخيمات ويتوزع المعدمين غذائياً في القرى والمدن بالتساوي تقريباً (32%–34%) وهناك أناس أكثر من المتوقع يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المدن.

وأن 46% من توزيع السكان هم أطفال (0 – 14%) هم أكثر ما يعانون غذائياً. ومن أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة: حماية الرزق الإعالة من اجل تخفيف الفقر عن طريقة تقوية الإنتاج الفلسطيني من إنتاج حيواني وإنتاج نباتي، التنويع في الإنتاج الغذائي استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة والبذور المحسنة والأسمدة من اجل زيادة الإنتاج بحدود المصادر المتوفرة من الأرض والمياه مع التركيز على زيادة فرص الدخل من الزراعة عن طريق زيادة الإنتاج والتسويق لمنتجات عالية الجودة ومناسبة للاستهلاك المحلي هذه العوامل تساعد على التقليل من استيراد وزيادة الدخل من التوريد.

دراسة ابو بكر (2007): وكانت بعنوان "دور المؤسسات الأهلية والدولية في تطوير قطاع المجترات الصغيرة في محافظة جنين".

هدفت الدراسة التعرف على دور المؤسسات الأهلية والدولية في تطوير قطاع المجترات الصغيرة في محافظة جنين، وأثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين للاستفادة من تلك البرامج والمشاريع، والتعرف على مدى إسهام تلك البرامج والمشاريع في تطوير قطاع المجترات، وكذلك معرفة أهمية التنسيق بين المؤسسات الدولية والأهلية من جهة وبين المؤسسات الدولية من جهة أخرى، وقد غطت الدراسة ثلاثة قرى في محافظة جنين، إضافة إلى استهداف ثلاثة مؤسسات مؤسستان دوليتان ومؤسسة محلية. وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها ضعف التنسيق بين المؤسسات الدولية والأهلية، إضافة إلى اعتماد الدور الإغاثي بدلاً من الدور التنموي في برامج والمشاريع المقدمة من تلك المؤسسات وعدم وجود مرجعيات رسمية تنظم وتراقب عمل تلك المؤسسات، وعند المقارنة بين عمل المؤسسات الدولية والمؤسسات المحلية، تبين أنه هناك نوع من الاستدامة في المشاريع المقدمة من بعض المؤسسات. وكذلك تم التوصل إلى نتيجة أبرزت أنه يتم الاعتماد وخاصة من المؤسسات الدولية في توزيع المشاريع على عدد أكبر من المزارعين بطريقة مدروسة، وعدم التركيز في المشاريع المقدمة على تطوير البنى التحتية لقطاع الثروة الحيوانية بشكل عام، وخاصة في مجال قطاع المجترات الصغيرة. وأظهرت الدراسة أن هناك عدم وضوح لدى غالبية المؤسسات العاملة في هذا المجال، وذلك لما يحدث من خلط بين الخطط والأهداف والتمويل، وخاصة في موضوع الرقابة والمتابعة، وأيضاً فقد أبرزت حالة الضعف لدى غالبية المؤسسات في نوعية البرامج الإرشادية والتوعية في المجالات: الفنية والإدارية والتنظيمية لدى المزارعين المستفيدين ولدى اللجان المحلية المشرفة على المشاريع. ومن النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك اختلاف بين المؤسسات الداعمة وبين المساهمة في خلق فرص عمل للعائلات المستفيدة من برامج تلك المؤسسات، وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة إن هناك اختلاف واضح بين

المؤسسات الداعمة وبين استمرارية بقاء تلك المشاريع لدى المزارعين المستفيدين من البرامج المقدمة من تلك المؤسسات.

دراسة حبش (2006): وكانت بعنوان "واقع المنح والمساعدات والبرامج والمشاريع التي تمولها وتقدمها الجهات المانحة إلى المجالس المشتركة".

أجريت الدراسة على كامل المجتمع الدراسي المؤلف من كل مجالس الخدمات المشتركة الواقعة في محافظة جنين، وقد شملت هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من بعد قيام السلطة الوطنية وتشكيل وزارة الحكم المحلي حتى عام 2005. وقد بحثت هذه الدراسة واقع المنح والمساعدات والبرامج والمشاريع التي تمولها وتقدمها الجهات المناحة إلى هذه المجالس المشتركة، إذ تناول الباحث وصف هذه المنح والبرامج، وطبيعة أهدافها والسياسات التي تنطلق منها تلك الجهات المناحة، وذلك من منظور أعضاء مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لملائمة هذا المنهج لأغراض الدراسة، حيث تم الاعتماد على المصادر الأولية المؤلفة من الاستبانة الميدانية التي وزعت على كامل المجتمع الدراسي، وقد تم توزيع (78) استبانة ميدانية على (78) هيئة ومجلس محلي، والذين يشكلون بمجموعهم كامل أعضاء مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين، وكذلك مقابلة العديد من ذوي الشأن والعلاقة بموضوع هذه الدراسة، اعتمد الباحث على العديد من المصادر الثانوية المؤلفة من وثائق ومراسلات المجالس المشتركة والهيئات المحلية ومديرية الحكم المحلي في محافظة جنين، وكذلك العديد من الدراسات والأدبيات والأبحاث السابقة والمتعلقة بموضوع هذه الدراسة.

10.2 تعقيب عام على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة في دراسة واقع العديد من المؤسسات الفلسطينية والدولية وتجاربها في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين، حيث أشارت بعض هذه الدراسات عن دور المنظمات غير الحكومية الاقتراضية، وإبراز الدعم المالي للمشاريع الصغيرة، في حين أشارت دراسات أخرى حول واقع المنح والمساعدات والبرامج والمشاريع التي تمولها وتقدمها الجهات المناحة إلى هذه المجالس المشتركة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، ودور المنظمات الأهلية في التنمية الريفية في منطقة الوسط من الضفة الغربية – حالة استصلاح الأراضي لدى الإغاثة الزراعية، وتناولت دراسات أخرى أثر الجدار الفاصل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ووضع الأمن الغذائي

لمنطقة رام الله، وأخرى عن دور المؤسسات الأهلية والدولية في تطوير قطاع المجترات الصغيرة في محافظة جنين.

كذلك تناولت بعض الدراسات الدور التنموي لبرنامج العمل مقابل الغذاء الذي تموله منظمة الغذاء العالمي وتنفذه منظمات أهلية مثل الإغاثة الزراعية والإغاثة الكاثوليكية، وأخرى هدفت إلى الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (1966–1988)، تطرق فيها إلى الأمن الغذائي الذي تبنته الانتفاضة الشعبية وذلك من أجل الاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، كذلك الأمن الغذائي الشامل وتحليل الضعف (الضفة الغربية وغزة– 2007) وقامت على هذه الدراسة منظمة الأغذية والزراعة FAO بالتعاون مع منظمة الغذاء العالمي WFP وبدعم من الاتحاد الأوربي، ودور لجان العمل الزراعي في التنمية الريفية.

إن القارئ لهذه الدراسات يدرك تماماً أن الهدف الضمني لها هو التطرق إلى الأمن الغذائي، ولكن من زوايا مختلفة، لذا فقد استفاد الباحث من هذه الدراسات العلمية لارتباطها بدراسته، وجاءت دراسة الباحث استكمالاً لجهود الباحثين السابقين، ولكن أهم ما يميز دراسة الباحث عن الدراسات السابقة هو دراسة الآليات والوسائل المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في محافظة جنين.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 المقدمة

يتضمن في هذا الفصل عرضا للمنهجية التي اتبعت في هذه الدراسة، وإشارة إلى مجتمع الدراسة وعينتها وطريقة اختيارها، كما يضم أدوات الدراسة التي استخدمت في عملية جمع البيانات، وطرق التأكد من مدى صدقها وثباتها، وتوضيحا لمتغيرات الدراسة، وإجراءاتها، وأخيرا الاختبارات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات مع توضيح لمفتاح إدخال البيانات.

2.3 منهجية الدراسة

تم انجاز البحث باستخدام المنهج الوصفي الميداني، الذي يهتم بدارسة الظاهرة كما هي في الواقع ويعمل على تفسيرها وتحليلها وربطها بالظواهر الأخرى المشابهة، وذلك دون تدخل الباحث في مجرياتها.

3.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الأصل لهذه الدراسة من جميع مدراء/ رؤساء المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين والبالغ عددهم (7) مدراء/ رؤساء، إضافة إلى جميع الأفراد الذين استفادوا من البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي والبالغ عددهم حوالي (900) مستفيدا، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 2000–2007.

4.3 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من قسمين كما يلي :

- عينة الدراسة من مدراء/ رؤساء المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين: بسبب صغر حجم أفراد المجتمع من المدراء/ الرؤساء للمؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين، فقد قام الباحث بإجراء مسح شامل لجميع أفراد المجتمع والبالغ عددهم (7) مدراء/ رؤساء، حيث قام الباحث بتزويد كل مدير منهم باستبانة باليد وتم جمع الاستبانات جميعها.

- عينة الدراسة من المستفيدين: لقد تم اختيار عينة عشوائية منتظمة بلغ حجمها (182) مستفيد، أي بما نسبته (20 %) من مجتمع المستفيدين من البرامج التي تقدمها المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين، وذلك بعد الحصول على أسماء هؤلاء المستفيدين من تلك المؤسسات، ووضعها في قوائم، ومن ثم تم تحديد أفراد العينة، وبالتعاون ما بين الباحث وتلك المؤسسات تم توزيع الاستبانات وجمعها، وفيما يلي توزيع أفراد العينة بحسب متغيراتها المستقلة:

جدول 1.3–أ: توزيع عينة الدراسة من المستفيدين بحسب متغيراتها المستقلة.

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
الجنس للمستفيد	ذكر	143	78.6
	أنثى	39	21.4
الحالة الاجتماعية للمستفيد	أعزب	34	18.7
	متزوج	148	81.3
المؤهل العلمي للمستفيد	ثانوية عامة فاقل	116	63.7
	دبلوم متوسط	33	18.1
	بكالوريوس فأعلى	33	18.1
الدورات التدريبية التي شارك فيها المستفيد	5 دورات فاقل	131	72.0
	أكثر من 5 دورات	51	28.0
عدد البرامج التي تم الاستفادة منها	برنامج	97	53.3
	أكثر من برنامج	85	46.7

جدول 1.3–ب: توزيع عينة الدراسة من المستفيدين بحسب متغيراتها المستقلة.

عدد أفراد الأسرة الذين يعيلهم المستفيد	اقل من 3 أفرد	37	20.3
	من 3 – 5 أفراد	57	31.3
	أكثر من 5 أفراد	88	48.4
نوع العمل المستفيد	مزارع	50	27.5
	تاجر	15	8.2
	موظف	34	18.7
	عامل	75	41.2
	بلا عمل	8	4.4

5.3 أدوات الدراسة

قام الباحث بإعداد أداتين للدراسة (استبانتين)، إحداهما للقائمين على المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي (المدراء/الرؤساء)، والأخرى للمستفيدين من البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات، حيث تم ذلك تبعاً للخطوات التالية:

- استبانة المدراء/الرؤساء: لقد تم بناء أداة الدراسة الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين وذلك وفقا للخطوات الآتية:

- الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والاطلاع على بعض ما كتب عن المعايير والآليات المتبعة في تنفيذ برامج الأمن الغذائي وتقويم البرامج والمؤسسات وأنشطتها.
- الاطلاع على عدد من الأدوات السابقة التي استخدمت في دراسات تتعلق بتقويم بعض البرامج والمؤسسات وأنشطتها.
- من خلال الخطوات السابقة تم بناء استبانة أولية للقائمين على المؤسسات، ضمت (49) فقرة، موزعة على ثلاثة مجالات، حيث تم تحكيمها من قبل عدد من المحكمين بلغ عددهم (7) محكمين –انظر ملحق رقم "1.3"– للنظر في مدى صلاحيتها لقياس ما وضعت لقياسه، وإبداء رأيهم بفقراتها، ومدى وضوحها وسلامتها اللغوية ومناسبتها للمجالات التي أدرجت ضمنها، وبعد الأخذ بملاحظات المحكمين استقرت الأداة المتعلقة بالمؤسسات على

(41) فقرة، وزعت على ثلاثة مجالات هي: الآليات في مرحلة التخطيط للبرامج، والآليات في مرحلة التنفيذ، والآليات في مرحلة التقييم والمتابعة للبرامج المنفذة – انظر ملحق رقم "2.3".

- استبانة المستفيدين:

لقد تم بناء أداة الدراسة الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بدرجات تقييم المستفيدين للآليات التي تتبعها المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين وذلك وفقا للخطوات الآتية:

- الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والاطلاع على بعض ما كتب عن معايير واليات المتبعة في تنفيذ برامج الأمن الغذائي وتقويم البرامج والمؤسسات وأنشطتها.
- الاطلاع على عدد من الأدوات السابقة التي استخدمت في دراسات تتعلق بتقويم بعض البرامج والمؤسسات وأنشطتها.
- استشارة بعض العاملين في هذه المؤسسات، والاستفسار عن الخطوات التي يتبعونها عند وضع الخطط للبرامج وتنفيذها وكيفية تقويمها ومتابعتها، وكذلك من خلال لقاء عدد من المستفيدين من هذه البرامج وسؤالهم عن وجهة نظرهم بهذه البرامج، وعن نقاط القوة ونقاط الضعف فيها.
- من خلال الخطوات السابقة تم بناء استبانة أولية اشتملت على (52) فقرة، وزعت على أربعة مجالات هي مجال ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين، ومجال معايير اختيار المستفيدين، ومجال البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي، ومجال قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية ، بعد ذلك تم فحص مدى صدقها وثباتها، وفيما يلي توضيح لذلك.

6.3 صدق الأداة

بهدف التأكد من صدق أداة الدراسة الخاصة بالمستفيدين فقد تم عرضها بصورتها الأولية على لجنة محكمين من الأكاديميين ممن يعملون في الجامعات الفلسطينية ومؤسسات أخرى، والبالغ عددهم (7) محكمين – انظر ملحق رقم "1.3" –، حيث طلب منهم إبداء آرائهم وإصدار أحكامهم على الأداة من حيث مدى وضوح الصياغة اللغوية لها، ومدى وضوح المعنى لهذه الفقرات، وتحديد

مدى اتساق الفقرات مع المجالات التي صنفت فيها، وأخيرا وضع أية ملاحظات يرتئونها مناسبة، وفي ضوء ملاحظاتهم تم حذف عدد من الفقرات، وتعديل صياغة البعض الآخر، لتستقر الأداة بعد هذه العملية على (44) فقرة.

7.3 ثبات الأداة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة فقد تم حساب معامل الثبات بواسطة معادلة (كرونباخ – ألفا) باعتبارها مؤشرا على التجانس الداخلي (Consistency)، وذلك من خلال عينة ثبات بلغ حجمها (33) مستفيد، حيث كانت معاملات الثبات للأداة كاملة ولكل مجال من مجالاتها كما هو موضح في الجدول التالي:-

جدول 2.3: معامل الثبات بحسب معادلة (كرونباخ – ألفا) للأداة كاملة ولكل مجال من مجالاتها

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا
1	ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين	13	0.717
2	معايير اختيار المستفيدين	11	0.753
3	البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي	9	0.722
4	قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية	11	0.825
5	الأداة كاملة	44	0.894

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات للمجالات الفرعية للأداة كانت جميعها أعلى من (0.70) أي أنها جيدة ومقبولة، كذلك بلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.89) وهذا المعامل مرتفع ويعكس درجة ثبات مقبولة في مثل هذه الدراسة.

8.3 إجراءات الدراسة وجمع البيانات

بعد إعداد أدوات الدراسة بصورتها النهائية، قام الباحث بالتوجه إلى المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين، حيث تم مقابلة مدراء/رؤساء هذه المؤسسات، وتزويد كل منهم باستبانة تتعلق بالآليات التي يتبعونها عند تنفيذ برامج الأمن الغذائي، كذلك تم طلب مساعدتهم في

توزيع عدد من الاستبانات على المستفيدين، كما قام الباحث بتوزيع العدد الآخر على المستفيدين شخصياً ومن خلال زيارتهم في تجمعاتهم السكانية وقد تجاوب المديرون والمستفيدون مع الباحث وقاموا بتعبئة الاستبانات وإعادتها حيث تم استلامها على دفعات، حيث تم استرجاع جميع الاستبانات التي وزعت على المدراء/الرؤساء، كما تم استرجاع (201) استبانة من المستفيدين وجد بان (182) منها صالحة للتحليل الإحصائي، علما بأن عملية جمع الاستبانا ت قد تمت خلال الفترة الممتدة ما بين (2008/4/12 – 2008/5/27).

9.3 متغيرات الدراسة

لقد ضمت هذه الدراسة عدة متغيرات مستقلة وأخرى تابعة وهي كالآتي:

أ) المتغيرات المستقلة وهي:

1) الجنس للمستفيد، وله مستويان هما: (ذكر،أنثى).
2) الحالة الاجتماعية للمستفيد، وله مستويان هما: (أعزب، متزوج).
3) المؤهل العلمي للمستفيد، وله ثلاثة مستويات هي: (ثانوية عامة فاقل، دبلوم متوسط، بكالوريوس فأعلى).
4) الدورات التدريبية التي شارك فيها المستفيد، وله مستويان هما: (5 دورات فاقل، أكثر من 5 دورات).
5) عدد البرامج التي تم الاستفادة منها، وله مستويان هما: (برنامج، أكثر من برنامج).
6) عدد أفراد الأسرة الذين يعيلهم المستفيد، وله ثلاثة مستويات هي: (أقل من 3 أفراد، من 3–5 أفراد، أكثر من 5 أفراد).
7) نوع العمل للمستفيد خمسة مستويات هي: (مزارع ، تاجر ، موظف، عامل، بلا عمل).

ب) المتغيرات التابعة: وهو متغير تابع وحيد يتمثل في درجة تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين.

10.3 المعالجة الإحصائية للبيانات

بعد جمع البيانـــات من عينتي الدراســـة تم تفريغها وإدخالها إلى الحاســـب الآلي، إذ تم معالجتها

باستخدام برمجية Statistical Package For Social Science (SPSS)، وذلك بعد تحويل إجابات أفراد العينة على سلم ليكرت الخماسي إلى درجات، بعد ذلك تم حساب النسب المؤوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة، كما تم إجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة، واختبار تحليل التباين الأحادي بهدف فحص فرضيات الدراسة، كما تم إجراء اختبار اقل فرق دال إحصائيا (LSD) للفروق البعدية، للكشف عن مواطن الفروق ووجهتها.

11.3 مفتاح تصحيح أدوات الدراسة

لقد تم إدخال البيانات بحسب سلم ليكرت الخماسي لكل من استبانة المدراء، واستبانة المستفيدين باعتماد الدرجات التالية:

الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

1.4 المقدمة

سيتم خلال هذا الفصل تقديم عرض لأهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلتها، وفحص فرضياتها، كذلك سيتم مناقشة هذه النتائج في ضوء الإطار النظري، والدراسات السابقة، وخبرة الباحث الشخصية.

2.4 النتائج المتعلقة بالإجابة على أسئلة الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

أولاً: الإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة والذي ينص على: (ما واقع المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين من حيث: طبيعة هذه المؤسسات وطبيعة عملها، وعدد المشاريع المنفذة مقابل عدد المشاريع المنتهية، وطبيعة المشاريع المنفذة ، ومدى مراعاة هذه المؤسسات لخطة السلطة الوطنية للتنمية، ومستوى التنسيق ما بين هذه المؤسسات والمؤسسات الرسمية، والآليات التي تتبعها هذه المؤسسات عند تنفيذ برامجها؟)

للإجابة على السؤال السابق من أسئلة الدراسة فقد تم حساب النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة من المدراء/الرؤساء على فقرات وأسئلة الاستبانة الخاصة بهم، وفيما يلي توضيح لهذه النتائج:

لقد تبين أن عدد المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين قد بلغ (7) مؤسسات هي وزارة الزراعة، الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي، مؤسسة كوبي التعاونية الدولية، الإغاثة الزراعية، مؤسسة كير الدولية، مركز العمل التنموي معا واتحاد لجان العمل الزراعي.

كذلك تبين أن ما نسبته (71.4%) من هذه المؤسسات هي مؤسسات منفذه، مقابل ما نسبته (28.6%) مؤسسات ممولة ومنفذه، كذلك تبين أن ما نسبته (71.4%) من هذه المؤسسات هي مؤسسات محلية، مقابل ما نسبته (28.6%) هي مؤسسات دولية.

أما من حيث عدد المشاريع المنفذة مقابل عدد المشاريع المنتهية، فقد تبين أن مجموع المشاريع التي نفذتها هذه المؤسسات في المحافظة قد بلغ (81) مشروع، انتهى منها (76) مشروع، أي بما نسبته (93.8%) من مجمل المشاريع المنفذة، كذلك تبين أن طبيعة المشاريع المنفذة صنفت في ثلاثة أصناف هي المشاريع الطارئة وشكلت ما نسبته (42.9%) من مجمل المشاريع المنفذة مقابل ما نسبته (42.8%) للمشاريع متوسطة المدى، وما نسبته (14.3%) للمشاريع طويلة المدى.

أما من حيث مراعاة هذه المؤسسات لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (PRDP)، عند وضعها لبرامجها وخططتها، فقد أجاب ما نسبته (57.1%) بنعم، مقابل ما نسبته (42.9%) أجابوا بلا، كذلك عبر ما نسبته (71.4%) من أفراد العينة من المدراء/الرؤساء عن أن مستوى التنسيق ما بين هذه المؤسسات والمؤسسات الرسمية قد حصل على تقدير جيد، مقابل ما نسبته (28.6%) والذين كانت وجهة نظرهم بان مستوى التنسيق ما بين هذه المؤسسات والمؤسسات الرسمية قد كان مقبولا.

أما من حيث الآليات التي تتبعها المؤسسات العاملة في تحقيق الأمن الغذائي في محافظة جنين في تحقيق أهدافها، فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة مجالات هي: آليات في مرحلة التخطيط، وآليات في مرحلة التنفيذ، وآليات في مرحلة التقييم والمتابعة، وفيما يلي توضيح لأكثر الآليات إتباعا من قبل هذه المؤسسات، ولتسهيل عملية عرض النتائج وتبيان توزيع الدرجات بحسب سلم ليكرت الخماسي فقد تم اعتماد التوزيع التالي:

الدرجة	تسلسل الدرجة	المتوسط
قليلة جدا	1	1.79−1
قليلة	2	2.59−1.8
متوسطة	3	3.39−2.6
كبيرة	4	4.19−3.4
كبيرة جدا	5	5−4.20

أ) الآليات التي تتبعها المؤسسات في مرحلة التخطيط للبرامج: لقد تبين أن أكثر خمس آليات تتبعها المؤسسات في مرحلة التخطيط للبرامج قد كانت مرتبة تنازليا بحسب الوسط الحسابي بحسب ما عبر عنها القائمون على المؤسسات كما يلي:

جدول 1.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعلى خمس آليات تتبعها المؤسسات في مرحلة التخطيط للبرامج المخصصة لتحقيق الأمن الغذائي مرتبة ترتيبا تنازليا بحسب الوسط الحسابي من وجهة نظر القائمين على المؤسسات

الرقم	الآلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
.1	القيام بمناقشة الأنشطة مع الجهات الفنية في المؤسسة	4.57	0.535	كبيرة جدا
.2	صياغة الأنشطة بما يتلاءم مع حاجة المجتمع المحلي	4.57	0.535	كبيرة جدا
.3	القيام بعمل دراسة احتياجات لتحديد القرى الأكثر فقرا	4.43	4.429	كبيرة جدا
.4	مراعاة ملائمة المشاريع المقدمة وأنشطتها لإستراتيجية المؤسسة في تحسين الأمن الغذائي	4.14	0.899	كبيرة
.5	تركيز المؤسسة على تعزيز الجهات المحلية خلال التخطيط للمشروع	4.00	1.00	كبيرة

يتضح من خلال الجدول السابق أن أكثر الآليات التي تتبعها المؤسسات العاملة في تحقيق الأمن الغذائي في مرحلة التخطيط لبرامجها قد كانت قيام المسئولين في تلك المؤسسات بمناقشة الأنشطة التي ستنفذها مع الجهات الفنية في المؤسسة نفسها، والقيام بصياغة الأنشطة بما يتلاءم مع حاجة المجتمع المحلي، حيث حصلت هاتين الآليتين على المرتبة الأولى، وعلى أعلى المتوسطات من قبل القائمين على هذه المؤسسات، حيث حصلت كل آلية على متوسط بلغت قيمته (4.57)، الأمر الذي يشير إلى أن التزام المؤسسات بهاتين الآليتين قد كان بدرجة كبيرة جدا، وقد يكون سبب ذلك نابعا من إيمان القائمين على هذه المؤسسات بان الجهات الفنية هي الأقدر على الحكم على مدى إمكانية تطبيق وتنفيذ الأنشطة المقترحة، إضافة إلى أن من أهم سبل وضمانات نجاح تحقيق الأنشطة لأهدافها لا يمكن أن يتم إلا في حال كانت ملائمة ومتوافقة مع الحاجات الفعلية لأفراد المجتمع المحلي وغير بعيدة أو متعارضة مع متطلباته.

كذلك حصلت الآلية التي تنص على قيام المؤسسة بعمل دراسة احتياجات لتحديد القرى الأكثر فقرا كأساس لعملية التخطيط للبرامج على المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي قدره (4.43)، مما يعني أن درجة التزام المؤسسات بهذه الآلية قد كان بدرجة كبيرة جدا أيضا، وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء أن مجمل هذه البرامج إنما تسعى وبالدرجة الأولى إلى استهداف المناطق الفقيرة أولا للعمل على رفع مستوى أمنها الغذائي والمساهمة في تنميتها تماشيا مع خطط التنمية التي تقرها الوزارة.

بينما يلاحظ حصول الآلية المتمثلة في مراعاة ملائمة المشاريع المقدمة وأنشطتها لإستراتيجية المؤسسة في تحسين الأمن الغذائي على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (4.14)، أي أن درجة التزام المؤسسات بهذه الآلية قد كان بدرجة كبيرة، وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء حرص القائمين على هذه المؤسسات على عدم تشتيت جهودهم في برامج وأنشطة لا تخدم الفلسفة العامة للمؤسسة، وحفاظا على المهنية التخصصية في تقديم البرامج من قبلها.

في حين حصلت الآلية التي تنص على تركيز المؤسسة على تعزيز الجهات المحلية خلال التخطيط للمشروع على المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (4.00)، أي أن درجة التزام المؤسسات بهذه الآلية قد كان بدرجة كبيرة، وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء أن نجاح أي مشروع لا يمكن أن يتم إلا في ضوء تعاون الجهات المحلية بالدرجة الأولى

الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا من خلال تعزيز هذه الجهات وشحذ هممها باتجاه المشاركة الفاعلة في تنفيذ مثل هذه البرامج وذلك من خلال التهيئة المسبقة لهم.

ب) الآليات التي تتبعها المؤسسات في مرحلة تنفيذ البرامج: لقد تبين أن أكثر خمس آليات تتبعها المؤسسات خلال عملية تنفيذ البرامج قد كانت مرتبة تنازليا بحسب الوسط الحسابي بحسب ما عبر عنها القائمون على المؤسسات كما يلي:

جدول 2.4:المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعلى خمس آليات تتبعها المؤسسات في مرحلة تنفيذ البرامج المخصصة لتحقيق الأمن الغذائي مرتبة ترتيبا تنازليا بحسب الوسط الحسابي من وجهة نظر القائمين على المؤسسات

الرقم	الآلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
.1	قيام المؤسسات بمشاركة المجتمع المحلي بتدقيق الطلبات بناء على الشروط المعلنة	4.86	0.378	كبيرة جدا
.2	تقبل المؤسسة للنقد والاعتراض والاحتجاج من قبل المتظلمين	4.71	0.488	كبيرة جدا
.3	قيام المؤسسة بالمشاركة مع اللجان المحلية بتدقيق الطلبات بناء على الشروط المعلنة	4.71	0.488	كبيرة جدا
.4	قيام المؤسسة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي في المجتمع المستهدف قبل بدء تنفيذ الأنشطة	4.75	0.488	كبيرة جدا
.5	قيام المؤسسة مع المجتمع المحلي بزيارة الأسر الأكثر أولوية	4.57	0.535	كبيرة جدا

يتضح من خلال الجدول السابق أن أكثر الآليات التي تتبعها المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في مرحلة تنفيذ البرامج قد كانت قيام المؤسسات بمشاركة المجتمع المحلي بتدقيق الطلبات بناء على الشروط المعلنة، حيث حصلت هذه الآلية على المرتبة الأولى، وعلى أعلى المتوسطات من قبل مدراء/رؤساء هذه المؤسسات، حيث حصلت على متوسط حسابي بلغت قيمته (4.86)، الأمر الذي يشير إلى أن التزام المؤسسات بهذه

الآلية قد كان بدرجة كبيرة جدا، وقد يكون سبب ذلك نابعا من إيمان القائمين على هذه المؤسسات بان إشراك المجتمع المحلي وأفراده بتدقيق الطلبات ومطابقتها للشروط المعلنة من شانه أن يعطي المصداقية لهذه البرامج، ويجعل أفراد المجتمع المحلي يثقون بنزاهة القائمين على هذه المؤسسات وتمتعهم بالروح المهنية العالية.

كذلك فقد حصلت الآلية التي تنص على قيام تقبل المؤسسة للنقد والاعتراض والاحتجاج من قبل المتظلمين على المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي قدره (4.71)، مما يعني أن درجة التزام المؤسسات بهذه الآلية قد كان بدرجة كبيرة جدا أيضا، وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء أن هذه المؤسسات تعمل بمهنية عالية، وتسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع هذه البرامج على المستفيدين، وعدم خضوعها للضغوط والانتماءات السياسية، أو العشائرية، أو قد يعود ذلك إلى وجود نظام رقابة ومتابعة من المستويات العليا التي تتبع لها هذه المؤسسات، والتي لا تسمح بحدوث التجاوزات وتخطي المعايير المعمول بها.

بينما يلاحظ حصول الآلية المتمثلة في مراعاة قيام المؤسسة بالمشاركة مع اللجان المحلية بتدقيق الطلبات بناء على الشروط المعلنة على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (4.71)، أي أن درجة التزام المؤسسات بهذه الآلية قد كان بدرجة كبيرة جدا أيضا، وذلك من وجهة نظر المدراء/الرؤساء لهذه المؤسسات، وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء ما تم تقديمه في تبرير الفقرة الأولى المتعلقة بتدقيق الطلبات مع المجتمع المحلي، فكلا الفقرتين حصلتا على متوسطات عالية وذلك من إيمان القائمين على هذه المؤسسات بان إشراك المجتمع المحلي وأفراده بتدقيق الطلبات ومطابقتها للشروط المعلنة، أو إشراك اللجان المحلية بتدقيقها من شانه أن يعطي المصداقية لهذه البرامج، ويجعل أفراد المجتمع المحلي يثقون بنزاهة القائمين على هذه المؤسسات وتمتعهم بالروح المهنية العالية.

في حين حصلت الآلية التي تنص على قيام المؤسسة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي في المجتمع المستهدف قبل بدء تنفيذ الأنشطة على المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (4.75)، أي أن درجة التزام المؤسسات بهذه الآلية قد كان بدرجة كبيرة، وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء أن نجاح أي مشروع لا يمكن أن يتم إلا في ضوء تعاون الجهات المحلية بالدرجة الأولى الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا من خلال تعزيز هذه الجهات وشحذ هممها باتجاه المشاركة الفاعلة في تنفيذ مثل هذه البرام ج، لتشكل دعما

لوجستياً لهذه البرامج، وتقدم له التسهيلات التي من شانها الدفع باتجاه تنفيذ هذه البرامج بسهولة ويسر.

وأخيرا فقد حصلت الآلية التي تنص على قيام المؤسسة مع المجتمع المحلي بزيارة الأسر الأكثر أولوية على المرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (4.57)، أي أن درجة التزام المؤسسات بهذه الآلية قد كان بدرجة كبيرة جدا، وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء أن مساعدة الأسر الأكثر فقرا، والأقل حظا هي من ضمن أولويات عمل هذه المؤسسات، وذلك لتحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على العيش الكريم، كما أن هذه القضية تتماشى والفلسفة التي تؤمن بها هذه المؤسسات التي تنطلق من منطلقات إنسانية بالدرجة الأساس.

ت) الآليات التي تتبعها المؤسسات في مرحلة متابعة البرامج وتقييمها:

لقد تبين أن أكثر خمس آليات تتبعها المؤسسات في مرحلة متابعة البرامج وتقييمها قد كانت مرتبة تنازليا بحسب الوسط الحسابي بحسب ما عبر عنها القائمون على المؤسسات كما يلي:

جدول 3.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعلى خمس آليات تتبعها المؤسسات في مرحلة متابعة البرامج وتقييمها، مرتبة ترتيبا تنازليا بحسب الوسط الحسابي من وجهة نظر القائمين على المؤسسات

الرقم	الآلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
.1	القيام بمتابعة البرامج المقدمة خلال فترة تطبيق المشروع.	4.57	0.535	كبيرة جدا
.2	اختيار الوقت المناسب لتنفيذ المشروع.	4.29	0.488	كبيرة جدا
.3	العمل على تقييم اثر المشروع على سياسة وإستراتيجية المؤسسة.	4.14	0.690	كبيرة
.4	تقوم المؤسسة بتقييم البرامج خلال وبعد الانتهاء من التنفيذ.	4.13	0.899	كبيرة
.5	قابلية البرامج المقدمة للمستفيدين للاستمرارية.	4.00	0.577	كبيرة

يتضح من خلال الجدول السابق أن أكثر الآليات التي تتبعها المؤسسات العاملة في تحقيق الأمن الغذائي في مرحلة متابعة البرامج وتقييمها قد كانت القيام بمتابعة البرامج المقدمة خلال فترة تطبيق المشروع، حيث حصلت هذه الآلية على المرتبة الأولى، وعلى أعلى المتوسطات من قبل القائمين على هذه المؤسسات، حيث حصلت على متوسط حسابي بلغت قيمته (4.57)، الأمر الذي يشير إلى أن التزام المؤسسات بهذه الآلية قد كان بدرجة كبيرة جدا، وقد يكون سبب ذلك نابعا من إيمان القائمين على هذه المؤسسات بان التنفيذ وحده لا يكفي لإنجاح المشروع، وإنما يتطلب المتابعة والتقييم لضمان استمرارية المشروع وحث المستفيدين على الاهتمام به، وتوفير التسهيلات لهم وتخليصهم من المشكلات التي تعترضهم، إضافة إلى استخلاص العبر وتلافي أية إشكاليات قد تحدث في المشاريع التي ستنفذ لاحقا.

كذلك فقد حصلت الآلية التي تنص على اختيار الوقت المناسب لتنفيذ المشروع على المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي قدره (4.29)، مما يعني أن درجة التزام المؤسسات بهذه الآلية قد كان بدرجة كبيرة جدا أيضا، وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء اختيار الوقت والأخذ بمعيار الزمان الملائم يعد من أهم شروط نجاح المشاريع، إذ إن المشروع الناجح هو الذي ينفذ في الوقت الملائم، بحيث لا ينتظر المستفيد فترة طولية لكي يشعر بالاستفادة من المشروع، حيث كلما كان ناتج المشروع أسرع كان اهتمام المستفيد به اكبر، ومما يدفعه إلى المحافظة عليه وصيانته.

بينما يلاحظ حصول الآلية المتمثلة في العمل على تقييم اثر المشروع على سياسة وإستراتيجية المؤسسة على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (4.14)، أي أن درجة التزام المؤسسات بهذه الآلية قد كان بدرجة كبيرة، وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء أن الفحص المستمر لمثل هذا الأمر يعطي المؤسسة والقائمين عليها تغذية راجعة تتعلق بمدى التزامهم بالفلسفة التي تؤمن بها المؤسسة، الأمر الذي يساعدهم على تصحيح وتعديل الأخطاء والانحرافات في حال وجودها.

في حين حصلت الآلية التي تنص على قيام المؤسسة بتقييم البرامج خلال وبعد الانتهاء من التنفيذ على المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (4.13)، أي أن درجة التزام المؤسسات بهذه الآلية قد كان بدرجة كبيرة، وقد تفسر هذه النتيجة من خلال إيمان القائمين على هذه المؤسسات بالتقويم التشخيصي والنامي (التكويني) والختامي والتتبعي

لضمان نجاح البرامج المقدمة إذ لابد من متابعة المشروع بعد الانتهاء من تنفيذه لمعرفة مدى استمراريته وتحقيقه للفائدة المرجوة.

وأخيراً فقد حصلت الآلية التي تنص على قابلية البرامج المقدمة للمستفيدين للاستمرارية على المرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (4.00)، أي أن درجة التزام المؤسسات بهذه الآلية قد كان بدرجة كبيرة، وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء إيمان المؤسسة بان المشاريع القابلة للاستمرارية هي الأكثر تحقيقا للأمن الغذائي ذلك من خلال تأمينها لمصدر دخل ثابت نسبيا ومستمر، ويجعل القائمين على المؤسسة يستهدفون أفراد آخرين مما يعمل على توسيع شريحة المستفيدين.

ثانياً: إجابة السؤال الثاني من أسئلة الدراسة والذي ينص على "ما درجة تقييم الآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك من وجهة نظر المستفيدين؟"

للإجابة عن السؤال السابق من أسئلة الدراسة فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة الخاصة بالمستفيدين على حدة، ولكل مجال من مجالاتها، وعلى الأداة الكلية–انظر ملحق رقم (3.3) ، وبهدف تسهيل عرض النتائج وتبيان توزيع الدرجات بحسب سلم ليكرت الخماسي فقد تم اعتماد التوزيع التالي:

الدرجة	تسلسل الدرجة	المتوسط
قليلة جدا	1	1.79–1
قليلة	2	2.59–1.8
متوسطة	3	3.39–2.6
كبيرة	4	4.19–3.4
كبيرة جدا	5	5–4.20

أ – على مستوى الفقرات: تبين أن أكثر عشر آليات حصلت على أعلى درجة تقييم من قبل المستفيدين بغض النظر عن المجال الذي تقع ضمنه الفقرة، وذلك بحسب المتوسط الحسابي لإجابات المستفيدين وهي كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول 4.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لأعلى عشر فقرات من وجهة نظر المستفيدين

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
.1	البرامج المقدمة تتلاءم مع البيئة والمنطقة الجغرافية، ولا تتعارض مع المصلحة العامة للبلدة.	3.89	0.924	كبيرة
.2	البرامج المقدمة تتلاءم مع البيئة والمنطقة الجغرافية للتجمع السكاني.	3.83	0.9452	كبيرة
.3	يوجد للمؤسسات طواقم اجتماعية وفنية لتحديد المستفيدين الأكثر ملائمة في القرية.	3.82	0.953	كبيرة
.4	توحيد معايير اختيار المستفيدين من قبل المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي.	3.80	0.983	كبيرة
.5	تم تقديم البرامج بناء على دراسة مسبقة من قبل المؤسسة بعد التشاور مع الأفراد المؤثرين في البلدة والمجتمع المحلي.	3.76	0.996	كبيرة
.6	تم تقديم البرامج بناء على دراسة مسبقة من قبل المؤسسة بعد التشاور مع أهالي البلدة.	3.76	0.970	كبيرة
.7	تهدف المؤسسات التي تقدم برامج امن غذائي إلى تحسين وضع المستفيدين غذائيا.	3.76	0.921	كبيرة
.8	تساهم البرامج المقدمة في إشراك فئة النساء في عملية الإنتاج وتامين الغذاء للأسرة.	3.75	1.020	كبيرة
.9	سهولة تسويق المنتج الذي له علاقة بالبرامج المقدمة من قبل مؤسسات الأمن الغذائي.	3.70	0.986	كبيرة
.10	تغير الشروط والمعايير التي تعتمدها مؤسسات الأمن الغذائي لاختيار المستفيدين.	3.69	1.049	كبيرة

يتضح من خلال الجدول السابق أن الفقرة التي تنص على أن (البرامج المقدمة تتلاءم مع البيئة والمنطقة الجغرافية، ولا تتعارض مع المصلحة العامة للبلدة) قد حظيت بأعلى متوسط حسابي

والذي بلغ (3.84)، أي أن درجة تقييم المستفيدين لهذا الجانب، ومدى التزام البرامج به قد كانت كبيرة، كذلك حصلت الفقرة التي تنص على أن (البرام ج المقدمة تتلاءم مع البيئة والمنطقة الجغرافية للتجمع السكاني) على الرتبة الثانية من حيث درجة التقييم من وجهة نظر المستفيدين، حيث حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي قدره (3.83)، وبدرجة تقييم عالية أيضا. وذلك لنفس السبب السابق، وقد يعود سبب ذلك إلى أن المؤسسات تقوم بدراسة احتياجات تؤخذ من المجتمع المحلي، و يتم مراعاة المنطقة الجغرافية وطبيعتها بعين الاعتبار، كذلك فان معظم المشاريع المقدمة هي مسانده تؤدي إلى الأمن الغذائي بالدرجة الأساس مثل تربيه الأغنام أو تقديم أعلاف، إضافة إلى أن معظم المشاريع عادة تستهدف الفلاحين إذ أن كل مشروع يحتاج إلى توافر متطلبات وشروط خاصة، إذ لا يمكن إعطاء أغنام إذا لم تتوفر ارض ملاصقه بالبيت لوضع الأغنام فيها، أو كان أهل القرية لا يتقبلون مثل هذه المشاريع.

أما المرتبة الثالثة من حيث درجة التقييم فقد كانت من نصيب الفقرة التي تنص على (يوجد للمؤسسات طواقم اجتماعية وفنية لتحديد المستفيدين الأكثر ملائمة في القرية)، بمتوسط حسابي بلغ (3.82)، وبدرجة تقدير عالية، وقد يعود سبب ذلك عائدا إلى المهنية العالية لدى هذه المؤسسات وذلك من خلال الاعتماد على موظفين وطواقم مؤهلة وذات خبرات جيدة تمكنهم من تحديد فئات المستفيدين بدقة وبنوع من الشفافية.

في حين حصلت الفقرة التي تنص على (توحيد معايير اختيار المستفيدين من قبل المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي) على المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.80)، لان المؤسسات تعقد اجتماعات شهريه و دوريه ويتم المناقشة في الآليات لاختيار المستفيدين وتوحيدها بين هذه المؤسسات لضمان توحيد المعاير ولو بشكل نسبي، وتتعارض هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة أبو بكر (2007) والتي كان من أهم نتائجها ضعف التنسيق بين المؤسسات الدولية والأهلية، إضافة إلى اعتماد الدور الإغاثي بدلاً من الدور التنموي في البرامج والمشاريع المقدمة من تلك المؤسسات، وعدم وجود مرجعيات رسمية تنظم وتراقب عمل تلك المؤسسات، وعند المقارنة بين عمل المؤسسات الدولية والمؤسسات المحلية، تبين أنه هناك نوع من الاستدامة في المشاريع المقدمة من بعض المؤسسات.

بينما حصلت كل من الفقرة التي تنص على (تم تقديم البرامج بناء على دراسة مسبقة من قبل المؤسسة بعد التشاور مع الأفراد المؤثرين في البلدة والمجتمع المحلي)، والفقرة التي تنص على (تم تقديم البرامج بناء على دراسة مسبقة من قبل المؤسس ة بعد التشاور مع أهالي البلدة)، والفقرة

التي نصها (تهدف المؤسسات التي تقدم برامج امن غذائي إلى تحسين وضع المستفيدين غذائيا)، على الرتبة الخامسة من حيث درجة التقييم، وبمتوسط حسابي لكل فقرة من هذه الفقرات بلغ (3.76).

وقد يكون السبب في حصول الفقرتين التين تتحدثان عن ضرورة استشارة الأفراد المؤثرين في البلدة والمجتمع المحلي واستشارة أهالي البلدة نابعا من إيمان القائمين على هذه المؤسسات بان من أهم العوامل التي قد تفشل المشاريع وتحد من فعاليتها تكمن في معارضة الأفراد المتنفذين والمؤثرين في القرى والتجمعات لها مثل رؤساء البلديات والمجالس القروية والمخاتير وكبار العشائر والعائلات بشكل عام وعموم أهالي البلدة بشكل خاص مما يدفع باتجاه اخذ موافقة هذه الفئات واستشارتها المسبقة قبل البدء بتنفيذ المشروع.

أما السبب وراء الفقرة التي تنص على استهداف هذه البرامج تحسين وضع المستفيدين غذائياً فقد يعود إلى أن مكافحه الفقر ورفع مستوى الغذاء للأسرة هو الهدف النهائي لمثل هذه البرامج تحقيقا لمبدأ الأمن الغذائي، حيث وجد بأن المشاريع الإغاثية ساعدت المزارعين على الصمود. إلا أن هناك إيجابيات وسلبيات للمساعدات الدولية مثل مساعدات الأمم المتحدة تتمتع بمهنية عالية في طريقة تقديمها، وهناك سلبيات لهذه المساعدات تكمن في عدم القدرة على تعلم خبرات جديدة من الثقافات الأخرى، وعدم لعب السلطة الدور الأساسي في تخطيط برامج المساعدات عدم وجود استراتيجيات واضحة من السلطة لتطوير هذه المساعدات، وإن هذه المساعدات لا تمثل احتياجات الشعب وإنما تتبع رغبة الممول، حيث ساعدت هذه المساعدات على بناء مصادر بشرية ذات قدرات عالية لكن السلطة لم تطورها مما اضطرها إلى مغادرة البلاد، أن معظم المساعدات الدولية مشروطة، إن معظم المساعدات لا تساعد على التنمية المستدامة بل هي إغاثية لفترة محددة، افتقاد السلطة إلى قاعدة بيانات، واعتمادها على ذاكرة الموارد البشرية.

كذلك فقد حصلت الفقرة التي تنص على (تساهم البرامج المقدمة في إشراك فئة النساء في عملية الإنتاج وتامين الغذاء للأسرة) على المرتبة السادسة من حيث درجة التقويم، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.75)، وقد يعود سبب ذلك نابعاً من التوجه العالمي الجديد المتمثل في ضرورة إشراك جميع فئات المجتمع في عملية التنمية بما في ذلك المرأة، إذ ينظر إلى المرأة بأنها نصف المجتمع ولا بد لها من الانخراط في عملية الإنتاج تحقيقا لمبدأ المساواة بينها وبين الرجل وأن لا تبقى ملحقة به.

أما الفقرة التي تنص على (سهولة تسويق المنتج الذي له علاقة بالبرامج المقدمة من قبل مؤسسات الأمن الغذائي). فقد حصلت على الرتبة السابعة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.70)، وقد يعود سبب ذلك إلى أن المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي تقوم بتقديم وتوفير أنشطه مدروسة تسويقيا بشكل مسبق ومبنية على دراسات استطلاعية ولو بشكل جزئي لاحتياجات السوق المحلي، إضافة إلى أن جزء من أنشطتها تتمثل في تسويق مثل هذه المنتجات.

وأخيراً، فقد حصلت الفقرة التي تنص على (تغير الشروط والمعايير التي تعتمدها مؤسسات الأمن الغذائي لاختيار المستفيدين) على المرتبة الثامنة، وبمتوسط حسابي قدره (3.69)، وقد يعود سبب ذلك إلى قيام المؤسسات عند بداية كل مشروع بمناقشه شروط ومعايير اختيار المستفيدين التي سيتم اعتمادها في القرية المستهدفة بعد التشاور مع الأشخاص المؤثرين في القرية المستهدفة، مع ضمان عدم التأثير على هدف الشروع العام. كما تبين أن اقل خمس فقرات حصلت على أدنى درجات تقييم من وجهة نظر المستفيدين قد كانت كما هو في الجدول التالي:

جدول 5.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لأدنى خمس فقرات من وجهة نظر المستفيدين

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
.1	كمية البرامج المقدمة كافية لسد الحاجة.	2.82	1.133	متوسطة
.2	تتغير الشروط والمعايير المستخدمة من قبل المؤسسات باستمرار.	3.18	0.993	متوسطة
.3	البرامج المقدمة تزيد من قدرات المستفيدين على تصنيع وتخزين الغذاء.	3.29	0.949	متوسطة
.4	يتم تقديم عدة أنشطة للمستفيدين من خلال البرنامج.	3.35	1.049	متوسطة
.5	يوجد في المؤسسات قابلية للمراجعة بعد إصدار القوائم النهائية وملفات الاعتراض.	3.34	0.865	متوسطة

يتضح من خلال الجدول السابق أن الفقرة التي تنص على أن (كمية البرامج المقدمة كافية لسد الحاجة) قد حظيت على اقل متوسط حسابي والذي بلغ (2.82)، أي أن درجة تقييم المستفيدين لهذا الجانب، قد كانت بدرجة متوسطة، أي أن المستفيدين يرون بان البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات لا تكفي لسد حاجتهم ومتطلباتهم لتحقيق أمنهم الغذائي وقد يعود ذلك إلى أن عدد الأفراد الذين

يحتاجون إلى برامج أمن غذائي كبير وان البرامج المقدمة لا تكفي لسد احتياجاتهم. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بالتعاون مع منظمة الغذاء العالمي WFP وبدعم من الاتحاد الأوربي، دراسة بعنوان الأمن الغذائي الشامل وتحليل الضعف (الضفة الغربية وغزة– 2007)، والتي أشارت إلى ضرورة زيادة عدد المشاريع المقدمة في توصياتها ومن أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة: حماية الرزق، الإعالة من أجل تخفيف الفقر عن طريق تقوية الإنتاج الفلسطيني من إنتاج حيواني وإنتاج نباتي، التنويع في الإنتاج الغذائي استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة والبذور المحسنة والأسمدة من أجل زيادة الإنتاج بحدود المصادر المتوفرة من الأرض والمياه مع التركيز على زيادة فرص الدخل من الزراعة عن طريق زيادة الإنتاج والتسويق لمنتجات عالية الجودة ومناسبة للاستهلاك المحلي.

كذلك حصلت الفقرة التي تنص على (تتغير الشروط والمعايير المستخدمة من قبل المؤسسات باستمرار) على ثاني أقل رتبة من حيث درجة التقييم من وجهة نظر المستفيدين، حيث حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي قدره (3.18)، وبدرجة تقييم متوسطة أيضا أي أن المستفيدين لا يحبذون ثبات الشروط والمعايير المستخدمة من قبل المؤسسات باستمرار لاختيار المستفيدين وقد يعود ذلك إلى أن تغير الشروط قد يتيح لفئات جديدة الحصول على فرص أكبر ويفتح أمام المستفيدين القدامى فرص الاستفادة من جديد.

أما الفقرة التي تنص على (البرامج المقدمة تزيد من قدرات المستفيدين على تصنيع وتخزين الغذاء) فقد حصلت على أقل ثالث رتبة من حيث درجة التقييم من وجهة نظر المستفيدين، حيث حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي قدره (3.29)، وبدرجة تقييم متوسطة أي أن المستفيدين لا يرون أن البرامج المقدمة من قبل المؤسسات ترفع من مستوى قدراتهم على تخزين الغذاء وتصنيعه وقد يكون سبب ذلك المحدودية الإنتاجية للمشاريع المقدمة بحيث أنها لا تكفي لسد حاجتهم اليومية الأمر الذي لا يتيح توفر مواد يمكن تصنيعها وتخزينها.

بينما حصلت الفقرة التي تنص على (يتم تقديم عدة أنشطة للمستفيدين من خلال البرنامج) على أقل رابع مرتبة من حيث درجة التقييم من وجهة نظر المستفيدين، حيث حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي قدره (3.35)، وبدرجة تقييم متوسطة أي أن المستفيدين يؤكدون أن البرنامج الواحد عادة ما يقدم نشاطا واحداً ولا يوجد تنويع في الأنشطة المقدمة بحيث تحاكي رغبات جميع المستفيدين.

وأخيراً، حصلت الفقرة التي تنص على (يوجد في المؤسسات قابلية للمراجعة بعد إصدار القوائم النهائية وملفات الاعتراض) على أقل خامس مرتبة من حيث درجة التقييم من وجهة نظر المستفيدين، حيث حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي قدره (3.34)، وبدرجة تقييم متوسطة أي أن المستفيدين يؤكدون عدم وجود مرونة لدى هذه المؤسسات فيما يخص قابلية المراجعة من قبل المستفيدين بعد إصدار القوائم النهائية وملفات الاعتراض الأمر الذي لا يعطي الفرصة للمستفيدين الذين وقع عليهم نوعا من الظلم من تصويب أوضاعهم مما انعكس في عدم رضا أفراد العينة من هذا الأمر.

ب- على مستوى المجالات: لقد تبين أن مجالات الدراسة قد حصلت على درجات تقييم مختلفة من قبل المستفيدين، وفيما يلي ترتيب لهذه المجالات تنازليا، وذلك بحسب المتوسط الحسابي لإجابات المستفيدين على كل مجال من مجالات أداة الدراسة على حدة:

جدول 6.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لكل مجال من مجالات الدراسة من وجهة نظر المستفيدين مرتبة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
.1	معايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة	3.60	0.586	عالية
.2	البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي	3.59	0.607	عالية
.3	قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية	3.57	0.622	عالية
.4	ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين	3.49	0.547	عالية

يتضح من الجدول السابق أن درجة تقييم المستفيدين للمجال المتعلق بمعايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة قد حصل على المرتبة الأولى، حيث حصل هذا المجال على متوسط حسابي بلغ (3.60)، بينما حصل المجال المتعلق بالبرامج من حيث تحقيقها للأمن الغذائي على المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي بلغ (3.59)، كذلك حصل المجال المتعلق بمدى قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية على المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.57)، في حين حصل المجال المتعلق بمدى ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين على المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.49)، كما يتضح من خلال المتوسطات الحسابية أن درجة تقييم المستفيدين لبرامج الأمن الغذائي

المقدمة من قبل المؤسسات العاملة في جنين قد كانت درجة عالية وذلك على مستوى كل مجال من المجالات التي تم دراستها.

وقد يعود السبب في حصول المجال المتعلق بمعايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة على أعلى درجة تقييم من قبل المستفيدين عائدا إلى أن هذه المؤسسات تحرص كل الحرص على اختيار المستفيدين في ضوء معيار الحاجة والوضع الاقتصادي لهذه الفئات إضافة إلى وجود أجهزة رقابة فاعلة في هذه المؤسسات لضمان تحقيق مبدأ العدالة في توزيع البرامج على المستفيدين. أما سبب حصول المجال المتعلق بمدى ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين على المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث درجة التقييم فقد يكون بسبب شعور المستفيدين بان هذه البرامج لا تكفي لسد احتياجاتهم بشكل كلي ولا تعمل على إحداث نقلة نوعية في حياتهم ويطمحون إلى المزيد منها وتطويرها وزيادة قيمة ما تقدمه بشكل مستمر.

ج – على مستوى الأداة الكلية: للتعرف على الدرجة الكلية لتقييم المستفيدين للبرامج المقدمة من قبل المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات الاستبانة مجتمعة –الأداة الكلية– المتعلقة بالمستفيدين، حيث حصلت الأداة الكلية على متوسط حسابي بلغ (3.56)، وبانحراف معياري بلغ (0.530)، وهذا يعني أن درجة تقييم المستفيدين لهذه البرامج بشكل عام قد كانت عالية، وتعكس هذه النتيجة درجة رضا هؤلاء المستفيدين عن الآليات التي تتبعها هذه المؤسسات خلال عملية تخطيط وتنفيذ برامجها، وقد يكون سبب ذلك عائدا إلى أن غالبية هذه البرامج تخضع لإشراف خارجي أو أجنبي، وتحكم بنظام رقابة من قبل المؤسسات الممولة والمشرفة على مثل هذه البرامج، أو قد يكون سبب ذلك عائدا إلى أن المستفيدين قد انحازوا إلى جانب هذه المؤسسات خصوصا في ظل انتفاعهم من برامجها، كذلك فقد تفسر هذه النتيجة في ضوء ما ذكره أبو بكر (2007)، حيث أفاد بأن الآليات والمعايير التي يتم بها اختيار المستفيدين من قبل المؤسسات الدولية تكون مدروسة مسبقا.

3.4 النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

وفيما يلي عرض لأهم النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

- أولاً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة والتي تنص على:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين درجات تقييم

المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك بحسب متغير الجنس للمستفيد". (ذكر ، أنثى)

بهدف فحص هذه الفرضية من فرضيات الدراسة فقد تم إجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول 7.4: نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير الجنس

الرقم	المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
1	ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين	ذكر	143	3.515	180	0.818	0.415
		أنثى	39	3.435			
2	معايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة	ذكر	143	3.628	180	1.223	0.223
		أنثى	39	3.499			
3	البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي	ذكر	143	3.598	180	0.485	0.628
		أنثى	39	3.544			
4	قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية	ذكر	143	3.586	180	0.693	0.489
		أنثى	39	3.508			
5	الأداة الكلية	ذكر	143	3.582	180	0.892	0.374
		أنثى	39	3.496			

يتضح من الجدول السابق انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين بحسب متغير الجنس للمستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية، وعلى كل مجال من مجالات الدراسة التي تم تناولها، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة للأداة الكلية، ولكل مجال من المجالات (0.374 ، 0.415 ، 0.223 ، 0.628 ، 0.489) وذلك على التوالي، وجميع هذه القيم هي اكبر من (0.05)، وعليه تقبل الفرضية الصفرية، على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من المجالات التي تم تناولها بالدراسة، وقد يكون سبب ذلك عائدا إلى أن

المؤسسات تستهدف الأسر والأفراد بغض النظر إلى عامل الجنس، لا بل يلاحظ تركيزها على المرأة بشكل مباشر لتقويه وتعزيز دورها في المساعدة في تامين دخل مستقر للأسرة مثلها مثل الرجل.

- ثانياً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة والتي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك بحسب متغير الحالة الاجتماعية للمستفيد". (أعزب ، متزوج)

من أجل فحص هذه الفرضية من فرضيات الدراسة فقد تم إجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإختبار:

جدول 8.4: نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية للمستفيد.

الرقم	المجال	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
1	ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين	أعزب	34	3.367	180	1.554-	0.122
		متزوج	148	3.528			
2	معايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة	أعزب	34	3.441	180	1.768-	0.079
		متزوج	148	3.637			
3	البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي	أعزب	34	3.546	180	0.428-	0.669
		متزوج	148	3.595			
4	قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية	أعزب	34	3.385	180	1.932-	*0.050
		متزوج	148	3.612			
5	الأداة الكلية	أعزب	34	3.435	180	1.578-	0.116
		متزوج	148	3.593			

* دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05)

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين بحسب متغير الحالة الاجتماعية للمستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل من المجال المتعلق بمدى ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين، والمجال المتعلق بمعايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة، ومجال البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة للأداة الكلية، ولكل مجال من المجالات المذكورة (0.116 ، 0.122 ، 0.079 ، 0.669) وذلك على التوالي، وجميع هذه القيم هي لأكبر من (0.05)، وعليه تقبل الفرضية الصفرية، على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من المجالات المذكورة.

بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين بحسب متغير الحالة الاجتماعية للمستفيد، وذلك على مستوى المجال المتعلق بمدى قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال (0.050) وهذه القيمة مساوية لمستوى الدلالة التي تم تحديدها، وعليه ترفض الفرضية على مستوى هذا المجال، وعند النظر إلى المتوسطات الحسابية يتضح بان هذا الفرق في درجة التقييم قد كان لصالح المستفيدين المتزوجين، حيث حصلوا على متوسط حسابي بلغت قيمته (3.612) مقابل متوسط (3.435) لغير المتزوجين، وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء أن المستفيدين من فئة المتزوجين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه المشاريع بشكل اكبر مما هو لدى المستفيدين من غير المتزوجين لما عليهم من مسؤوليات وأعباء، والشعور بالحاجة إلى أي مشروع يكون ذو قابليه للاستمرارية، لتامين دخل ثابت ومستمر يعينهم على توفير متطلبات أسرهم المعيشية اليومية، إضافة إلى وجود أيدي عاملة لديهم تساعدهم في الإشراف على هذه المشاريع، ناهيك عن أنهم عادة ما يكونوا أكثر نضجا و شعورا بالمسؤولية من نظرائهم من غير المتزوجين.

- ثالثاً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة والتي تنص على:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك بحسب متغير المؤهل العلمي للمستفيد".(ثانوية عامة فاقل، دبلوم، بكالوريوس فأعلى)

من أجل فحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف)، (Oneway-Anova) والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول 9.4: نتائج اختبار (ف) لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير المؤهل العلمي للمستفيد.

المجال	بين المجموعات			داخل المجموعات			قيمة ف	مستوى الدلالة
	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات		
1. ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين	1.286	2	0.643	52.840	179	0.295	2.17	0.116
2. معايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة	3.432	2	1.716	58.696	179	0.328	5.234	*0.006
3. البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي	3.375	2	1.687	63.369	179	0.354	4.766	*0.010
4. قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية	3.952	2	1.976	66.026	179	0.369	5.357	*0.006
5. الأداة الكلية	2.889	2	1.444	47.907	179	0.268	5.396	*0.005

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين بحسب متغير المؤهل العلمي للمستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل من المجال المتعلق بمعايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة، ومجال البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي، والمجال المتعلق بمدى قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة للأداة الكلية، ولكل مجال من المجالات المذكورة

(0.005 ، 0.006 ، 0.010 ، 0.006) وذلك على التوالي، وجميع هذه القيم هي اصغر من (0.05)، وعليه ترفض الفرضية الصفرية، على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من المجالات المذكورة.

بينما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين بحسب متغير المؤهل العلمي للمستفيد، وذلك على مستوى المجال المتعلق بمدى ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال (0.116) وهذه القيمة هي اكبر من (0.05)، وعليه تقبل الفرضية على مستوى هذا المتغير.

وللكشف عن مواطن الفروق ووجهتها على مستوى الأداة الكلية بحسب متغير المؤهل العلمي فقد تم إجراء اختبار أقل فرق دال إحصائيا (LSD)، وفيما يلي جدول يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول 10.4: نتائج اختبار (LSD) للفروق بين مستويات متغير المؤهل العلمي على مستوى الأداة الكلية.

المستوى	ثانوية عامة فاقل المتوسط (3.639)	دبلوم المتوسط (3.559)	بكالوريوس فأعلى المتوسط (3.303)
ثانوية عامة فاقل المتوسط (3.639)	----	0.0796-	0.3353-*
دبلوم المتوسط (3.559)	----	----	0.2557*
بكالوريوس فأعلى المتوسط (3.303)	----	----	----

* دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05)

يتضح من خلال الجدول السابق أن الفروق في تقديرات المستفيدين فيما يتعلق بدرجة تقييمهم للآليات التي تتبعها مؤسسات الأمن الغذائي من وجهة نظر المستفيدين بحسب متغير المؤهل العلمي قد كانت بين المستفيدين من حملة درجة البكالوريوس من جهة، وكل من حملة درجة الثانوية العامة فاقل ودرجة الدبلوم من جهة أخرى، وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية يتضح بأن وجهة هذه

الفروق قد كانت لصالح المستفيدين من حملة درجة الدبلوم ودرجة الثانوية العامة فاقل، حيث حصل حصلت تقديرات حملة الدبلوم على متوسط حسابي قدره (3.559) ، وحملة الثانوية العاملة على متوسط قدره (3.639) مقابل متوسط بلغ (3.303) لتقديرات حملة درجة البكالوريوس فأعلى، أي أن درجات تقييم المستفيدين من حملة درجة الدبلوم والثانوية العامة فاقل للآليات التي تتبعها هذه المؤسسات في تحقيق الأمن الغذائي قد كانت أعلى وأفضل من درجات تقييم المستفيدين من حملة درجة البكالوريوس فأعلى وبفرق دال إحصائيا. في حين تبين عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين درجات تقييم المستفيدين من حملة درجة الثانوية العامة فاقل وحملة درجة الدبلوم لهذه الآليات. وقد يكون ذلك لان المستفيدين من حمله درجه البكالوريوس لديهم معلومات واسعة وإطلاع أكثر من نظرائهم من حمله الدبلوم والثانوية العامة، ويتطلعون إلى أن يكون الوضع في هذه المؤسسات أكثر مثالية مما ينظر إليه حملة الدبلوم والثانوية العامة، . إضافة إلى أن معظم هذه المشاريع تكون ثانوية لحمله البكالوريوس بعكس حمله الدبلوم والثانوية العامة فاقل الذين عادة ما يكونون بدون وظائف ويعتمدون على مثل هذه المشاريع بشكل أساسي. وكذلك كلما زادت الدرجة العلمية يزيد طموح الإنسان ورغبته إلى التطلع إلى أشياء أكثر في مثل هذه المشاريع و يكونوا أكثر وعيا بالعيوب والآليات المختلفة.

- رابعاً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة والتي تنص على:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك بحسب متغير عدد الدورات التدريبية التي شارك فيها المستفيد".(5 دورات فاقل ، أكثر من 5 دورات).

بهدف فحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول 11.4: نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير عدد الدورات التدريبية التي شارك فيها المستفيد.

الرقم	المجال	عدد الدورات	العدد	المتوسط الحسابي	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
1	ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين	5 دورات فاقل	131	3.530	180	1.298	0.196
		أكثر من 5 دورات	51	3.413			
2	معايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة	5 دورات فاقل	131	3.627	180	0.969	0.334
		أكثر من 5 دورات	51	3.533			
3	البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي	5 دورات فاقل	131	3.609	180	0.845	0.399
		أكثر من 5 دورات	51	3.525			
4	قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية	5 دورات فاقل	131	3.604	180	1.195	0.234
		أكثر من 5 دورات	51	3.481			
5	الأداة الكلية	5 دورات فاقل	131	3.593	180	1.196	0.233
		أكثر من 5 دورات	51	3.488			

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين بحسب متغير عدد الدورات التدريبية التي شارك فيها المستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من مجالات الدراسة التي تم تناولها، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة للأداة الكلية، ولكل مجال من المجالات (0.233، 0.196، 0.334، 0.399، 0.234) وذلك على التوالي، وجميع هذه القيم هي أكبر من (0.05)، وعليه تقبل الفرضية الصفرية، على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من المجالات التي تم تناولها بالدراسة، أي أن درجة تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين لا تتغير بتغير عدد الدورات التدريبية التي شارك فيها المستفيد. وقد يكون سبب ذلك عائدا إلى أن هذه الدورات تتناول مفاهيم وخبرات عامة وواسعة ولا يتم خلالها طرح قضايا مركزية،

وإنما تركز على عموميات عادة ما تتعلق بكيفية إدارة المستفيدين لمثل هذه المشاريع والنواحي الفنية فيها، ولا يتم اطلاع المشاركين فيها على الآليات المتبعة في تنفيذ مثل هذه المشاريع.

- خامساً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة والتي تنص على:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك بحسب متغير عدد البرامج التي استفاد منها المستفيد ".(برنامج ، أكثر من برنامج)

من أجل فحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول 12.4: نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير عدد البرامج التي استفاد منها المستفيد.

الرقم	المجال	عدد البرامج	العدد	المتوسط الحسابي	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
1	ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين	برنامج	97	3.445	180	1.389-	0.166
		أكثر من برنامج	85	3.558			
2	معايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة	برنامج	97	3.526	180	1.848-	0.066
		أكثر من برنامج	85	3.686			
3	البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي	برنامج	97	3.559	180	0.642-	0.522
		أكثر من برنامج	85	3.617			
4	قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية	برنامج	97	3.505	180	1.495-	0.137
		أكثر من برنامج	85	3.643			
5	الأداة الكلية	برنامج	97	3.509	180	1.492-	0.138
		أكثر من برنامج	85	3.626			

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات

العاملة في محافظة جنين بحسب متغير عدد البرامج التي استفاد منها المستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من مجالات الدراسة التي تم تناولها، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة للأداة الكلية، ولكل مجال من المجالات (0.138، 0.166، 0.066، 0.522، 0.137) وذلك على التوالي، وجميع هذه القيم هي أكبر من (0.05)، وعليه تقبل الفرضية الصفرية، على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من المجالات التي تم تناولها بالدراسة، أي أن درجة تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين لا تتغير بتغير عدد البرامج التي استفاد منها المستفيد، وقد يعود سبب ذلك إلى أن المؤسسات عادة ما تتكرر نفس الآليات والمعايير على المستفيدين، وفي حال انطباق هذه الآليات على المستفيد لمرة واحده يشعر أن له الحق في الاستفادة كل مره تنطبق عليه المعايير فيها، بغض النظر عن أنه قد استفاد سابقا أم لا من هذه المؤسسة.

- سادساً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة والتي تنص على:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك بحسب متغير عدد أفراد الأسرة المعالين للمستفيد".(اقل من 3 أفراد، من 3–5 أفراد، أكثر من 5 أفراد)

بهدف فحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف)، (Oneway-Anova) والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول 13.4–أ: نتائج اختبار (ف) لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة المعالين للمستفيد.

المجال	بين المجموعات			داخل المجموعات			قيمة ف	مستوى الدلالة
	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات		
1. ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين	0.895	2	0.448	53.231	179	0.297	1.505	0.225

جدول 13.4–ب: نتائج اختبار (ف) لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة المعالين للمستفيد.

2. معايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة	0.147	2	0.073	61.981	179	0.346	0.212	0.809
3. البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي	0.032	2	0.016	66.712	179	0.373	0.043	0.958
4. قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية	0.514	2	0.257	69.464	179	0.388	0.663	0.517
5. الأداة الكلية	0.265	2	0.133	50.531	179	0.282	0.470	0.626

يتضح من الجدول السابق انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين بحسب متغير عدد أفراد الأسرة المعالين للمستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من مجالات الدراسة التي تم تناولها، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة للأداة الكلية، ولكل مجال من المجالات (0.626، 0.225، 0.809، 0.958، 0.517) وذلك على التوالي، وجميع هذه القيم هي أكبر من (0.05)، وعليه تقبل الفرضية الصفرية، على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من المجالات التي تم تناولها بالدراسة، أي أن درجة تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين لا تتغير بتغير عدد أفراد الأسرة المعالين من قبل المستفيد، وقد يعود سبب ذلك إلى أن مجمل المستفيدين المستهدفين من هذه البرامج هم من الفقراء وذوي الدخل المحدود الأمر الذي جعل تقيمهم للآليات متشابها بغض النظر عن عدد أفراد الأسرة المعالين، إضافة إلى إن الكثير من هذه المؤسسات تأخذ متغير عدد أفراد الأسرة في الاعتبار عند تقديم برامجها الأمر الذي جعل المستفيدين ممن يعيلون أفرادا كثر يجيبون بنفس الدرجة التي أجاب بها المستفيدين ممن يعيلون أسراً عدد أفرادها متوسطا أو قليلا.

- سابعاً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية السابعة من فرضيات الدراسة والتي تنص على:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك بحسب متغير نوع العمل للمستفيد".(مزارع، تاجر، موظف، عامل)

بهدف فحص هذه الفرضية من فرضيات الدراسة أجري اختبار تحليل التباين الأحادي (ف)، (Oneway-Anova) والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول 14.4: نتائج اختبار (ف) لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير نوع العمل للمستفيد.

المجال	بين المجموعات			داخل المجموعات			قيمة ف	مستوى الدلالة
	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات		
1. ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين	1.879	4	0.470	52.247	177	0.295	1.591	0.179
2. معايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة	3.505	4	0.876	58.623	177	0.331	2.646	*0.035
3. البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي.	6.778	4	1.694	59.966	177	0.339	5.001	*0.001
4. قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية	6.853	4	1.713	63.125	177	0.357	4.804	*0.001
5. الأداة الكلية	4.166	4	1.041	46.631	177	0.263	3.953	*0.004

* دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05)

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين بحسب متغير نوع العمل للمستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية، وعلى

مستوى كل من المجال المتعلق بمعايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة، ومجال البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي، والمجال المتعلق بمدى قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة للأداة الكلية، ولكل مجال من المجالات المذكورة (0.004، 0.035، 0.001، 0.001) وذلك على التوالي، وجميع هذه القيم هي أصغر من (0.05)، وعليه ترفض الفرضية الصفرية، على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من المجالات المذكورة.

بينما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين بحسب متغير نوع العمل للمستفيد، وذلك على مستوى المجال المتعلق بمدى ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال (0.179)، وهذه القيمة هي اكبر من (0.05)، وعليه تقبل الفرضية على مستوى هذا المتغير. وللكشف عن مواطن الفروق ووجهتها على مستوى الأداة الكلية بحسب متغير نوع العمل للمستفيد، فقد تم إجراء اختبار اقل فرق دال إحصائيا (LSD)، وفيما يلي جدول يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول 15.4: نتائج اختبار (LSD) للفروق بين مستويات متغير نوع العمل للمستفيد على مستوى الأداة الكلية

المستوى	مزارع المتوسط (3.628)	تاجر المتوسط (3.286)	موظف المتوسط (3.371)	عامل المتوسط (3.687)	بدون عمل المتوسط (3.339)
مزارع المتوسط (3.628)	----	0.3412*	0.2566*	0.0596-	0.2818
تاجر المتوسط (3.286)	----	----	0.0846-	0.4009-*	0.0535-
موظف المتوسط (3.371)	----	----	----	0.3162-*	0.0312
عامل المتوسط (3.687)	----	----	----	----	0.3474
بدون عمل المتوسط (3.339)	----	----	----	----	----

* دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05)

يتضح من خلال الجدول السابق أن الفروق في تقديرات المستفيدين فيما يتعلق بدرجة تقييمهم للآليات التي تتبعها مؤسسات الأمن الغذائي من وجهة نظر المستفيدين بحسب متغير نوع العمل للمستفيد قد كانت بين المستفيدين ممن يعملون بالزراعة من جهة، وكل من المستفيدين الذين يعملون بالتجارة والمستفيدين الموظفين من جهة أخرى، وذلك لصالح المستفيدين الذين يعملون في الزراعة، حيث كان متوسط تقييمهم للآليات هو (3.628)، مقابل متوسط قدره (3.286) للمستفيدين الذين يعملون بالتجارة، ومتوسط قدره (3.371) للمستفيدين الموظفين، أي أن درجات تقييم المستفيدين ممن يعملون في الزراعة للآليات التي تتبعها هذه المؤسسات في تحقيق الأمن الغذائي قد كانت أعلى وأفضل من درجات تقييم كل من المستفيدين ممن يعملون بالتجارة والمستفيدين الموظفين، وبفرق دال إحصائيا، وقد يكون سبب ذلك أن المزارعين هم أحوج لمثل هذه البرامج ودخلهم يعتمد بالدرجة الأساس على مثل هذه المشاريع وعادة ما يستهدفون بشكل اكبر من نظرائهم من التجار والموظفين الذين يكونون اقل حاجه لمثل هذه المشاريع، في حين تبين عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين درجات تقييم المستفيدين ممن يعملون بالزراعة من جهة، ودرجات تقييم كل من المستفيدين العمال، والمستفيدين العاطلين عن العمل من جهة أخرى.

كذلك يتضح بان هناك فروق دالة إحصائيا بين تقديرات المستفيدين الذين يعملون بالتجارة، والمستفيدين العمال، وذلك لصالح المستفيدين من العمال، حيث كان متوسط تقييمهم للآليات هو (3.687)، مقابل متوسط (3.286) للمستفيدين العاملين بالتجارة، كما يتضح بأن هناك فروق دالة إحصائيا بين تقديرات المستفيدين الموظفين، والمستفيدين العمال، وذلك لصالح المستفيدين من العمال، حيث كان متوسط تقييمهم للآليات هو (3.687)، مقابل متوسط (3.371) للمستفيدين من فئة الموظفين، وقد يكون سبب ذلك أن العمال هم أحوج من التجار والموظفين ودخلهم يعتمد على مثل هذه المشاريع لأنهم وان كانوا يعملون فهم يعملون ضمن البطالة المقنعة بسبب إغلاق سوق العمل في إسرائيل، أما التجار والموظفين فليسوا بحاجة لمثل هذه المشاريع التي عادة ما تستثنيهم من برامجها الأمر الذي جعلهم يقيمون الآليات بدرجة اضعف من نظرائهم العمال، في حين تبين عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين درجات تقييم المستفيدين ممن يعملون بالتجارة من جهة، ودرجات تقييم كل من المستفيدين الموظفين، والمستفيدين العاطلين عن العمل من جهة أخرى، كذلك تبين عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين درجات تقييم المستفيدين من فئة الموظفين، ودرجات تقييم المستفيدين العاطلين عن العمل.

وأخيراً، تبين عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين درجات تقييم المستفيدين من فئة العمال، ودرجات تقييم المستفيدين العاطلين عن العمل، وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء أن العاطلين عن العمل

والعمال هم أكثر استحقاق بمثل هذه المشاريع لقلة دخلهم عكس التجار والموظفين اللذين قيموا الآليات بشكل سيئ لأنهم اقل استحقاق بالمشاريع، إضافة إلى أن العمال لا يحصلون على مستوى دخل يضمن لهم تحقيق العيش الكريم وإنما يحصلون على دخل يجعلهم في مستوى اقتصادي قريب من فئة العاطلين عن العمل ويشعرون بحاجة لمثل هذه المشاريع كما يشعر بها العاطلون عن العمل.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

يتضمن هذا الفصل ملخصا لأهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، إضافة إلى الاستنتاجات التي خرج بها الباحث، كذلك يتضمن هذا الفصل عددا من التوصيات والمقترحات البحثية.

1.5 ملخص لأهم النتائج

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالتالي:

- أن عدد المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين قد بلغ (7) مؤسسات، حيث تبين أن ما نسبته (71.4%) من هذه المؤسسات هي مؤسسات منفذه، مقابل ما نسبته (28.6%) مؤسسات ممولة ومنفذه، وأن ما نسبته (71.4%) من هذه المؤسسات هي مؤسسات محلية، مقابل ما نسبته (28.6%) هي مؤسسات دولية.
- أن مجموع المشاريع التي نفذتها هذه المؤسسات في المحافظة قد بلغ (81) مشروع، انتهى منها (76) مشروع، أي بما نسبته (93.8%) من مجمل المشاريع المنفذة، كذلك تبين أن طبيعة المشاريع المنفذة صنفت في ثلاثة أصناف هي المشاريع الطارئة وشكلت ما نسبته (42.9%) من مجمل المشاريع المنفذة مقابل ما نسبته (42,8%) للمشاريع متوسطة المدى، وما نسبته (14.3%) للمشاريع طويلة المدى.
- (57.1%) من هذه المؤسسات تراعي خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية (PRDP) عند وضعها للبرامج والخطط، أما الباقي فلا تراعي هذه الخطة، كذلك تبين أن مستوى التنسيق ما بين هذه المؤسسات والمؤسسات الرسمية قد تراوح بين الجيد والمقبول، حيث حصل

مستوى التنسيق الجيد على ما نسبته (71.4%) من أفراد العينة مقابل ما نسبته (28.6%) لمستوى التنسيق المقبول.

- أن أكثر خمس آليات تتبعها وتراعيها المؤسسات في مرحلة التخطيط للبرامج قد كانت: القيام بمناقشة الأنشطة مع الجهات الفنية في المؤسسة، صياغة الأنشطة بما يتلاءم مع حاجة المجتمع المحلي، القيام بعمل دراسة احتياجات لتحديد القرى الأكثر فقرا، مراعاة ملائمة المشاريع المقدمة وأنشطتها لإستراتيجية المؤسسة في تحسين الأمن الغذائي وتركيز المؤسسة على تعزيز الجهات المحلية خلال التخطيط للمشروع .
- بينما كانت أكثر خمس آليات تتبعها المؤسسات خلال عملية تنفيذ البرامج: قيام المؤسسات بمشاركة المجتمع المحلي بتدقيق الطلبات بناء على الشروط المعلنة، تقبل المؤسسة للنقد والاعتراض والاحتجاج من قبل المتظلمين، قيام المؤسسة بالمشاركة مع اللجان المحلية بتدقيق الطلبات بناء على الشروط المعلنة، قيام المؤسسة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي في المجتمع المستهدف قبل بدء تنفيذ الأنشطة وقيام المؤسسة مع المجتمع المحلي بزيارة الأسر الأكثر أولوية.
- في حين تبين أن أكثر خمس آليات تتبعها المؤسسات في مرحلة متابعة البرامج وتقييمها قد كانت: القيام بمتابعة البرامج المقدمة خلال فترة تطبيق المشروع، اختيار الوقت المناسب لتنفيذ المشروع، العمل على تقييم اثر المشروع على سياسة وإستراتيجية المؤسسة، تقوم المؤسسة بتقييم البرامج خلال وبعد الانتهاء من التنفيذ وقابلية البرامج المقدمة للمستفيدين للاستمرارية.
- تبين أن الدرجة الكلية لتقييم المستفيدين للبرامج المقدمة من قبل المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين قد كانت كبيرة، حيث كانت أعلى درجة تقييم من نصيب المجال المتعلق بمعايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة، تلاه المجال المتعلق بالبرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي، فالمجال المتعلق بمدى قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية، ومن ثم المجال المتعلق بمدى ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين.
- كذلك تبين أن أدنى درجات التقييم من قبل المستفيدين قد كانت للفقرات التي تنص على: كمية البرامج المقدمة كافية لسد الحاجة، وتتغير الشروط والمعايير المستخدمة من قبل المؤسسات باستمرار، والبرامج المقدمة تزيد من قدرات المستفيدين على تصنيع وتخزين الغذاء، ويتم تقديم عدة أنشطة للمستفيدين من خلال البرنامج، ويوجد في المؤسسات قابلية للمراجعة بعد إصدار القوائم النهائية وملفات الاعتراض.

- تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين بحسب متغير الجنس للمستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية، وعلى كل مجال من مجالات الدراسة.
- تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، بحسب متغير الحالة الاجتماعية للمستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من المجالات الفرعية باستثناء المجال المتعلق بمدى قدرة البرامج المقدمة على الاستمرارية، وذلك لصالح المستفيدين المتزوجين.
- تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك بحسب متغير المؤهل العلمي للمستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من المجالات الفرعية باستثناء المجال المتعلق بمدى ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين.
- تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك بحسب متغير عدد الدورات التدريبية التي شارك فيها المستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من مجالات الدراسة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك بحسب متغير عدد البرامج التي استفاد منها المستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من مجالات الدراسة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05)، بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك بحسب متغير عدد أفراد الأسرة المعالين للمستفيد، وذلك على مستوى الأداة الكلية، وعلى مستوى كل مجال من مجالات الدراسة التي تم تناولها.
- تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين، وذلك بحسب متغير نوع العمل للمستفيد، وذلك على مستوى الأداة

الكلية، وعلى مستوى كل مجال من المجالات الفرعية باستثناء المجال المتعلق بمدى ملائمة البرامج للحاجات الفعلية للمستفيدين.

2.5 الاستنتاجات

يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي خرج بها الباحث على النحو التالي:

- أن عدد المؤسسات التي تعمل في مجال الأمن الغذائي في منطقة جنين قليل بحيث لا يتجاوز السبع مؤسسات، كذلك فان عدد المؤسسات المنفذة منها هو خمسة مؤسسات، والباقي منفذة وممولة، وهذه النسبة قليلة.
- أن عدد المؤسسات المحلية خمسة من مجمل المؤسسات، والباقي هي مؤسسات دولية.
- أن مجموع المشاريع التي نفذتها هذه المؤسسات في المحافظة قد بلغ (81) مشروع، انتهى منها (76) مشروع، أي بما نسبته (93.8%) من مجمل المشاريع المنفذة.
- لقد شكلت المشاريع الطارئة أعلى نسبة من بين المشاريع المنفذة وبما نسبته (42.9%) من مجمل المشاريع المنفذة مقابل ما نسبته (42,8%) للمشاريع متوسطة المدى، وما نسبته (14.3%) فقط للمشاريع طويلة المدى.
- أن أربعة مؤسسات فقط من المؤسسات التي تعمل في مجال الأمن الغذائي تراعي خطة التنمية و الإصلاح الفلسطينية (PRDP)، عند وضعها لبرامجها وخططتها.
- أن مستوى التنسيق ما بين هذه المؤسسات والمؤسسات الرسمية قد تراوح بين الجيد والمقبول، حيث تبين أن خمسة مؤسسات تنسق بشكل جيد مع المؤسسات الرسمية ، مقابل مؤسستين تنسق بشكل مقبول.
- أن المؤسسات العاملة في تحقيق الأمن الغذائي تحرص في إعداد وتنفيذ وتقييم برامجها على القيام بمناقشة الأنشطة مع الجهات الفنية في المؤسسة، وصياغة الأنشطة بما يتلاءم مع حاجة المجتمع المحلي، والقيام بتدقيق الطلبات بناء على الشروط المعلنة بمشاركة المجتمع المحلي، وتقبل النقد والاعتراض والاحتجاج من قبل المتظلمين، والقيام بمتابعة البرامج المقدمة خلال فترة تطبيق المشروع، واختيار الوقت المناسب لتنفيذ المشاريع.
- أن تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تنفيذ البرامج المقدمة من قبل المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين قد كان تقييما إيجابياً، ويعكس درجة رضا كبيرة لدى المستفيدين عن الآليات التي تتبعها المؤسسات، خصوصا الآليات التي تتبعها هذه المؤسسات

فيما يتعلق بمعايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة، والبرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي.

- أظهر المستفيدون تقييماً متدنياً وعدم رضا فيما يتعلق بكمية البرامج المقدمة واعتبروها غير كافية لسد حاجاتهم، كما عبروا عن عدم رضاهم عن عدم تغير الشروط والمعايير المستخدمة من قبل المؤسسات، وتدني إسهام البرامج المقدمة في زيادة قدرات المستفيدين على تصنيع وتخزين الغذاء.
- أن درجة تقييم المستفيدين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين لم تتغير بتغير جنس المستفيد، أي أن درجة تقييم هذه الآليات من قبل المستفيدين الذكور، قد كانت مساوية لدرجة تقييم المستفيدات الإناث لها.
- أن درجة تقييم المستفيدين المتزوجين للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين من حيث مدى قدرة برامجها المقدمة على الاستمرارية، قد كانت اكبر من درجة تقييم نظرائهم من فئة غير المتزوجين.
- أن درجة تقييم المستفيدين من حملة درجتي الدبلوم والثانوية العامة فأقل للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين كانت اكبر وأفضل من درجة تقييم نظرائهم من حملة درجة البكالوريوس فأعلى، حيث يلاحظ بشكل عام أنه كلما قل التحصيل العلمي للمستفيد كلما ارتفعت درجات تقييمه للآليات التي تتبعها هذه المؤسسات في تحقيق برامجها.
- لا يوجد أثر لكل من عدد الدورات التدريبية التي شارك فيها المستفيد، وعدد البرامج التي استفاد منها، وعدد أفراد الأسرة الذين يعيلهم في درجة تقييمه للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين.
- أن درجة تقييم المستفيدين الذين يعملون في الزراعة للآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظة جنين كانت أكبر وأفضل من درجة تقييم نظرائهم ممن يعملون بالتجارة والمستفيدين الموظفين، وقد قيّم المستفيدون من فئة العمال هذه الآليات بدرجة أكبر من تقييم نظرائهم ممن يعملون بالتجارة، والمستفيدين الموظفين.

3.5 التوصيات

من خلال الاستنتاجات السابقة إضافة إلى الإطار النظري والدراسات السابقة لهذه الدراسة وخبرة الباحث الشخصية يمكن التوصية بالآتي:

- أن تتم دعوة كافة المؤسسات الممولة العاملة في مجال الأمن الغذائي في فلسطين لتنفيذ برامج ومشاريع تتعلق بالأمن الغذائي في محافظة جنين وذلك لكونها إحدى المحافظات الفقيرة في الضفة الغربية.
- أن يتم تعزيز دور المؤسسات المحلية العاملة في مجال الأمن الغذائي والعمل على زيادة عددها لنقلل نسبة الاعتماد على المؤسسات الأجنبية.
- أن تتم دعوة المؤسسات إلى استكمال ومتابعة البرامج التي لم يتم استكمالها وزيادة عدد المشاريع المتعلقة بالأمن الغذائي مع زيادة المبالغ المخصصة لها.
- أن يتم التركيز على المشاريع التنموية طويلة المدى والمستندة إلى خطط إستراتيجية وعدم اعتماد المشاريع الطارئة غير المخططة مسبقا إذ أن تحقيق التنمية الشاملة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي لا يمكن أن يكتب له النجاح إلا من خلال خطط واستراتيجيات بعيدة المدى.
- أن يتم عمل المؤسسات في إطار خطة التنمية للإصلاح الفلسطينية لتتكامل الجهود في هذا الإطار، وأن تقوم الهيئات المسؤولة في السلطة بمتابعة هذه البرامج والإشراف عليها بهدف ضبط الأمور وعدم بعثرة الجهود المبذولة في هذا المجال.
- أن يتم رفع وزيادة مستوى التنسيق بين كافه المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي لضمان عدم تقديم نفس المشاريع من قبل جهات عدة ولتتكامل ادوار هذه المؤسسات.
- أن يتم التوسع في برامج ومشاريع الأمن الغذائي واستمرار تطبيق المعايير المهنية في اختيار المستفيدين وتوسيع فئاتهم.
- أن تتم مراعاة عدد أفراد الأسرة بعين الاعتبار وظروفهم عند تقديم البرامج واختيار المستفيدين والعمل على رفع مستوى وعي المستفيدين غير المتزوجين بأهمية هذه البرامج ودورها في تحقيق الأمن الغذائي لهم.
- أن يتم تقديم البرامج للمستفيدين في ضوء مؤهلاتهم وتحصيلهم العلمي حيث أن المستفيدين ذوي المؤهلات الأكاديمية المرتفعة لا ينظرون إلى البرامج المقدمة كما ينظر إليها المستفيدين ذوي المؤهلات الأكاديمية المتدنية.
- أن يتم بناء البرامج والدورات التدريبية التي تقدمها المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي على أسس علمية تتناول طبيعة المهام والدور الحقيقي للمستفيد.
- أن يتم إعطاء الأولوية في برامج الأمن الغذائي القادمة للفئات الأكثر حاجه وخاصة فئتي العمال والفلاحين.
- أن يتم التعامل مع المستفيدين كل حسب احتياجاته وظروفه وليس بناء على نظام موحد ينظر إلى المستفيدين بالتشابه الكامل لظروفهم.

- العمل على زيادة عدد البرامج المقدمة في مجال الأمن الغذائي والعمل على تنويعها لسد حاجات ومتطلبات أبناء المجتمع المحلي.
- أن يتم تقديم برامج نوعية متخصصة تعمل بالدرجة الأساس على رفع وزيادة قدرات المستفيدين على تصنيع وتخزين الغذاء تحقيقاً لأمنهم الغذائي.

4.5 المقترحات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فإن الباحث يرى إجراء عدد من الدراسات تتناول مواضيع وعناوين مثل:

- واقع المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي وذلك على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة.
- المشكلات والمعيقات التي تواجه المؤسسات التي تعمل في مجال الأمن الغذائي في فلسطين، وسبل التخلص منها.
- تقييم الآليات التي تتبعها المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغائي على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة.
- الاحتياجات الفعلية والبرامج الأكثر فاعلية في لتحقيق الأمن الغذائي لدى أفراد المجتمع الفلسطيني.
- الدور التنموي لبرامج الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة

المراجع :

- اتحاد لجان العمل الزراعي (2006): نشرة سنوية، جنين، فلسطين.
- الإغاثة الزراعية (2005): التقرير السنوي، فلسطين.
- ابو بكر، س. (2007): دور المؤسسات الأهلية والدولية في تطوير قطاع المجترات الصغيرة في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
- بيضون، أ. (2001): الأمن الغذائي في العالم العربي. ط 1، مركز الدراسات الاستراتيجية،بيروت،لبنان.
- توزاني، ب. وآخرون(1986): الأمن الغذائي العربي سلسلة الحوارات العربية، منتدى الفكر العربي، ط1، عمان،الأردن.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: تقرير 2001 ، رام الله ، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: تقرير 2007، رام الله ، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007: (/Jinin/ar/index.html, 13.6.2009http://www.pcbs.gov.ps)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007: (/Jinin/ar/index.html, 14.6.2009http://www.pcbs.gov.ps)
- حبش، ج. (2006): تقييم دور الجهات المانحة في دعم وتمويل المشاريع من وجهة نظر مجالس الخدمات المشتركة، حالة دراسية، محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس.
- حمدان، م. (1999): الأمن الغذائي: نظرية ونظام وتطبيق. ط 1، دار وائل للطباعة والنشر–عمان،الأردن.
- الراوي, م.(1993) : الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه, شؤون عربية, عدد 75, سبتمبر/ أيلول .
- السريتي، م. (2000): الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، ط 1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- سليمان,ي. (1989): آفاق تحقيق الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل الانتفاضة، مجلة صامد الاقتصادي، فلسطين.
- شحاتيت، م. وآخرون (1992): نحو موازنة غذائية للحد من الفقر، الجمعية العلمية الملكية،عمان.

- صبيح، م. (2002): قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل، العقبات ومداخل التنمية، مركز الدراسات العمالية، رام الله، فلسطين.
- عبد الهادي، ع. (2004): رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية، ورقة عمل، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.
- أبو علي، أ. وآخرون (2006): المرشد في الأمن الغذائي الفلسطيني. ط1، مركز العمل التنموي، رام الله، فلسطين.
- العناني، ج. (2003): نحو سياسة زراعية شاملة، دراسة مقدمة بناء على تكليف من منظمة الزراعة والأغذية الدولية.
- فلسطين في الذاكرة، 2006 : (http://www.palestineremembered.com/Jinin/ar/index.html,22.7.2009
- القاسم، ص. (1998)، الأمن الغذائي العربي، حاضره ومستقبله، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الاردن.
- قظام، م. (1984)، الأمن الغذائي، المجلة الثقافية، العدد الرابع، الجامعة الأردني، عمان.
- مؤسسة العمل ضد الجوع (2005): التقرير السنوي، فلسطين.
- مؤسسة كوبي (2008): نشرة سنوية باللغة العربية، جنين ، فلسطين .
- مؤسسة كير الدولية (2005): التقرير السنوي ، فلسطين.
- مؤسسة معاً (2008): نشرة سنوية، رام الله، فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): نشرة 2008، رام الله ، فلسطين.
- ملامح الأسر غير الآمنة غذائياً. حول المسح الاستقصائي السريع لحالة الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أيار 2008– سلسلة أوراق عمل، آب 2008، مكتب تنسيق المشاريع.
- منظمة الأغذية والزراعة– FAO (2007): الأمن الغذائي الشامل وتحليل الضعف (الضفة الغربية وغزة–2007).
- نويهض، أ.(2005): الزراعة الحضرية، الأمن الغذائي والصحة، ط 1، الجامعة الأمريكية، بيروت.
- يوسف، هـــ. (2008): الدور التنموي لبرنامج العمل مقابل الغذاء في محافظة جنين– دراسة مقارنة الإغاثة الزراعية والإغاثة الكاثوليكية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

ملحق 1.3: لجنة تحكيم أدوات الدراسة

الرقم	الاسم	الرتبة العلمية	مكان العمل
1-	سائد محمد ربايعة	أستاذ مساعد	جامعة القدس المفتوحة/جنين- برنامج التربية
2-	عزام صالح	أستاذ مساعد	جامعة القدس- أبو ديس – برنامج التنميه الريفيه
3-	فتح الله غانم	أستاذ مساعد	جامعة القدس المفتوحة/جنين- برنامج التربية
4-	منذر زيود	أستاذ مساعد	جامعة القدس المفتوحة/جنين- برنامج التربية
5-	ربيع عويس	أستاذ مساعد	جامعة القدس المفتوحة/جنين- برنامج التربية
6-	خالد أبو الهيجاء	محاضر	جامعة القدس المفتوحة/جنين- برنامج التربية
7-	مروان ربايعه	محاضر	جامعة القدس المفتوحة/جنين- برنامج التربية

ملحق2.3-أ : استبانة المستفيدين بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة/بناء مؤسسات وتنمية بشرية

أخي المستفيد

تحية طيبه وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان" تقييم الآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظه جنين من وجهة نظر المستفيدين "، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة تخصص بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية في جامعة القدس وعليه فقد طور الباحث استبانه تكونت من قسمين، يمثل القسم الأول: معلومات خاصة بالمستفيد ويمثل القسم الثاني: الفقرات التي تعبر ع ن درجه تقييم الآليات، الرجاء الإجابة على فقرات الإستبانة بصدق وموضوعية، علماً بان المعلومات التي ستدلي بها ستوظف لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث

أيمن موسى

- **القسم الأول:**

البيانات الأساسية

يحتوى هذا القسم على المعلومات الشخصية الخاصة بك، من فضلك ضع إشارة (X) في الخانة التي تلائمك مع الشكر:

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- الحالة الاجتماعية: ☐ أعزب ☐ متزوج

3- المؤهل العلمي: ☐ ثانوية عامة فأقل ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس فأعلى

4- الدورات التدريبية التي شاركت بها: ☐ أقل من 5 دورات ☐ أكثر من 5 دورات

5- عدد البرامج التي تم الاستفادة منها: ☐ برنامج ☐ أكثر من برنامج

6- عدد أفراد الأسرة الذين تعيلهم: ☐ اقل من 3 أفراد ☐ من 3-5 ☐ أكثر من 5 أفراد

7- نوع العمل: ☐ مزارع ☐ تاجر ☐ موظف ☐ عامل

- **القسم الثاني:**

من فضلك الرجاء أن تقرأ كلاً من العبارات في هذا القسم، والتي تشكل فقرات الاستبانة، وأن تحدد إلى أي درجة توافق على ما جاء فيها استناداً إلى الآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظه جنين من وجهة نظرك كمستفيد، بوضع إشارة (X) في المكان المناسب الذي يمثل إجابتك في المواقف التالية:

الرقم	الفقرة	درجات التقدير				
		أوافق بشده	أوافق	أحيانا	غير موافق	غير موافق بشده
أولا	ملائمة البرامج المقدمة من قبل المؤسسات العاملة مع الحاجيات الفعلية للمستفيدين					
1.	البرامج المقدمة تمت بناءا على دراسة مسبقة من قبل المؤسسة مع أهالي البلدة.					
2.	البرامج المقدمة تمت بناءا على دراسة مسبقة من قبل المؤسسة والمؤثرين في البلدة والمجتمع المحلي.					
3.	البرامج المقدمة تتلائم وقدرات المستفيدي.					
4.	البرامج المقدمة تتلائم مع الوضع الاجتماعي للناس ومقبولة اجتماعيا.					
5.	البرامج المقدمة تتلائم مع البيئة والمنطقة الجغرافية للتجمع السكاني.					
6.	نوعية البرامج المقدمة ملائمة لاحتياجات أفراد المجتمع المحلي.					
7.	كمية البرامج المقدمة كافية لسد الحاجة.					
8.	البرامج المقدمة شاملة ومتكاملة (مثل تقديم غنم ومستلزماتها.....).					
9.	يتم اختيار النشاط بناءا على رغبة المستفيدين.					
10.	يتم تقديم عدة أنشطة للمستفيدين من خلال البرنامج.					
11.	ساهمت البرامج المقدمة في تحسين دخل الفئة المستفيدة.					
12.	ساهمت البرامج المقدمة في تحسين نوعية الغذاء للمستفيدين.					
13.	ساهمت البرامج المقدمة بتحسين كميه الغذاء للمستفيدين.					

	الفقرة	درجات التقدير				
		اوافق بشده	اوافق	احيانا	غير موافق	غير موافق بشدة
ثانيا	**معايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة.**					
.14	المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين توحد المعايير لاختيار المستفيدين.					
.15	المعايير المعمول بها مدروسة و تحقق استفادة الشريحة المطلوبة.					
.16	المعايير والشروط التي تتبعها المؤسسات لاختيار المستفيدين تكون ملائمة لشريحة المحتاجين في القرى المستهدفة.					
.17	تلتزم المؤسسات بالشروط والمعايير التي تحددها سلفا عند اختيار المستفيدين.					
.18	المؤسسات تقوم بالإعلان عن المشروع في الأماكن العامة ومكبرات الصوت.					
.19	المؤسسات تشكل لجان محلية لفحص الطلبات المقدمة من المواطنين.					
.20	يوجد للمؤسسات طواقم اجتماعية وفنيه لتحديد المستفيدين الأكثر ملائمة في القرية.					
.21	يوجد في المؤسسات قابلية للمراجعة بعد إصدار القوائم النهائية وملفات الاعتراض.					
.22	المؤسسات تختار المستفيدين و تأخذ بتوصيات اللجان المحلية في البلد.					
.23	تتغير الشروط والمعايير المستخدمة من قبل المؤسسات باستمرار.					
.24	هناك خصوصية في المعايير المستخدمة من قبل المؤسسات لكل قرية على حدة (عدد أفراد الأسرة من قرية لأخرى).					
ثالثاً	**البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي**					
.25	جميع المؤسسات المقدمة لبرامج الأمن الغذائي تهدف لتحسين وضع الفئة المستهدفة غذائيا(عدد الوجبات بالإضافة لكميتها و نوعيتها).					
.26	الأمن الغذائي يقدم للأسر من خلال برامج وأنشطة متعددة ومختلفة وليس فقط من خلال تقديم طرود غذائية أو أنشطه زراعية.					
.27	البرامج المقدمة تعتبر من البرامج التي ساعدت الأسرة على تحسين الدخل وخاصة للإنفاق على غذاء الأسرة.					
.28	البرامج المقدمة تزيد من قدرات المستفيدين على زيادة إنتاج الغذاء.					
.29	البرامج المقدمة تزيد من قدرات المستفيدين على تصنيع وتخزين الغذاء.					

.30	البرامج المقدمة تعتمد على إدخال مدخلات تلائم الأوضاع البيئية والمناخيه.					
.31	البرامج المقدمة تساهم في إشراك الجانب النسوي في الإنتاج و تأمين الغذاء للأسرة.					
.32	البرامج المختلفة توفر للأسرة نوعية غذاء بجودة عالية (تغليف المنتج والزراعة العضوية).					
.33	البرامج المقدمة تتيح للمستفيدين استخدام سلالات وأصناف مطوره.					
رابعاً	**قدره البرامج المقدمة على الاستمرارية**					
.34	البرامج المقدمة تكون قادرة على النمو.					
.35	رأس المال المستثمر قادر على الاستمرار والزيادة.					
.36	البرنامج المقدم ذو جدوى اقتصادية مع مرور الزمن ويحقق أرباح.					
.37	البرامج المقدمة قابلة للتطور بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع.					
.38	البرامج المقدمة تركز على تطوير قدرات المستفيد وتمكنه من الاستمرار.					
.39	البرامج المقدمة قليلة المخاطرة.					
.40	البرنامج المقدم يتلاءم مع البيئة والمنطقة الجغرافية ولا يتعارض مع المصلحة العامة للبلدة.					
.41	سهوله تسويق المنتج الذي له علاقة بالبرنامج.					
.42	البرنامج المقدم له اثر ايجابي على المجتمع ويسد حاجته.					
.43	البرنامج المقدم يقوي العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.					
.44	البرنامج يوفر فرص عمل لإفراد الأسرة.					

مع الشكر والتقدير

ملحق2.3–ب : استبانة المقابلة

بسم الله الرحمن الرحيم

عمادة الدراسات العليا
استمارة مقابلة
معهد التنمية المستدامة/بناء مؤسسات وتنمية بشرية

الأخوة في إدارة المؤسسة
تحية طيبه وبعد،،،
يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:

تقييم الآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظه جنين من وجهة نظر المستفيدين

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة تخصص بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية في جامعة القدس ، وعليه فقد طور الباحث استبانه مقابلة تمثل أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقه، علماً بان المعلومات التي ستدلي بها في المقابلة ستوظف لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث
أيمن موسى

معلومات عامة:

1. اسم المؤسسة:.....
2. سنة التأسيس:.....
3. طبيعة المؤسسة :

☐ محليه ☐ أجنبية ☐ دوليه

4. أهداف المؤسسة الرئيسية: .....
5. طبيعة عمل المؤسسة:

☐ ممولة ☐ منفذه ☐ ممولة ومنفذه

6. عدد المشاريع المنفذة ذات العلا قه بالأمن الغذائي من 2000-2007: .....
7. عدد المشاريع المنتهية 2000-2007: .....
8. طبيعة المشاريع المنفذة لدى المؤسسة:

☐ طارئة ☐ متوسطه المدى ☐ طويلة المدى ☐ لا يوجد خطه ☐ غير ذلك

9. هل أخذت المؤسسة عند وضع خطتها خطة السلطة الفلسطينية للتنمية.
10. مستوى التنسيق مع المؤسسات الرسمية:

☐ جيد ☐ مقبول

الرقم	الفقرة	درجات التقدير				
		أوافق بشده	أوافق	أحيانا	غير موافق	غير موافق بشده
أولا	**الآليات المتبعة من قبل المؤسسة خلال عمليه التخطيط للمشاريع المنفذة.**					
.1	قامت المؤسسة بعمل دراسة احتياجات لتحديد القرى الأكثر فقرا وبناء عليه تم اختيار القرى المستهدفة من المشروع.					
.2	تم صياغة الأنشطة بما يتلاءم مع سياسة وزارة الزراعة وخطتها.					
.3	تم صياغة الأنشطة بما يتلاءم مع حاجه المجتمع المحلي.					
.4	تم مناقشة الأنشطة مع الجهات الفنية في المؤسسة .					
.5	لنوع التمويل دخل بشكل أو بآخر في صياغة أنشطه الشروع .					
.6	قامت المؤسسة عند تحديد الأنشطة بمشاركة عينة ممثلة في المجتمع المستهدف.					
.7	قامت المؤسسة بإشراك المرأة في تحديد الأنشطة.					
.8	قامت المؤسسة بإشراك المؤثرين في القرية.					
.9	تم تعين الأنشطة الداعمة للنشاط المنفذ .					
.10	المشروع وأنشطته تتفق مع استراتيجية المؤسسة في تحسين الأمن الغذائي.					
.11	الأنشطة المنفذة تتلاءم مع الظروف المناخية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والممارسات المتوفرة في المجتمع والسوق.					
.12	حجم النشاط يتحدد بناء على دراسة علمية.					
.13	حجم النشاط يتحدد بناء على سياسة الممول.					
.14	الأنشطة المنفذة ذات ميزة نسبية للمجتمع.					
.15	النشاط المنفذ يعتبر ذا أولوية لدى المجتمع.					
.16	كميه وحجم وعدد الأنشطة ينفذ بناء على دراسة علمية.					
.17	تركز المؤسسة على تعزيز الجهات المحلية خلال التخطيط للمشروع.					
.18	برأي المؤسسة الأنشطة المقدمة حققت الأمن الغذائي.					

19.	يتم اختيار أنشطه المشروع بناء على سياسة الممول.					
ثانيا	**آليات و طرق تنفيذ أنشطة المشروع**					
1.	المؤسسة تنسق مع مؤسسات المجتمع المحلي في المجتمع المستهدف قبل بدء تنفيذ الأنشطة (بلديه, جمعيه, نادي, تعاونيه, اتحاد).					
2.	المؤسسة عند بدء تنفيذ المشروع تناقش معايير وشروط الاستفادة مع المجتمع المحلي.					
3.	المؤسسة تلتزم بالشفافية في إعلاناتها عن البرامج المقدمة (السماعات– الأماكن العامة).					
4.	المؤسسة تستقبل جميع طلبات المستفيدين دون استثناء.					
5.	المؤسسة تقوم مع المجتمع المحلي بتدقيق الطلبات بناء على الشروط المعلنة.					
6.	المؤسسة تقوم بالمشاركة مع اللجان المحلية بتدقيق الطلبات بناء على الشروط المعلنة.					
7.	المؤسسة تقوم مع المجتمع المحلي بزيارة الأسر الأكثر أولوية.					
8.	عند إعلان القائمة النهائية للمستفيدين يتم وضع الأسماء في أماكن عامه للاعتراض.					
9.	تقبل المؤسسة النقد والاعتراض والاحتجاج من قبل المتظلمين.					
ثالثا	**آليات مراقبه الأنشطة و متابعتها وتقيمها.**					
1.	نوعية الأنشطة المقدمة جيدة ولا تلقى اعتراض من المستفيدين.					
2.	نوعية الأنشطة المقدمة جيدة ولا تلقى اعتراض من المجتمع المحلي.					
3.	النشاط المقدم يلقى متابعة من المؤسسة بعد نهاية فترة المشروع.					
4.	يشترك المجتمع المحلي أو من يمثله بالرقابة على البرامج المقدمة من حيث الجودة والنوعية.					
5.	تختار المؤسسة الوقت المناسب حتى تقوم بتنفيذ الأنشطة.					
6.	غالبية غير المستفيدين في القرية راضون عن النشاط المقدم.					
7.	يتم متابعة البرامج المقدمة خلال فترة التطبيق للمشروع .					
8.	تقوم المؤسسة بتقييم البرامج خلال وبعد الانتهاء من التنفيذ.					
9.	يتم العمل بالتوصيات الصادرة من نتائج التقييم وتجنبها في مشاريع لاحقة.					
10.	في حال عدم اقتناع المؤسسة بالبرامج المطروحة من المجتمع تعتذر عن تنفيذها حتى لو كان هناك تمويل لها.					
11.	المناطق المغطاة من البرامج يمكن تغطيتها من قبل فريق المشروع بكل سهولة.					
12.	تقييم المؤسسة أثر المشروع على الأمن الغذائي.					
13.	تقيم المؤسسة أثر المشروع على سياسة واستراتيجية المؤسسة.					
14.	ضرورة مساهمه المستفيد بمساهمه مجتمعيه في المشروع.					

15.	ضرورة مشاركه المستفيدين في تحديد برامج هذه المشاريع.					
16.	المشاريع المقدمة للمستفيدين قابله للاستمرارية.					

مع الشكر والتقدير

ملحق 3.3: الانحراف المعياري و المتوسط الحسابي لتقييم الآليات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من قبل المؤسسات العاملة في محافظه جنين من وجهة نظر المستفيدين.

		المتوسط الحسابي	الانحراف	درجة التقييم
أولا	ملائمة البرامج المقدمة من قبل المؤسسات العاملة مع الحاجيات الفعلية للمستفيدين			
.1	البرامج المقدمة تمت بناءا على دراسة مسبقة من قبل المؤسسة مع أهالي البلدة.	3.7582	0.96732	كبيرة
.2	البرامج المقدمة تمت بناءا على دراسة مسبقة من قبل المؤسسة والمؤثرين في البلدة والمجتمع المحلي.	3.7582	0.99547	كبيرة
.3	البرامج المقدمة تتلائم وقدرات المستفيدين.	3.5989	0.96834	كبيرة
.4	البرامج المقدمة تتلائم مع الوضع الاجتماعي للناس ومقبولة اجتماعيا.	3.5440	0.99487	كبيرة
.5	البرامج المقدمة تتلائم مع البيئة والمنطقة الجغرافية للتجمع السكاني.	3.8297	0.94524	كبيرة
.6	نوعية البرامج المقدمة ملائمة لاحتياجات أفراد المجتمع المحلي.	3.5220	1.05488	كبيرة
.7	كمية البرامج المقدمة كافيه لسد الحاجة.	2.8242	1.13306	كبيرة
.8	البرامج المقدمة شاملة ومتكاملة (مثل تقديم غنم ومستلزماتها.....).	3.5824	1.15214	كبيرة
.9	يتم اختيار النشاط بناءا على رغبة المستفيدين.	3.3736	0.99888	متوسطة
.10	يتم تقديم عدة أنشطة للمستفيدين من خلال البرنامج.	3.3462	1.04905	متوسطة
.11	ساهمت البرامج المقدمة في تحسين دخل الفئة المستفيدة.	3.4835	1.07058	كبيرة
.12	ساهمت البرامج المقدمة في تحسين نوعية الغذاء للمستفيدين.	3.4231	0.99841	كبيرة
.13	ساهمت البرامج المقدمة بتحسين كميه الغذاء للمستفيدين.	3.4231	1.01487	كبيرة
ثانيا	**معايير اختيار المستفيدين في المؤسسات المختلفة.**			
14	المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظة جنين توحد المعايير لاختيار المستفيدين.	3.8022	0.98295	كبيرة
15	المعايير المعمول بها مدروسة و تحقق استفادة الشريحة المطلوبة.	3.5055	0.90271	كبيرة
16	المعايير والشروط التي تتبعها المؤسسات لاختيار المستفيدين تكون ملائمة لشريحة المحتاجين في القرى المستهدفة.	3.6154	1.05400	كبيرة
17	تلتزم المؤسسات بالشروط والمعايير التي تحددها سلفا عند اختيار المستفيدين.	3.6703	1.07256	كبيرة
18	المؤسسات تقوم بالإعلان عن المشروع في الأماكن العامة ومكبرات الصوت.	3.6868	1.13981	كبيرة
19	المؤسسات تشكل لجان محلية لفحص الطلبات المقدمة من المواطنين.	3.6319	0.95285	كبيرة
20	يوجد للمؤسسات طواقم اجتماعية وفنيه لتحديد المستفيدين الأكثر ملائمة في القرية.	3.8242	0.95296	كبيرة
21	يوجد في المؤسسات قابلية للمراجعة بعد إصدار القوائم النهائية وملفات الاعتراض.	3.3516	0.86521	كبيرة
22	المؤسسات تختار المستفيدين و تأخذ بتوصيات اللجان المحلية في البلد.	3.6868	1.04894	كبيرة
23	تتغير الشروط والمعايير المستخدمة من قبل المؤسسات باستمرار.	3.1758	0.99272	كبيرة
24	هناك خصوصية في المعايير المستخدمة من قبل المؤسسات لكل قرية على حدة (عدد أفراد الأسرة من قرية لأخرى).	3.6538	1.08529	كبيرة

ثالثاً	**البرامج المختلفة من حيث تحقيقها للأمن الغذائي**			
25	جميع المؤسسات المقدمة لبرامج الأمن الغذائي تهدف لتحسين وضع الفئة المستهدفة غذائيا(عدد الوجبات بالاضافه لكميتها و نوعيتها).	3.7582	0.92049	كبيرة
26	الأمن الغذائي يقدم للأسر من خلال برامج وأنشطة متعددة ومختلفة وليس فقط من خلال تقديم طرود غذائية أو أنشطه زراعية.	3.5440	0.89550	كبيرة
27	البرامج المقدمة تعتبر من البرامج التي ساعدت الأسرة على تحسين الدخل وخاصة للإنفاق على غذاء الأسرة.	3.5769	1.01487	كبيرة
28	البرامج المقدمة تزيد من قدرات المستفيدين على زيادة إنتاج الغذاء.	3.6209	0.93087	كبيرة
29	البرامج المقدمة تزيد من قدرات المستفيدين على تصنيع وتخزين الغذاء.	3.2857	0.94939	كبيرة
30	البرامج المقدمة تعتمد على إدخال مدخلات تلائم الأوضاع البيئية والمناخيه.	3.5275	0.87115	كبيرة
31	البرامج المقدمة تساهم في إشراك الجانب النسوي في الإنتاج و تأمين الغذاء للاسره.	3.7473	1.02017	كبيرة
32	البرامج المختلفة توفر للاسره نوعية غذاء بجودة عالية (تغليف المنتج والزراعة العضوية).	3.6593	1.03229	كبيرة
33	البرامج المقدمة تتيح للمستفيدين استخدام سلالات وأصناف مطوره.	3.5549	1.09482	كبيرة
رابعاً	**قدره البرامج المقدمة على الاستمرارية**			
34	البرامج المقدمة تكون قادرة على النمو.	3.4451	0.95464	كبيرة
35	رأس المال المستثمر قادر على الاستمرار والزيادة.	3.4451	1.05367	كبيرة
36	البرنامج المقدم ذو جدوى اقتصادية مع مرور الزمن ويحقق أرباح.	3.5440	1.10035	كبيرة
37	البرامج المقدمة قابلة للتطور بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع.	3.4505	0.97214	كبيرة
38	البرامج المقدمة تركز على تطوير قدرات المستفيد وتمكنه من الاستمرار.	3.4725	0.96159	كبيرة
39	البرامج المقدمة قليلة المخاطرة.	3.5769	0.94144	كبيرة
40	البرنامج المقدم يتلاءم مع البيئة والمنطقة الجغرافية ولا يتعارض مع المصلحة العامة للبلدة.	3.8846	0.92413	كبيرة
41	سهوله تسويق المنتج الذي له علاقة بالبرنامج.	3.7033	0.98603	كبيرة
42	البرنامج المقدم له اثر ايجابي على المجتمع ويسد حاجته.	3.6209	0.98284	كبيرة
43	البرنامج المقدم يقوي العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.	3.6484	1.05510	كبيرة
44	البرنامج يوفر فرص عمل لإفراد الأسرة.	3.4725	0.90841	كبيرة

الدرجة	تسلسل الدرجة	المتوسط
قليلة جدا	1	1.79−1
قليلة	2	2.59−1.8
متوسطة	3	3.39−2.6
كبيرة	4	4.19−3.4
كبيرة جدا	5	5−4.20

ملحق 4.3: كتاب تسهيل المهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

الى من يهمه الأمر،،

الموضوع: افادة طلب

تحية طيبة وبعد،،

يعيد برنامج الدراسات العليا في [illegible] جامعة [illegible]

الطالب/ة ايمن محمد خليل [illegible] ورقم/ الجامعي 251760 [illegible]

ويقوم حاليا بإعداد بحث بعنوان

تقييم الإدراكات المتبعة من قبل المرشدات العاملة في مجال التمكين الغذائي من وجهة نظر المستفيدين

يرجى من حضرتكم التكرم وتقديم المساعدة لتسهيله له تسهيل مهمته [illegible] تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

نسخة للملف

[illegible]
00972299[illegible]
2(XXX[illegible] فاكس 1(XXX)
info@ard.alquds.edu [illegible]

[illegible] ISSN 20[illegible]

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1.3	لجنة تحكيم أداة الدراسة(الاستبانة).....	83
2.3–أ	أداة الدراسة (استبانة المستفيدين بصورتها النهائية)	84
2.3–ب	أداة الدراسة (استمارة مقابلة للمؤسسات بصورتها النهائية)	89
3.3	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجه التقييم، على كل فقره وعلى كل مجال لإجابات المستفيدين	94
4.3	كتاب تسهيل مهمة.....	97

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	شكل 1.2: خارطة فلسطين تبين موقع مدينة جنين.....	26
2.2	شكل 2.2: خارطة مدينة جنين وحدودها وقراها	27

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.3– أ	توزيع عينة الدراسة من المستفيدين بحسب متغيراتها المستقلة	38
1.3–ب	توزيع عينة الدراسة من المستفيدين بحسب متغيراتها المستقلة	39
2.3	معامل الثبات بحسب معادلة (كرونباخ – ألفا) للأداة كاملة ولكل مجال من مجالاتها.....	41
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعلى خمس آليات تتبعها المؤسسات في مرحلة التخطيط للبرامج المخصصة لتحقيق الأمن الغذائي مرتبة ترتيبا تنازليا بحسب الوسط الحسابي من وجهة نظر القائمين على المؤسسات.....	46
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعلى خمس آليات تتبعها المؤسسات في مرحلة تنفيذ البرامج المخصصة لتحقيق الأمن الغذائي مرتبة ترتيبا تنازليا بحسب الوسط الحسابي من وجهة نظر القائمين على المؤسسات.....	48
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعلى خمس آليات تتبعها المؤسسات في مرحلة متابعة البرامج وتقييمها، مرتبة ترتيبا تنازليا بحسب الوسط الحسابي من وجهة نظر القائمين على المؤسسات.....	50
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لأعلى عشر فقرات من وجهة نظر المستفيدين.....	53

5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لأدنى خمس فقرات من وجهة نظر المستفيدين.....	56
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لكل مجال من مجالات الدراسة من وجهة نظر المستفيدين مرتبة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي.....	58
7.4	نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير الجنس.....	60
8.4	نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية للمستفيد.....	61
9.4	نتائج اختبار (ف) لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير المؤهل العلمي للمستفيد.....	63
10.4	نتائج اختبار (LSD) للفروق بين مستويات متغير المؤهل العلمي على مستوى الأداة الكلية.....	64
11.4	نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير عدد الدورات التدريبية التي شارك فيها المستفيد.....	66
12.4	نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير عدد البرامج التي استفاد منها المستفيد.....	67

13.4–أ نتائج اختبار (ف) لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة المعالين للمستفيد..... 68

13.4–ب نتائج اختبار (ف) لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة المعالين للمستفيد..... 69

14.4 نتائج اختبار (ف) لاختبار مستوى دلالة الفروق بين درجات تقييم المستفيدين للآليات المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي تبعا لمتغير متغير نوع العمل للمستفيد..... 70

15.4 نتائج اختبار (LSD) للفروق بين مستويات متغير نوع العمل للمستفيد على مستوى الأداة الكلية..... 71

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	إقرار	**أ**
	شكر وعرفان	**ب**
	التعريف بالمصطلحات	**ج**
	ملخص الدراسة	**د**
	Abstract	**و**
	الفصل الأول: خلفية الدراسة	**1**
1.1	المقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	مبررات الدراسة	3
4.1	أهداف الدراسة	4
5.1	أسئلة الدراسة	5
6.1	فرضيات الدراسة	5
7.1	حدود ومحددات الدراسة	6
8.1	مسلمات البحث	6
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**7**
1.2	مفهوم الأمن الغذائي	7
2.2	خلفية تاريخية لمشكلة الأمن الغذائي	8
3.2	العناصر الإستراتيجية للأمن الغذائي	9
.1.3.2	الموارد الزراعية	10

.2.3.2	الإنتاج الغذائي	10
.3.3.2	التجارة الخارجية	10
.4.3.2	السياسة الغذائية العامة	10
.5.3.2	البيئة الجيوسياسية	11
.6.3.2	الوضع الغذائي	11
4.2	الأبعاد الإستراتيجية للأمن الغذائي	11
.1.4.2	البعد الزمني	11
.2.4.2	البعد الكمي	12
.3.4.2	البعد النوعي	12
.4.4.2	البعد الاقتصادي	12
5.2	سياسات الأمن الغذائي	13
.1.5.2	السياسة الزراعية	13
.2.5.2	سياسة التسويق الزراعي	13
.3.5.2	سياسة الاســتثمار	14
.4.5.2	التعاون الزراعي	14
.5.5.2	الإقراض الزراعي	15
.6.5.2	الســياسة الصــحية	15
.7.5.2	التشــريع	16
.6.2	الأمن الغذائي من منظور إسلامي	16
.1.6.2	مستويات الأمن الغذائي من المنظور الإسلامي	17
7.2	الأمن الغذائي في فلسطين	17
.1.7.2	مفهوم الأمن الغذائي في الإطار الفلسطيني	17
.2.7.2	تطور الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية	18
.3.7.2	خصائص الأسر غير الآمنة والمعرضة لانعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية	19
.4.7.2	أهداف الأمن الغذائي في الإطار الفلسطيني	21
.1.4.7.2	تحسين القدرة على الوصول إلى الغذاء والحصول عليه	21
.2.4.7.2	زيادة فرص العمل في القطاع الزراعي	22
.3.4.7.2	الوصول إلى إنتاج غذاء صحي ومتوازن	23

.5.7.2	أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي على المستوى الفلسطيني.....	23
.6.7.2	الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في فلسطين	25
8.2	محافظة جنين	25
.1.8.2	الموقع.....	25
.2.8.2	السكان والنشاط الاقتصادي.....	27
.3.8.2	الزراعة في محافظة جنين	27
.4.8.2	المؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في محافظه جنين.....	28
.1.4.8.2	مؤسسة كوبي الدولية	28
.2.4.8.2	الإغاثة الزراعية.....	28
.3.4.8.2	اتحاد لجان العمل الزراعي	29
.4.4.8.2	مؤسسة العمل التنموي معاً.....	30
.5.4.8.2	مؤسسة كير الدولية.....	30
.6.4.8.2	مؤسسة العمل ضد الجوع (ACH)	31
9.2	الدراسات السابقة.....	32
10.2	تعقيب عام على الدراسات السابقة	35

الفصـــل الثالث: إجراءات الدراسة **37**

1.3	المقدمة.....	37
2.3	منهجية الدراسة.....	37
3.3	مجتمع الدراسة.....	37
4.3	عينة الدراسة.....	38
5.3	أدوات الدراسة.....	39
6.3	صدق الأداة.....	40
7.3	ثبات الأداة	41
8.3	إجراءات الدراسة وجمع البيانات.....	41
9.3	متغيرات الدراسة.....	42
10.3	المعالجة الإحصائية للبيانات.....	42
11.3	مفتاح تصحيح أدوات الدراسة.....	43

الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها **44**

1.4 المقدمة 44
2.4 النتائج المتعلقة بالإجابة على أسئلة الدراسة ومناقشتها وتفسيرها 44
3.4 النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة ومناقشتها وتفسيرها 59

الفصل الخامس: النتائج والاستنتاجات والتوصيات والمقترحات **74**

1.5 ملخص لأهم النتائج 74
2.5 الاستنتاجات 77
3.5 التوصيات 78
4.5 المقترحات 80

المراجع **81**
الملاحق **83**
فهرس الملاحق **98**
فهرس الأشكال **99**
فهرس الجداول **100**
فهرس المحتويات **103**